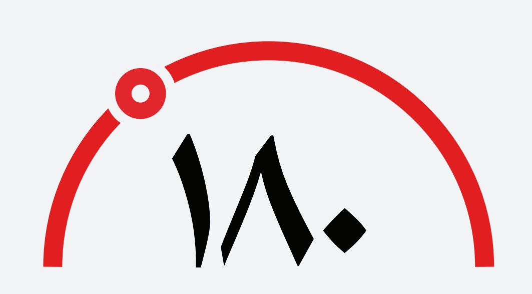

١٨٠
مجلة عربية شهرية تصدر من بيروت (امتياز الجهاد) | العدد الثالث | تشرين الثاني - نوفمبر 2019 | 180post.com
ما قبل
17
ما بعد



الحكم صار للشعب
Power to the people



حمى الله إنتفاضة لبنان

طلال سلمان

بقي لبنان، بنظامه الطوائفي، خارج مسار حركة التغيير التي تجتاح الأرض العربية على امتداد أقطارها في المشرق والمغرب، بدءًا من تونس البو عزيزي، فإلى قاهرة ميدان التحرير الذي فاض بالملايين من المصريين، وصولًا الى ليبيا التي استعاد شعبها وعيه فأنهى دكتاتورية - القائد الإله - ممثلًا بمعمر القذافي، فإلى الجزائر التي ضربها الشلل والفقر مع رئيسها العاجز عن الوقوف لإصابته بالشلل، وصولًا الى السودان والدكتاتور ذي الأوسمة وعصا التخويف: الماريشال حسن البشير.
بقي لبنان أو أبقته المصالح الأجنبية، حارسة نظامه الطوائفي مُقسّم الشعب الواحد، خارج ميدان الثورة، تخاف طلائع شعبه من براعة نظامه في خلق الفتن لتقسيم الشعب الواحد الى طوائف ومذاهب مقتتلة بحيث يتم اغتيال "الوحدة الوطنية" وبالتالي مطالب الشعب وحقوقه في وطنه.
جاءت لحظة الحقيقة، فخرج اللبنانيون موحدين في العاصمة بيروت بميادينها المختلفة، كما في طرابلس التي كانت ضحية الخيبات والإهمال الرسمي والمحاولات الخبيثة لتقسيم أهلها طائفيًا ومذهبيًا وطبقيًا، فهجرها الأغنياء ليبنوا قصورهم خارجها وأخرجوا رساميلهم الى مصارف بيروت أو الخارج، بينما بقي فقراؤها يعانون البطالة والعوز في "الفيحاء" التي كانت تدعى "أم الفقير"..
واندفعت جماهير صيدا – معروف سعد، ومعها صور والنبطية وصولًا إلى شبعا وراشيا، لتتصل بجماهير البقاع، بل البقاع كله بما فيه زحلة وبعلبك والهرمل والفاكهة وعرسال التي نزل اهلها إلى اللبوة، ليتكامل الحشد.
ولأول مرة في تاريخ لبنان الحديث ينزل شعبه الى الشارع في سلسلة بشرية ضمت الرجال والنساء، شبابًا وصبايا الورد وفتية يخافون على مستقبلهم، يهتفون ضد النظام، وضد الطائفية والمذهبية ولتأكيد وحدتهم خلف مطالبهم المشروعة.
لقد فاجأ الشعب اللبناني ذاته. انتبه، أخيرًا، الى أن وطنه أصغر من أن يقسم، وان طموحاته الى غدٍ أفضل تتجاوز العصبيات والغرائز، وأن الطائفية ومعها المذهبية ليست إلا نتاج الطبقة السياسية الحاكمة لإدامة نفوذها، ودائمًا على حساب الشعب وإذلاله باحتياجه اليها في حياته اليومية بحيث تذله وتديم استعباده بنفوذها الذي يجعلها بوابة التوظيف من وظيفة جندي (وليس ضابط في الجيش أو الشرطة) الى منصب المدير العام.
وبالتأكيد فان اللبنانيين، لا سيما جيل الشباب منهم، قد أفادوا حقًا عبر استخلاص الدروس والعبر من التجارب الناجحة لـ"أخوتهم" في الأقطار العربية، قريبها كسوريا، والعراق، أو بعيدها جغرافيًا كالجزائر والسودان، مع وقفة مطولة أمام انتفاضة تونس والضوابط التي ألزم شعبها نفسه بها تجنبًا للانقسام ودرءًا للفتنة.
كذلك فان التجربة المرة لشعب مصر في انتفاضته المجيدة (ثورة كانون الثاني/يناير) قد علّمت اللبنانيين أن يكونوا حذرين ومنتبهين لخطر تقسيمهم مجددًا، طوائف ومذاهب، بحيث تتحول انتفاضتهم المجيدة، الى فتنة تدمر وحدتهم وتنهك دولتهم التي تقف عند حافة الإفلاس.
وليس من شك أن مصائب الأشقاء في ليبيا التي زالت دولتها من الوجود، أو في سوريا التي يعيش شعبها محنة قاسية منذ تسع سنوات ضربت وحدتها وأغرت به عدوها القومي، اسرائيل، كما شجعت "العدو القومي" الآخر، تركيا أردوغان، على اجتياح شمالي سوريا واحتلال بعض شرقها، مع التمدد الى بعض الجهات الاخرى في اتجاه القامشلي والرقة، بذريعة ضرب الأكراد الذين كانوا وما زالوا جزءًا لا يتجزأ من الشعب العربي السوري.
هذا من غير نسيان العراق وما يجري فيه ويدبر له من فتن وما يقوم به شعبه المفقر من انتفاضات حاشدة ومتكررة، تشمل جنوبه وغربه مع بغداد التي اعتمدها الخليفة العباسي هارون الرشيد عاصمة للدنيا، وخاطب من قصره الغيوم العابرة بقوله المأثور: إمطري حيث شئت، فان خراجك عائد إليّ.
حمى الله العراق وسوريا والانتفاضة المجيدة في لبنان من الفتن، فالفتنة تبقى دائمًا، أشد من القتل.

180post.com

١٨٠ مجلة سياسية إقتصادية عربية، تصدر شهريا بإمتياز "**الجهاد**" لصاحبه طلال سلمان

هيئة تحرير مجلة وموقع ١٨٠: أمين قمورية، سامي كليب، حسين أيوب، وسام متى وعلي شهاب

المدير المسؤول: حسين أيوب

إخراج: حسين ناصر الدين

لوحات العدد: غرافيتي من ساحات الحراك الشعبي في بيروت، تصوير وسام متّى

لوحة الغلاف: إلودي سنبل

العنوان: الحمرا، نزلة عبد العزيز، شارع الست نسب، بناية المباني، ط 8

هاتف: +961 1 747974

البريد الإلكتروني: 180majalla@gmail.com

السعر: خمسة آلاف ليرة لبنانية أو ما يعادلها
الإشتراك للأفراد والمؤسسات: 100 دولار أميركي

فهرس

17 تشرين...ما قبله وما بعده

٣
إنه النظام
الفضل شلق

٦
ربع قرن من عمر «إستقرار» الليرة
حســـن مقلد

٨
إما الإنقاذ أو الإنهيار
غازي وزني

١٠
كيف دام حكم التعددية الطوائفية
أحمد بعلبكي

١٢
الحراك «مسيحيًا»
وسام متى

١٤
أيها التشرينيون أكملوا
أمـين قـمورية

١٦
شباب عربي ثائر.. لأي مشروع؟
سامي كلـيـب

١٨
حزب الله أمام الأسئلة
حسيـــن أيوب

٢١
لم تولد المرأة في 17 تشرين
جهاد بزي

٢٢
الأخبار الملفقة في أوقات الأزمات
زاهرة حرب

٢٣
أزمة الإعلام اللبناني
علي شهاب



٢٤
قرم لـ 180: إنها «عامية 2019»
حاوره حسين أيوب

٢٨
من الذاكرة
طلال سلمان يروي قصة السفير
مهى زراقط

٣٤
الصراع على مصادر الطاقة في سوريا
أحمد الدرزي

٣٦
تحولات الشمال السوري
علاء حلبي

٣٨
العراق ومعركة غرب آسيا
أحمد الدرزي

٤٠
سد النهضة بين مصر وأثيوبيا
إسلام أبو العز

٤٢
«إخوان تونس» أذكى الأذرع عربيًا
رجاء الحمروني

٤٤
سلمان قبل أن يصبح ملكًا
سليمان نمر

٥٠
إنعكاسات الوضع السوري على أمن إسرائيل
منـــــى ســـكرية

٥٢
عن كتابة تاريخ الفترة الصليبية
سليمـــان مراد

٥٦
بين سارقي الثروة والثورة
زاهي وهبي

إنه النظام.. أيها العبقري الغبي!

الفضل شلق

مفاجأة. فوجئوا. فوجئنا. فجأة تعلو الكرامة الإنسانية ومطالب العيش الكريم فوق الطائفية. الخبز يوحد. صار يوحد. صحيح القول إنه ليس بالخبز وحده يحيا الانسان، لكن الحياة مستحيلة دون الخبز. أخذ من الانسان كل شيء حتى الخبز ذاته. لم يبق بيده إلا للابتزاز. الخبز يوحد. لا يعيش الانسان بالخبز وحده. لكن سلب كل مقومات الحياة من شعب بكامله جعله يقول نريد الخبز ونريد غيره من لوازم الكرامة.

فوجيء الناس بأنفسهم. هم إذا قرروا أقوى من النظام. يستطيعون تعطيله. يستطيعون فرض ما يشاؤون من شروط. ليس قدرهم أن يبقوا في موقع المتلقي وأن يقبلوا ما يقدمه لهم النظام. هم أصحاب شأن وإرادة. لا قانون فوق إرادة الشعب أو ما لا ينال رضاه. الناس هم القانون. إرادتهم هي القانون. دون هذه الإرادة ورضى الناس يفقد الحاكم شرعيته. فقد النظام شرعيته منذ ليل 17 تشرين الأول/اكتوبر، وعليه أن يفعل شيئًا كي يستعيدها. المطروح الآن، وقد أحسن بعض الهاتفين في المظاهرات حين قال إن الشعب يريد إسقاط النظام. يستخدم النظام العنف دون مبرر لوقت قليل، ولا ينفع الأمر. أجهزته قد دُرِّبت منذ سنوات طويلة، وما تزال على يد خبراء القوى العظمى على قمع الانتفاضات والثورة. خبرة أصبحت منتشرة في مختلف الأقطار العربية كجزء من عطف الدول الكبرى على أنظمتنا. هذه القوى الكبرى لا تمتلك القواعد الامبريالية في بلادنا، وحسب، بل تدرب القوى الأمنية على القمع. كان العرف السائد أن يتظاهر الناس لإبداء إمتعاضهم فيستقيل الحاكم كي لا يصير طاغية. أما وقد صار طاغية في وجه الناس، فالآتي أعظم.

فوجئ الناس بأن لهم كرامة. وأن هذه الكرامة التي تدخل في خانة الدولة الوطنية تعلو على الطائفية. فوجئوا بأنفسهم. الانفجار حصل في جميع المناطق، بين جميع الطوائف، في وقت واحد. فوجئ الناس بأنفسهم. فوجئوا بأنهم من طبقة غير الطبقة الحاكمة. فوجئوا بأن مصالحهم واحدة وأن إختلاف أديانهم ومذاهبهم لم يكن يعني سوى أن يكونوا أدوات بيد أكباش الطوائف. فوجئوا بأنهم ليسوا قطعانًا تسوقهم الطوائف ووكلاء الذات الإلهية. فوجئوا بأن أكباش الطوائف يتحسسون رقابهم وأنهم يرتجفون رعبًا.

فوجئ الناس، إستفاقوا من غيبوبتهم. رأوا أن قادتهم يبتزونهم على مدى العقود. وأن التغيير الذي حصل في أوجه وأشخاص وأسماء الطبقة السياسية الذين كان يعينهم نوابًا ووزراءً، ما كان إلا ذرًا للرماد في العيون. التغيير حصل. تغيّرت أسماء الأكباش وبقي النظام واحدًا، بل أشد استغلالًا وقمعًا. المطلوب ليس التغيير بأي اتجاه بل هو في أن يكون في اتجاه واحد وهو مشاركة الناس في النظام وفي ثرواته وفي ثروات أربابه. هؤلاء لم ينهبوا. لم يصيروا أغنياء بالفساد. السرقة من الفقراء بالدين الشخصي والدين العام والتضخّم تدر على السادة أكثر من سرقة فيها مخالفة للقانون. القانون وعراضاته واستعراضاته ومحاكماته هو لإدانة الآخرين وتبرئة من في النظام وفي قياداته.

كلكم يعني كلكم

فوجئ الناس بما قالوه، "الشعب يريد إسقاط النظام". الفساد "هم" و"هم" هناك. الفساد 30+128= يساوي كل النظام. المعادلة بحاجة الى الكثير من الإضافات لكنها تعبير عن جوهر الموضوع. كلكم يعني كلكم. هو النظام أيها العبقري الغبي.

علّ أهل السلطة استفاقوا مؤخرًا الى أن في لبنان شعب، وأنه شعب يعرف أكثر مما يقول، وأن كرامته فوق الإسفاف

فوجئ الناس بأن "راسبوتين" النظام مرر لهم باس (pass) فاستخدموه. أراد الانقلاب عليهم، فانقلبوا على أنفسهم وعلى النظام. عندما يستخدم أهل السلطة تعبير إنقلاب، فهذا يعني أن النظام في مأزق. لحظة ثورية وتاريخية قبل أن يدرك معناها صاحب التعبير.

فوجئ الناس بصعودهم (لا نزولهم) الى الشارع. كانوا مدفونين أحياء في مقابر الطائفية السياسية، والمارونية السياسية، والشيعية السياسية، والسنية السياسية، وغير ذلك. خرجوا الى الشارع. إنتشرت رياح الحرية، فإذا الحدث أو التاريخ يصنعه الناس الضعفاء المستضعفون لا الأقوياء. ما عاد التاريخ سلسلة رتيبة من الأحداث. صار الحدث الذي إرتكبه الناس هو اليوم المفصلي في تاريخ الوطن والدولة. بالتمرد يصير الناس أحياء ويصنعون التاريخ.

فوجئوا أن الناس يعرفون معنى حكومات "الائتلاف الوطني". حكومات اللامعارضة والكل موالاة. فوجئوا أن الناس في وادٍ والسلطة في وادٍ؛ وأن حكومات الائتلاف الوطني، حيث لا معارضة والكل موالاة، هي حكومات السطوة والنهب وإنكار المسؤولية عن كل شريك في السلطة.

ما لا يجب أن يفاجأوا به هو أن قوة الناس، بالرغم من قدرتهم على الإبداع، تفوّق على السلطة لأيام، تعود بعدها الثورة المضادة. تراكم الثورات، واحدة بعد الأخرى، ولو بشكل متقطّع، هو الذي يشكل كتلة حقيقية من المكاسب للناس بفقرائهم وعمالهم. البقاء في الميدان مستحيل أبد الدهر. السلطة تبقى. أُنشئت للبقاء، في الميدان وغيره. قليل من أهل السلطة من يملك قدرًا كافيًا من الشرف والإباء كي يستقيل حالما يرى الناس في الميدان. التمرّد يصنع من الإنسان كائنًا آخر.

التغيير ليس كبسة زر

ما حدث في لبنان ثورة مفاجئة. لم تكن إنقلابًا. راسبوتين السلطة أراد انقلابًا. الانقلاب يقوم به أهل السلطة في صراعات البلاط. ينعكس الصراع على الناس. الثورة يقوم بها الناس ضد أهل السلطة. تنعكس على السلطة بالتراكم حتى ولو كانت المكاسب قليلة. الانقلاب هو إمساك بالسلطة لبعض أهلها دون غيرهم. الثورة تراكم مكتسبات حتى ولو كانت قليلة. الأمر يعتمد على ما يحدث بعد الحدث. الثورة تحدث وحسب. لكن حدوثها يغير مجرى تطوّر الأمور. على الأقل، تعيد أهل السلطة الى بعض التعقّل، وعلى إقرارهم أن الناس ليسوا قطعانًا يساقون، وأنهم ما خلقوا كي يخضعوا. يخضع الناس للقانون ويحسب أهل السلطة أن الناس يخضعون لهم. الناس لا يسعون للسلطة. أهل السلطة يتنافسون فيما بينهم من أجل إستئثار بعضهم بها.

إسقاط الحكومة، أو رموز السلطة، لا يعني إسقاط النظام. إسقاط النظام وتغييره هو الهدف الأعلى. هذا

الايديولوجيا المؤسسة على الهوية لا تنتج إلا الفاشيات. بهذا الانقلاب في هوية اللبنانيين، ربحوا انسانيتهم



يحدث بعد حين، وبين الدعوة له ووقوعه أهوال ومرارات عديدة. الثورة برهة، ربما امتدت أيامًا، تؤدي الى مكاسب للناس. تتراكم المكاسب نحو تحقيق الأهداف. حالما تحدث ثورة يتكتّل أهل السلطة، أو يتنافسون، لدحر حركة الجماهير. لو كان ممكنًا تغيير النظام بالكامل لوجب ذلك. تغيير النظام هو الهدف الأسمى، لكنه لا يحدث، ولا يمكن أن يحدث، دفعة واحدة. سيصاب أهل الثورة، أو الانتفاضة كما سموها، بالاحباط بعد الثورة، اذ سيجدون أن القليل من آمالهم ومطالبهم قد تحقق. لكن الثورة تحقق هدفها القريب بإحداث تغييرات أولًا، وبجعل أهل السلطة يأخذون في حسابهم أن الجماهير تنتظرهم عند كل خطوة يتخذونها، ثانيًا.

سقطت في هذه الثورة خرافات عديدة حول لبنان. خرافات غذتها ايديولوجيا الطبقة الحاكمة في عقول اللبنانيين. بعضها أن لبنان يستمر بقدرة قادر ولا لزوم للإصلاح، وأن لبنان يتمتّع بثقة الآخرين ولو إرتكب حكامه المزيد من الأخطاء، وأن لبنان "دلوع العرب والعالم"، وأن لبنان "الرسالة" واجب على العالم العناية به. عناية هي أشبه بالعناية الإلهية.

تهريج.. وبهلوانيات

العناية الإلهية التي إستخدمتها الطبقة الحاكمة، جعلت الحكام، ينسون أو يتناسون، ويجبرون أتباعهم على نسيان كل دروس الحساب والمحاسبة. موازنة الدولة لم تعد تعني شيئًا. مضت سنوات دون موازنة وقطع حساب. كانت الموازنة قبل العام 1975 تناقش بندًا بندًا وعلى مدى أيام، وكان الإنفاق دائما دون إيرادات. جاء فؤاد شهاب، فأرسى الدولة على قاعدة القانون والمؤسسات. جاء رفيق الحريري فجعل الدولة والأفراد يعملون، وإن بطريقة أخرى.

منذ سنوات، نسي اللبنانيون أهمية الحساب والمحاسبة وأهمية العمل والإنتاج. ساد في نظرهم أن لبنان "غير شكل" وأن الثقة بلبنان سوف تنقذه، وأن العالم سيجري مهرولًا لمساعدة لبنان، حتى كانت إحتفالية تهريج "سيدر" قبل الانتخابات اللبنانية الاخيرة. بين تهريج "سيدر"، وبهلوانيات "راسبوتين" وتحويل السياسة الى لعبة "الثلاث أوراق"، إعتبرت الطبقة السياسية أن الأمر يتوقف على الصراع فيما بينها على السلطة، واعتبرت أن السلطة تكفل "الغنائم"، وأن الطوائف اللبنانية مجرد قطعان تساق ببضع خطابات متشنجة. علّ أهل السلطة إستفاقوا مؤخرًا الى أن في لبنان شعب، وأنه شعب يعرف أكثر مما يقول، وأن كرامته فوق الإسفاف الطائفي.

ما شهدناه من صلافة الطوائف وقلة حيائها صار لا يطاق. وما شهدناه مؤخرًا من تلاعب بالمال العام وإهمال للاقتصاد والإعمار وتلبية أبسط حاجات المواطنين الملحة، لم يعد يطاق. إعتقدت الطبقة الحاكمة أن الموازنة مجرد تلاعب بالأرقام وإحتيال على الفقراء من أجل نشل ما تبقى في جيوبهم. تربّع أكباش الطوائف على عروشهم وظنوا أنهم صاروا سلاطين على البلد والشعب، وأن الدولة ليست إلا مستودعًا للتوظيف دون عمل منتج، وما عليهم، هم الحكام سوى الجباية مما لا ينتج. هذه الجباية بالذات رآها الناس، عن حق، سرقة ونهبًا، وصار شائعًا على ألسنة الناس أن "اللي إستحوا ماتوا". فقدت الطبقة السياسية كل حياء، بعد أن فقد النظام كل محاولة في علم الحساب والمحاسبة. "أبو الهول" ينظر من فوق. صارت المسافة بينه وبين الناس طويلة. لم يعد يرى الناس وأوجاعهم. إعتبر أنه هو سبب وجودهم، وأن له حق على البلد، وأن البلد مدين له بالكثير الكثير. أخذ الكثير من موارد البلد، البشرية والمادية، وظل محافظًا على صورة التقي النقي الطاهر الورع. حلت صورة افتراضية مكان الواقع، حتى قيل: "الآخرون ما عم يخلونا نشتغل". تمامًا كما قيل في السابق "حرب الآخرين على أرض لبنان". فكأن اللبنانيين أبرياء من الحرب الأهلية، كما أهل السلطة أبرياء من إفقار اللبنانيين وتهجيرهم، بالأحرى طردهم من بلادهم. القتل أنواع، منه ما يكون بالرصاص، ومنه ما يكون بالإفقار. بسرعة شيدوا القصور وامتلكوا المصارف، ولم يجب أحد منهم على قول الشاعر الجنوبي: "يا وزير الانبهار الوطني دلني من أين أصبحت غني. لم تتاجر لم تهاجر لم ترث عن أبيك الرث غير الرسن".

الهوية الطبقية أولًا

أخيرا طغت الطبقة على الطائفة. صار للسياسة معناها الأسمى. لم تعد السياسة صراعًا على السلطة، بين أكباش الطوائف، وداخل قطعان الطوائف. صارت السياسة صراعًا طبقيا، بين الناس بطبقاتهم الدنيا من جهة، والسلطة بما هي قبضة الطبقة العليا على السلطة من جهة أخرى. لم تعد الطبقة العليا التي تشكّل أقل



من واحد بالألف من الناس تقبض على خوانيق الناس. في لحظة الثورة يقبض الناس على خوانيق الطبقة العليا. فجأة، تغلبت الهوية الطبقية على الهوية الطائفية. هذه الأخيرة هوية جماعة مغلقة، فيها إنعزالية غريبة عن الإنسانية. الهوية الطبقية فيها ما يجمع بالانسانية في كل المساحة الأرضية. الأممية الانسانية متاحة بالايديولوجيا المؤسسة على الطبقة. الايديولوجيا المؤسسة على الهوية لا تنتج إلا الفاشيات. بهذا الانقلاب في هوية اللبنانيين، من طائفية الى طبقية، ربحوا إنسانيتهم أو استعادوها. كانت الطائفية حاجزًا بيننا وبين الانسانية.

المجتمع المفتوح، مجتمع السياسة والحوار والنقاش والجد والسؤال والشك واليقين المؤجل، هو المجتمع الانساني الأعلى والأسمى. يصير المجتمع العالمي مفتوحًا عندما تكون المجتمعات المحلية مفتوحة يتفوّق فيها الحوار على الانعزال والسؤال على اليقين والشك على الايمان والعقل على الخرافة.

المجتمع المفتوح تتاح فيه السياسة. مقومات المجتمع المفتوح هي أساس السياسة. مقومات الهوية المغلقة هي أساس الاستبداد. الكلمة أساس الانفتاح. لا يخاف طغاة الاستبداد من شيء قدر خوفهم من الكلمة. الكلمة في مجتمع مفتوح تعبير عما في النفس من حرية مكبوتة تظهر الى العلن. يكره الطغاة العلانية. يفضلون العمل في الليل تحت جنح الظلام. كذلك السرقة والنهب والفساد يحدثون في العتمة. العتمة زمن الطغيان. نور النهار زمن الحرية والديمقراطية. الانقلابات تحدث في العتمة. الثورات تحدث في وضح النهار. شعر اللبنانيون أن هناك إنقلابًا يهيّئ له العسس وعلى رأسهم "راسبوتين"، فقاموا في ثورة في النهار، تصل الليل بالنهار لضمان الاستمرارية. شعر اللبنانيون أن حرياتهم مهددة وأن ما يّبيّت لهم هو حكم أمني، فثاروا عليه.

الشعب يريد إسقاط النظام

تمارس السياسة عندما يناقش أهل الحكم ما لديهم أمام العامة في وضح النهار وفي المجال العام. أرادوها غير ذلك فألغوا السياسة، وكانت إستبدادًا مبطنًا. اتفق الأكباش الكبار مع الصغار على الصراع من أجل السلطة في العتمة. غيبوا كل شيء عن اللبنانيين بحيث باتوا لا يعرفون شيئًا عما يجري في المجال الاقتصادي من تلزيمات ومن إجتماعات مطولة بين أهل الحكم لا يصدر عنها محضر إجتماع، ولا حتى تصريح واحد.

فوجئنا وفوجئ الكثيرون بشعار "الشعب يريد إسقاط النظام". معنى ذلك أن الناس يريدون إسقاط العتمة بالإضافة الى معنى آخر هو إسقاط النظام لا إسقاط الدولة. العلم هو شعار الدولة. رفع المتظاهرون العلم وأنشدوا النشيد الوطني. اضطروا الى حفظه مرة أخرى، وكانوا قد نسوه منذ كانوا أطفالًا. أنساهم نظام الصراع على السلطة معنى الدولة وأنساهم النشيد الوطني، وغيّب العلم الوطني، وظهرت أعلام الطوائف وميليشياتها. دعوا الى إسقاط النظام وطردوا كل رموز النظام وأعضاء المنظومة الحاكمة من صفوفهم في المظاهرات والاعتصامات. ظهر تصميمهم على تنفيذ كل ما يقولون. دون ذلك لا يكون للقول قيمة. هي شعارات للتحقق لا للابتزاز.

شيء غير مسبوق في حياة اللبنانيين. شيء يجب الحفاظ عليه. شيء يؤمن الانتقال الى مرحلة أخرى من الوعي ورفض الطائفية وممارسة السياسة. أعلن اللبنانيون أنهم يمسكون بتلابيب السياسة. ومهما كان شأن الطبقة السياسية فإنها مسؤولة أمامهم في عملية حساب ومحاسبة دائمة. أعلن الشعب الأمر لي، بعد الآن، دون هوادة أو تراجع.

الناس في ميادين المدن وجوههم مضيئة. نفوسهم معبأة ومصممة. حازمون في قراراتهم. وفي نفس الوقت، يلهون ويرقصون ويدبكون ويهزجون في أماكن كانت القداسة تمنعهم من ذلك. طالوا شخصيات أحيطت بقداسة لا مكان فيها، نظريًا، لمن يعمل بالسياسة. اللهو ساعدهم على الإقامة في الميدان وتكسير الأصنام. صاروا مواطنين؛ من المواطنين تنشأ الدولة. صاروا مواطنين وصارت المساواة، على الأقل أمام القانون ممكنة. صار القانون ممكنًا. إنتقائية القانون لم تعد ممكنة. تصير المساواة في خيرات النظام، في الموارد، في الخزينة ونفقاتها أقرب الى التحقق مع هذا التطوّر. ظن البعض أن استعادة الأموال المنهوبة مجرد شعار، فإذا به قانون جديد (لم يصبح بعد رسميًا) على طريق تحقيق العدالة. ما كنا نعتبره مستحيلًا، صار ممكنًا. أمر غير مسبوق في لبنان، على الأقل. لكن هناك "أول مرة" في تطوّر، خاصة هذا التطوّر المفاجئ الذي هو أشبه بالميوتايشن (mutation) في البيولوجيا. ميوتايشن اجتماعي يشبه الميوتايشن البيولوجي.

كلام لأهل الميادين

أسهل ما في الشغل هو الشغل. كلام يقال لأهل الميادين، ولا يعدو أنهم بحاجة الى من ينصحهم. كل ما يحتاجه الأمر هو حكومة جديدة من بضعة أشخاص يتمتعون بالكفاءة والصلابة الأخلاقية والممارسة السياسية. في لبنان خيرات كثيرة إذا جمعنا كل القطاعات بما فيها المصارف. على كل واحد منهم ومنا المساهمة في تعديل حالة البلد. الدولة هي انتظام المجتمع. ينتظم المجتمع عندما يساهم في بنائه كلّ حسب قدرته ويأخذ منه كل حسب حاجته. فليقرر أصحاب المليارات ذلك، أو فليكن إرغامهم عليه. ليست مهمة الجيش أن يحكم بل أن يحمي. مهمة السياسة هي الحكم مدعومة من الجيش والقوى الأمنية. عندما تصير كل هذه ثابتة منفذة عند النظام السياسي. يسمعنا "أبو الهول". يحتاج الى كفاءات لا الى مهرجين من أمثال "راسبوتين"، ولا الى رؤساء مثل شرابات الخرج ولا الى رؤساء لا يجيدون سوى لعبة "الثلاث أوراق". ليس في هذا الكلام وعظ أو رسم طريق لأهل السلطة. هو كلام تضامني مع أهل الميادين لشد أزرهم، إذا كانوا بحاجة الى ذلك. مهمتهم ليست صعبة ولا مستحيلة. إصرارهم يبعث فينا الأمل من جديد.

العدد ٣
الغلاف
تشرين الثاني ٢٠١٩

ربــع قرن من عمر «إسـتقرار» الليرة.. العوارض والظواهر

حسن مقلد

على الرغـم مـن كارثيـة الوضعيـن الإقتصادي والإجتماعــي منــذ ســنوات طويلــة، إلا أن النـاس لـم تشـعر بـه إلا عندمـا لامـس النقـد و"الواتسـاب" (...)، فـي حيـن ان مـن يدقـق بالمسـار الاقتصـادي المالـي منـذ أكثـر مـن ربـع قــرن مــن الزمــن والسياســات، يجــد نفســه أمــام تراكمــات ســلبية، وضعــت "النمــوذج" علــى خــط الــزلازل.

يقول مصرفي عتيق شاهد على عمل هذا القطاع في عز الحرب الاهلية وعلى "نهضته" بعد عام 1993، انه لم يعتقد يومًا انه سيشهد اقفالًا مصرفيًا في لبنان يمتد لاسبوعين، بعد كل معموديات النار التي مر بها هذا القطاع خلال سنوات الحرب الأهلية الطويلة وخلال الاجتياحات الاسرائيلية للبنان وخاصة في العام 1982.
واذ يذكّر المصرفي بأن أطول اقفال للقطاع المصرفي، بقرار رسمي، حصل إبان ازمة بنك انترا قبل خمسين عامًا ونيف، واستمر اسبوعًا، فان الاقفال الأخير (من 18 تشرين الأول/أكتوبر حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر)، "هو الاطول والاخطر"، وسط ازمة وطنية عميقة يحتل فيها الاقتصاد والمال والنقد موقع القلب، فكيف إذا تداخلت هذه العناصر مع عناصر سياسية وأمنية وفي ظل تعقيدات تتجاوز المسرح اللبناني.
هذا المستجد الإقتصادي والمالي في لبنان، له اخوة وتوائم. هناك اسعار الدولار المتعددة واسواق سوداء لعملات متنوعة وفقدان للقطع الخضراء من الاسواق وندرة لها في المصارف والشركات المالية، بعد ان كبرت اجيال واجيال على "حقيقة" ان ازدواجية العملة وطغيان التداول بالدولار هو الامر الطبيعي والبديهي، فمضى اكثر من ربع قرن على ثبات حديدي لسعر صرف الليرة اللبنانية في بلد اقتصاده من ورق وأرقام صادراته تخجل من حجم أرقام وارداته.
والمستجد أيضا، قرارات قضائية تتعلق بتهريب الاموال ومنع تسفيرها الا وفق آليات تتجاوز النظام الجمركي المعمول به لتصل الى تعاميم تتعلق بالشحن والنقل صادرة عن المصرف المركزي.
واخيرًا، ربما للمرة الاولى يسمع اللبنانيون تحذيرات بالغة الخطورة وداهمة بمهلتها الزمنية من حاكم المصرف المركزي رياض سلامة الذي لم تعرف اجيال عديدة حاكمًا غيره لمصرف لبنان، وما عرفته الا مطمئنًا او نافيًا لوجود مخاطر على استقرار العملة الوطنية برغم دوام حالة اللااستقرار في لبنان ولفترات طويلة، خاصة في المرحلة التي تلت العام 2000.

سقوط "الأعجوبة اللبنانية"

ماذا تعني كل هذه المستجدات، في خضم الحديث عن انهيار مالي ونقدي متواصل منذ ثلاث سنوات، ووسط ازمة اقتصادية حادة وبركان اقليمي عميق ومتشعب وحراك شعبي واسع غير مسبوق.

هل يمكن استمرار "النموذج" اليوم؟

كان يحلو للبعض تسمية النموذج اللبناني بـ"الاعجوبة اللبنانية" إذ أن البلد يسورد أضعاف ما يصدّر، ويحافظ على فائض في ميزان المدفوعات من خلال دخول مليارات الدولارات الى جهازه المصرفي التي تعوض نظريًا عن مدفوعات البضائع المستوردة. نموذج كان يفترض، وفق كتب الاقتصاد والوصفات الأكاديمية، ان ينهار منذ زمن بعيد وألاّ يستطيع الصمود والتطور كل هذه السنوات، بغض النظر عن الأكلاف والتأثيرات على المال والاقتصاد.
الازمة المعلنة الاكبر التي واجهها هذا النموذج كانت في العام 2001، إذ أن كل ما سبقها تم علاجه من ضمن اجراءات داخلية تتعلق بارتفاع الفوائد او تغيير عملة الاستدانة. أما الإنفجار الرسمي العلني، فقد حدث في شباط /فبراير 2001، مع اعلان رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون يومها من دارة الرئيس رفيق الحريري في قريطم ان لبنان يواجه ازمة حقيقية، وان الزورق المثقوب يحتاج الى ترميم واصلاح فوريين، وسط دهشة الحاضرين في ذلك العشاء، على شرف الضيف الدولي.

خيبة من باريس 1 إلى باريس 2

كانت النتيجة أن اللغة الرسمية الرافضة، حينذاك، للإعتراف بالأزمة، سلّمت بوجود أزمة وضرورة علاجها، فكان باريس 1. مؤتمر دعت إليه فرنسا، وأريد له ان يشكل الغطاء الخارجي لانعطافة في المقاربة، في حين صدرت مجموعة قوانين ضريبية وجمركية، بينها قانون الضريبة على القيمة المضافة (بعد ان كان الحريريون يرفضونه ويريدون فرض ضريبة على المبيعات)، لتؤسس لتغيير يكسر النمط السائد منذ مطلع التسعينيات (مقاربة اعمار البنى التحتية)، إلاّ ان النتيجة جاءت مخيبة، لجهة تكريس النموذج الإقتصادي المأزوم.
بعد عام واحد، اي في العام 2002، جاء مؤتمر باريس 2، الذي حمل وعودًا بقروض بمليارات الدولارات وودائع في المصرف المركزي اللبناني، مع غطاء دولي كبير لتشجيع انسياب الودائع الى لبنان، لا سيما أن ذلك تزامن ووصول مئات مليارات الدولارات الى المنطقة العربية، غداة احداث 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الاميركية، ونال لبنان منها نصيبا كبيرًا، بالمقارنة مع حجم الودائع فيه وحاجته السنوية المقدرة وقتذاك بأقل من 3 مليارات دولار، فكان ان دخل اليه ما بين 8 و10 مليارات دولار سنويًا لفترة طويلة.
وقد تزامنت هذه التطورات أيضا مع اتفاق الحكومة مع المصارف اللبنانية حينها، على إعطاء الدولة قرضًا ماليًا بفائدة صفر لعدة سنوات، ما سمح بتخفيض معدل الفائدة عدة نقاط، في حين ان سعر الفائدة كان يتجه اصلًا الى حدود الصفر في العالم.

أحداث وأهوال.. و"ربيع عربي"!

احداث جسام وزلازل سجلت خلال هذه الاعوام، بدءا باغتيال الرئيس رفيق الحريري والانسحاب السوري من لبنان (2005) وعدوان تموز/يوليو 2006 والازمة المالية العالمية 2008، مرورا بالصراع المتوتر جراء تمرير المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والاعتصامات في الشارع (وسط العاصمة) ومحاولة سحب سلاح الاشارة للمقاومة وإقالة رئيس جهاز أمن المطار وبعدها احداث 7 ايار ومؤتمر الدوحة وانتخاب العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية، وإستقالة الوزراء السبعة من حكومة سعد الحريري، وصولا إلى الاطاحة بحكومته في العام 2010، عشية إندلاع شرارة الأزمة السورية.
امام هول وخطورة كل هذه الاحداث، طوال خمس سنوات، لم يشعر لبنان بخطر نقدي محدق او باهتزازات مالية، برغم ان اقتصاده كان يدفع الثمن ويتراكم تآكله ويتضاعف الخلل البنيوي فيه مع تهميش قطاعات الانتاج وسيطرة الريع على كل مفاصل الإقتصاد اللبناني.
ولقد شكل انفجار "الربيع العربي" في العام 2011، بتداعياته السياسية والأمنية، نقطة مفصلية حادة لتطور هذا النموذج النقدي اللبناني لا سيما مع اندلاع الازمة السورية بحديها، أولها اقفال حدود لبنان (مع سوريا) وعزلته البرية عن محيطه العربي، وثانيها، قدوم ما يقارب المليون ونصف مليون نازح سوري إلى لبنان، اي ما يقارب ربع سكانه دفعة واحدة.
هذه التطورات الإقليمية والمحلية، ترافقت مع تقلص متواصل في حركة دخول الاموال بالعملات الصعبة إلى المصارف اللبنانية بسبب بركان المنطقة وتحول الدولار الى عملة نادرة ومطلوبة، برغم ان لبنان كان قد راكم واكتنز فائضًا كبيرًا، اعلى بكثير من حاجته، كما كان مكلفًا بطبيعة الحال!

الفساد هو الحاكم

التوترات الداخلية المتأتية من الصراع على السلطة والمغانم او تلك الناجمة عن الانقسامات اللبنانية تبعا



لانقسام المحاور في المنطقة، وعدم انتخاب رئيس للجمهورية على مدى عامين ونيف، اي أن غياب الافق السياسي الطبيعي، في منطقة ملتهبة، اعاد للمرة الاولى المخاطر النقدية وحاجة البلاد للعملات الصعبة، خاصة ان النموذج قد توسع ليأكل ما تبقى من اقتصاد مع تنام لخدمة الدين وتوسع المديونية وتحول الفساد من ظواهر في جسم ما تبقى من اقتصاد وبنى تحتية ومشاريع وإدارة ليصبح الفساد هو الاساس وما تبقى هوامش.

غياب السياسات الاقتصادية ـ والغياب يشكل أحيانا خيارا بحد ذاته ـ كما غياب السياسات المالية وخاصة المتعلقة بإدارة الدين، وتخلف السياسات الضرائبية وتناقضها وعدم إندراجها في خدمة رؤية محددة، فضلا عن تقلص دخول الموارد الخارجية التي تنعش النموذج، كل ذلك، جعل تراكم العجز في ميزان المدفوعات وفي الحساب الجاري يختل بشكل مخيف، وبدلًا من استنباط سياسة نقيضة للنموذج والعودة الى الاقتصاد وتقليص الحاجة للعملات الصعبة عبر ضوابط على الاستيراد ووسط غياب اي سياسة رسمية وخصوصا في القطاعات الإنتاجية، وتحت ضغط الحاجة لاستمرار النموذج، جاءت الهندسات المالية التي أمنت الاستقرار، ولكنها حملت اكلافا كبيرة مع تحول السوق الى مستوى مختلف نوعيًا.

ومع اعادة توفر الدولارات بكميات كبيرة في السوق، اثر الهندسات المالية التي قام بها مصرف لبنان، كان يجب استخدام هذا الفائض في الاقتصاد الحقيقي المنتج، خاصة مع وصول العماد ميشال عون الى سدة رئاسة الجمهورية، وهو الذي كان قد طرح شعار الانتاج بدل الريع، الا ان التسوية الرئاسية، وما حملته من صون للنموذج ضيعت على لبنان فرصة ذهبية، وضاعت من جديد المليارات بالمضاربات او باستمرار الدفاع عن تثبيت سعر صرف العملة الوطنية في عز الازمات السياسية او نتيجة اخطاء والعودة إلى الوراء بدل اعادة ضخ الحياة في الاقتصاد الداخلي المنتج.

بناء هيكل جديد

صرنا عمليا أمام العوامل الآتية:

- تقلص الهامش، نضوب السيولة والتنافس عليها في المنطقة والارتفاع المجنون للفوائد (عوامل اقتصادية).
- الازمة السياسية وانفلات عقال الخيارات والطموحات السياسية وضغط العقوبات الاميركية على حزب الله (عمليا على لبنان) وحملات التهويل بالانهيار (العوامل السياسية).

بعد اسبوعين من انفجار هذه العوامل مجتمعة ووسط ازمة سياسية إقتصادية مالية غير مسبوقة، لم يظهر بصيص امل لتفاهم يمكن الركون اليه ويسمح بوضع مخطط وبرنامج زمني ليتسنى احتساب الأكلاف المطلوبة للتعاطي مع قرار اعادة فتح المصارف ابوابها، خصوصا ان المشاكل الناجمة عن الاقفال كبيرة ومتشعبة.

اقفال المصارف الأخير هو الاطول والاخطر، وسط ازمة وطنية عميقة يحتل فيها الاقتصاد والمال والنقد موقع القلب

اما المسألة الاصعب، وهي القدرة على مواجهة الازمة وامكانية حصر نتائجها فعلًا، فإنها تحتاج إلى توفر الثقة، التي تشكل المفتاح الاساس للنجاح في حال توفر الامكانات، لكن هذه الثقة في ادنى مستوياتها حاليًا، خاصة بعد استقالة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري. لبنان بلد يتمتع بالقدرات الضرورية للخروج من الازمة الراهنة، ومن الازمة المزمنة المقيمة منذ أكثر من ربع قرن، بفعل الخيارات الخاطئة بحق إقتصاده وبحق ابنائه. ولكن إنقضت عقود على المراوحة ضمن هيكل مختل بنيويًا، ركيزته النقد الاجنبي المستورد، كما السلع، فهل تكون فرصة لبناء هيكل جديد، صالح، ام نضيع الفرصة ومعها نطيح بما هو قائم ايضًا بحجة تبني نظريات غير واقعية من نوع ان الهدم هو طريق البناء؟

(*) خبير اقتصادي ومالي

إما الإنقاذ أو الإنهيار

غازي وزني



مع الحراك الشعبي الذي إنطلق في لبنان في 17 تشرين الاول/ اكتوبر، ثم إستقالة حكومة الرئيس سعد الحريري، يكون لبنان قد أصبح في خضم دوامة أزمة اقتصادية ومالية خطيرة، تهدد كيانه، ويصعب خروجه منها، من دون إصلاحات إقتصادية ومالية جذرية.

تظهر المؤشرات الإقتصادية والمالية انكماشا في الاقتصاد؛ عجزا كبيرا في المالية العامة؛ تراجعا في إمكانيات الدولة في تحمّل الدين وكلفته؛ عجزا قياسيا في ميزان المدفوعات؛ استنزافا لاحتياطات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية؛ تراجعا في التدفقات المالية؛ ضغوطا في سوق القطع؛ ظهور سوقين لسعر صرف الدولار، سعر عند الصيارفة وسعر عند المصارف.
في ظل التطورات السياسية والاقتصادية والمالية، صارت الأولوية هي تأليف حكومة جديدة، تكون مزيجا من الوجوه السياسية والتكنوقراط التي من شأنها أن تحدث صدمة إيجابية لدى الرأي العام اللبناني.
ما هي السيناريوهات التي يمكن أن يواجهها لبنان في المرحلة المقبلة؟

السيناريو الاول؛ الحفاظ على سياسة الاستقرار النقدي:

تستطيع الحكومة اللبنانية الجديدة، أن تكون شريكة في الحفاظ على الاستقرار النقدي، وبالتالي، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، شرط قيامها بإصلاحات جريئة وجذرية في ماليتها العامة؛ الكهرباء؛ ميزان المدفوعات؛ الاقتصاد؛ اصلاحات تعيد الثقة المفقودة؛ خفض معدلات الفوائد؛ تقليص الدين العام وخدمته؛ تنشيط الاقتصاد؛ إعادة التدفقات المالية؛ تهدئة سوق القطع؛ تخفيف الضغط على الدولار، خصوصا وان مصرف لبنان يملك الامكانيات لسداد استحقاقات الدولة بالعملات الاجنبية للاعوام 2019 – 2021.

السيناريو الثاني؛ "تعويم" سعر صرف الليرة:

يؤدي تعويم سعر صرف الليرة، الى التبعات الايجابية الآتية:
1 - خفض القيمة الفعلية للدين العام بالليرة اللبنانية والبالغ 58.5 مليار دولار نتيجة تدهور سعر صرف الليرة (62.3% من اجمالي الدين). علمًا بأن حصة القطاع المصرفي لا تتجاوز 33.4% من اجمالي الدين بالليرة ما يعادل 17.76 مليار دولار والباقي 66.3% لمصرف لبنان والمؤسسات العامة.
2 - تراجع الاستيراد بسبب أجواء عدم اليقين وضعف الاستهلاك وعدم توفّر الاموال بالعملات الاجنبية ما ينعكس ايجابا على عجز الميزان التجاري.
3 - إفادة محدودة من القدرة التنافسية للصادرات اللبنانية بسبب نوعية السلع المصدرة.
4 - إفادة محدودة على صعيد القطاع السياحي بسبب النمط السياحي في لبنان والاسعار المعتمدة في القطاع.
5 - إفادة المقترضين بالليرة نتيجة تدهور سعر صرف الليرة.
6 - خفض القيمة الفعلية للانفاق العام لا سيما قيمة الرواتب والاجور ومعاشات التقاعد ونهاية الخدمة نتيجة تدهور سعر صرف الليرة.
في المقابل يؤدي قرار "تعويم" سعر صرف الليرة الى التبعات السلبية التالية:
1 - تدهور قوي لسعر صرف الليرة.
2 - ارتفاع ملحوظ لاسعار السلع والخدمات إذ يستورد لبنان 75% من احتياجاته.
3 - انهيار القدرة الشرائية، اذ يؤدي التعويم الى انهيار

قيمة الليرة، ما يتسبب في خسارة صغار المودعين من قيمة مدخراتهم، وكذلك يخسر الموظفون والعمال من قيمة رواتبهم ومعاشاتهم، كما يخسر المتقاعدون من قيمة معاشاتهم التقاعدية البالغة 14 الف مليار ليرة، ويتسبب بمشكلات مالية كبيرة للافراد والمؤسسات المقترضة بالدولار (70% من القروض، أي ما يعادل 40 مليار دولار).

4 - فقدان الثقة بالنظام المالي والمصرفي: يؤدي الى تراجع التدفقات المالية والتحويلات، وتراجع حاد لاسعار الاسهم وسندات اليوروبوند في الاسواق المالية المحلية والخارجية، وزيادة حجم القروض المتعثرة، كما يؤدي الى إرباكات وضغط في سوق القطع، وتقلبات وارتفاعات حادة في سعر صرف الدولار.

5 - إنكماش اقتصادي حاد بسبب أجواء عدم اليقين الذي ينعكس على الاستهلاك ويبعد المستثمرين.

6 - تفاقم أزمة بعض القطاعات الاقتصادية لا سيما أزمة القطاع العقاري الذي سيشهد هبوطا اضافيا في أسعاره.

7 - إنفلات وفوضى مالية واجتماعية ما يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي والامني والاجتماعي.

8 - تزايد معدلات البطالة والفقر نتيجة إقفال المؤسسات وصرف العمال، وتوقف الاستثمارات.

تصبح مسألة إعادة هيكلة الدين ضرورية وملزمة للدولة عندما تصبح غير قادرة على سداد دينها بالعملات الاجنبية وكلفته

السيناريو الثالث، إعادة هيكلة الدين العام:

تصبح مسألة إعادة هيكلة الدين ضرورية وملزمة للدولة عندما تصبح غير قادرة على سداد دينها بالعملات الاجنبية وكلفته. لذلك، فإن إعادة هيكلة الدين العام تعني الآتي: استبدال دين سيادي قديم للدولة بدين سيادي جديد بعد التفاوض مع الجهات الدائنة على القيمة الاسمية والفائدة والأجل للسند السيادي الجديد.

يبلغ الدين العام بالعملات الاجنبية والقابل لاعادة الهيكلة 30.1 مليار دولار (سندات يوروبوند) موزع على الشكل التالي:

- القطاع المصرفي: 15.5 مليار دولار (51.5% من اجمالي الدين)
- مصرف لبنان: 2.7 مليار دولار (9% من اجمالي الدين)
- الصناديق الاستثمارية: 11.9 مليار دولار (39.5% من اجمالي الدين)

ملاحظة: تستطيع الصناديق الاستثمارية رفض اعادة هيكلة الدين ورفع دعاوى ضد الدولة اللبنانية أمام محاكم نيويورك ما يجعلها قادرة على حجز مخزون الذهب اللبناني في الولايات المتحدة.

أما الدين العام المحرر بالليرة البالغ 53.2 مليار دولار (80235 مليار ليرة)، فيخسر من قيمته الفعلية نتيجة تدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار (يتوزع الدين العام المحرر بالليرة: 53% مصرف لبنان، 33% المصارف، 14% المؤسسات العامة)

السيناريو الرابع؛ توصيات صندوق النقد الدولي لاعادة هيكلة الدين:

سيضطر لبنان للاستعانة بصندوق النقد الدولي لتنفيذ عملية اعادة هيكلة الدين الذي سيفرض توصيات وفق نموذجي اليونان وقبرص مثل: خفض عدد الموظفين في القطاع العام، إقتطاع نسبة من الرواتب والاجور، خفض معاشات التقاعد، زيادة رسوم الضريبة على القيمة المضافة، زيادة الرسوم على البنزين والضرائب على أرباح الشركات...

السيناريو الخامس؛ التجارب الدولية لاعادة هيكلة الدين:

دعونا نتحدث عن تجربة ثلاث دول هي الأرجنتين واليونان وقبرص:

تجربة الارجنتين:

في العام 2005 تمت عملية اعادة هيكلة الدين من خلال استبدال سندات دين سيادية قديمة بأخرى جديدة مع إقتطاع 60% من القيمة الاسمية للسند القديم (Haircut). إستطاعت الدولة الارجنتينية استبدال 76% من السندات القديمة مع رفض 24% من أصحاب السندات الذين رفعوا دعاوى ضدها أمام المحاكم في نيويورك.

تجربة اليونان:

في العام 2012 قررت الترويكا (UE-IMF-BCE) إعادة هيكلة دين اليونان من خلال خفض القيمة الاسمية للدين بنسبة تراوح بين 50-60% لحاملي الدين السيادي في "القطاع الخاص" (Haircut)). إعتبر مسؤولو الترويكا لاحقا ان اعادة هيكلة الدين العام بإقتطاع جزء من الدين لم تصب في مصلحة الدولة اليونانية أو المواطنين وتعارضت مع مبادئ الاتحاد الاوروبي.

تجربة قبرص:

كانت أزمة قبرص في البداية أزمة مصرفية ثم تحولت لاحقا الى أزمة ديون سيادية. تعود الازمة المصرفية الى انكشاف أكبر مصرفين Cyprus Bank و Laiki Bank على الديون السيادية اليونانية والمؤسسات اليونانية، وتعود ايضا الى انفجار الفقاعة العقارية في الجزيرة، مما أدى الى تكبد المصرفين خسائر كبيرة واضطرار الحكومة

تستطيع الصناديق الاستثمارية رفض اعادة هيكلة الدين ورفع دعاوى ضد الدولة اللبنانية أمام محاكم نيويورك ما يجعلها قادرة على حجز مخزون الذهب اللبناني في الولايات المتحدة

الى التدخل لانقاذهما من خلال اقتطاع نسبة تتراوح بين 37 إلى 60 في المئة من أموال مودعي المصرفين. أدت الازمة المصرفية الى أزمة ديون سيادية ما دفع بالدولة القبرصية الى اعادة هيكلة ديونها من خلال طلب استبدال سندات دين سيادية قديمة بقيمة مليار يورو تستحق في فترة 2013-2016 بسندات دين جديدة مع إطالة آجالها بين 5 و 10 سنوات مع نفس معدلات الفوائد والقيمة الاسمية. تجدر الاشارة الى ان صندوق النقد الدولي اقترح على قبرص أثناء إعادة هيكلة الدين إقتطاع جزء من الدين السيادي (Haircut) ولكن دول الاتحاد الاوروبي رفضت الاقتراح.

ما زال لبنان يمتلك إمكانيات تجنب الوقوع في كارثة اقتصادية ومالية واجتماعية، وتجنب الدخول في دهاليز الدول "المتخلّفة عن سداد ديونها" ولكن يفترض به وبشكل فوري، تنفيذ اجراءات اصلاحية جريئة وجدية على صعيد إعادة هيكلة القطاع العام، واصلاح الكهرباء، ومكافحة الفساد والهدر، ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

باتت الفرص ضيقة والخيارات محدودة. زمن التردد قد إنتهى. مواسم الترقيع أو التأجيل أو المقايضات إستخدمناها وأوصلتنا إلى طريق مسدود. المعادلة واضحة اليوم: إما الانقاذ أو الانهيار.

(*) خبير اقتصادي ومالي

كيف دام حكم التعددية الطوائفية في لبنان قرنا قبل الإنتفاضة؟

أحمد بعلبكي

لـم تحُـل معارضـة الزعمـاء العروبييـن فـي لبنـان دون إقـدام الجنـرال الفرنسـي غـورو فـي الأول مـن أيلول/سـبتمبر 1920، وهـو علـى رأس ادارة الإنتـداب الفرنسـي علـى إعـلان قيـام دولـة لبنـان الكبيـر، تلبيـة لرغبـة بابويـة هدفهـا تمكيـن الكنيسـة المارونيـة مـن رعايـة بنـاء كيـان لدولـة تسـتقل فيهـا عـن حكـم التيـارات القوميـة والإسـلامية فـي سـوريا الكبـرى. دولـة تضمـن فـي تركيبهـا الطوائفـي شـرعية اسـتمرار الحضـور الكولونيالـي الفرنسـي فـي لبنـان والمشـرق.

لقد صدر أول دستور لدولة لبنان الكبير عام 1926 بصياغة علمانية مقتبسة في ظل ادارة الانتداب الفرنسي. وعُدلت مواده لتتناسب مع استقلال الدولة عام 1943، وأضيفت الى تشريعه المقتبس مقدمة وتعديلات، بموجب القانون الدستوري الصادر في 21/9/1990 تُحصّن الليبرالية الطوائفية للكيان ووظائفها الداخلية والخارجية.
أبرز التعديلات المُضافة على الدستور بعد الاستقلال في العام 1943، ما ينصّ على الآتي:
- في المادة 10 منه على حقوق الطوائف "إنشاء مدارسها الخاصة".
- وفي المادة 19 منه "لرؤساء الطوائف المعترف بها قانونًا في ما يتعلق حصرًا بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني".
أما أبرز التعديلات على الدستور بعد إتفاق الطائف، ما نصت المادة 22 منه، والمعدلة بموجب القانون الدستوري 21/9/1990، على انه "مع إنتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، يُستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية".
- أما المادة 24 المعدلة بالقانون الدستوري ذاته (1990) فقد نصت على الآتي:
"توزع المقاعد النيابية وفقًا للقواعد الآتية:
أ - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
ب - نسبيًا بين طوائف كل من الفئتين.
ج - نسبيًا بين المناطق.
ونصت المادة 27 المعدّلة بالقانون الدستوري ذاته على أن "عضو المجلس النيابي يُمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تُربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه".
وأقرّ في ظل الدستور ميثاق قُسّمت بموجبه رئاسات السلطات الدستورية الثلاث ووظائف الدرجة الأولى المقررة في الدولة، وحُصّنت بموجبه الكيانات السياسية للطوائف، وعُمّدت في الدستور بلغة زعمائها وأحباره تحت إسم "عائلات روحية"، وضُمنت لمراجع هذه الطوائف التي لم تكن أحجامها آنذاك تتجاوز بضع مئات أو حتى عشرات من الآلاف وفق أول إحصاء أجرته إدارة الإنتداب الفرنسي عام 1932، صلاحيات إدارة الاحوال الشخصية لجماهيرها والنطق باسمها. وكانت محدودية هذه الأحجام تُغري نخبها لتأطير عوامها وتوجيه ولاءاتها بما يسهل إستقطابها المذهبي السياسي وتوريثه.

ترسخ الليبرالية الطرفية

لقد تكيّفت خصائص وظروف تشكل المجتمع اللبناني مع تعدد أهواء زعامات طوائفه وتكيفاتهم المرتبطة

لقد تكيّفت خصائص تشكل المجتمع اللبناني مع تعدد أهواء زعامات طوائفه وتكيفاتهم المرتبطة بالمصالح الإقليمية

بالمصالح السياسية الإقليمية. وظلّت هذه المصالح والخيارات تؤثر في تشكيل وتوجهات حكوماته المتعاقبة على إمتداد ثلاثة عقود، وفي تحصين صمود الكيان السياسي القائم على القبول المتبادل لتمثيل زعامات الطوائف حتى في ظروف تعذر إنعقاد جلساتها خلال الحرب الأهلية المستديمة وبعدها. وكان قد مهّد لرسوخ هذا القبول المتبادل داخل هذه الحكومات ترسخ نهج الليبرالية اللبنانية الطرفية الذي سبق وتوسعت في ظله الوساطة التجارية اللبنانية بين أسواق المشرق والخليج وبين الأسواق الأوروبية والعالمية.
وإقترن هذا التوسع بترسخ التواصل الثقافي مع أسواقها ومجتمعاتها بإزدهار الاقتصاد اللبناني وتحصين قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار، بحيث لم تتجاوز خلالها قيمة صرفه حدود الثلاث ليرات لبنانية. وقد عوّض هذا الإزدهار من خلال فوائض الموازين المالية عجوزات الموازين التجارية بفضل ما كان عليه مردود الصادرات الزراعية والصناعية والخدمات السياحية من عوائد إرتفعت مع ارتفاع سعر برميل النفط الخام السعودي من 3.5 دولارات عام 1970 إلى 12 دولارًا عام 1973. وقد إقترن هذا الارتفاع تحت تأثير الحظر العربي لتصدير النفط إلى الولايات المتحدة إحتجاجًا على دعمها لإسرائيل وتواصل إرتفاع سعر البرميل بعده.

سياسة تحرير الأسواق

لقد واصل هذا النهج الليبرالي الطرفي ترسخه الى أواسط تسعينيات القرن الماضي، وفرض تحرير الأسواق وإعادة الهيكلة تكيُّفًا مع "تفاهم واشنطن". وقادت هذه التدابير إلى تراجع في الإنتاج الصناعي والزراعي وإلى تراجع المنافسة في التصدير السلعي بالمقارنة مع إنتاج وتصدير الخدمات السياحية. وبرز هذا التراجع بعد عام 1990 خاصة في ظل ركود منافسة الصادرات الصناعية، وفي ما تشكله نسبتها من إجمالي الناتج المحلي، فظلت نسبتها الى إجمالي الواردات السلعية بين عامي 2010 حتى عام 2016 لا تزيد عن 25%، حسب تقرير التنمية البشرية في العام 2016. وظلت نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي السلع في حدود النصف. وأدى ما سمي بسياسة تحرير الأسواق وانفلاتها منذ اواسط التسعينيات الى ارتفاع رهيب في لبنان خاصة للواردات الزراعية الى حوالي 4 اضعاف الصادرات الزراعية.
ولكن اذا كان النصف الثاني من السبعينيات قد شكّل منعطفًا إيجابيًا بفعل توسع عوائد الدول الخليجية والعراق من النفط، وتوسع طلباتها على الصادرات اللبنانية والخدمات السياحية، الا ان هذا المنعطف ما لبث أن تحول سلبيًا بفعل اشتعال الحرب الداخلية - الخارجية في لبنان التي أعاقت استفادة أسواقه من القدرات الخليجية المستجدة، فكان أن تحول الطلب العربي المتوسع عن السوق والوساطة اللبنانيين إلى بلدان أخرى، إقليمية وبعيدة.
لقد جاءت الحرب (1975 - 1990) لتعوق قدرات العروض اللبنانية على منافسة الأسواق المتطورة في تلبية طلبات الخليجيين، الذين لم يعُد لهم في الأسواق اللبنانية ما تعودوا عليه طيلة عقود من مزايا منافسة سبق وتميزت بها خبرات اللبنانيين للتعامل مع عاداتهم وثقافة عيشهم وأذواقهم وميولهم المُعتادة، لتمديد إقاماتهم لأسابيع في الفنادق الفخمة وبرامج لياليها وللتردُّد على مواقع التزلج والمقاهي الوثيرة وعلى سهرات الترف والطرب العربي في بيروت وجبل لبنان.



إقتصر الإصطياف بعد إنكفاء الخليجيين عن لبنان على عائلات بيروتية مع القليل من شبابها ممن باتوا يفضلون الإعتماد على المُكيّفات لتحمل طقس بعض الليالي الحارة في بيروت. هكذا تغيرت الأيام والاسواق والأجيال التي كانت ترى في لبنان "سويسرا الشرق". وتزايد تفاوت فرص نمو الموارد الاقتصادية والبشرية لا سيما بين العاصمة والأرياف النائية عنها، وأدى هذا التفاوت مع توسع الحرب الأهلية الى تزايد موجات الهجرة ومنها خاصة هجرة خريجي الجامعات لتطال ما يقدر بحوالي ثلثهم.

أولوية الإنغلاق والتميزات

وتزامن تراجع العروض اللبنانية في ظل الحرب الأهلية الداخلية - الخارجية عن مواكبة إرتفاع متطلبات المنافسة في الأسواق العربية مع تعذّر خروج النظام الطائفي اللبناني من أزماته السياسية البنيوية ومع تعزيز الولاءات والانتماءات المذهبية التي لم تعد قابلة للضبط كما تخيلها كل من الجنرال غورو والكنيسة المارونية. هذه الولاءات المتجاوزة لحدود "لبنان الكبير" والتي باتت تعزز أولوية الهوية المذهبية وتصر على إعتبار أن في الهوية عهد ولاء يُنتظر من حاملها ومن عائلته إظهاره يوم الوفاء السياسي لمتزعميها. وهذا ما عزّز العمل بالمعايير التقليدية للإنتخاب تعصبًا أو إستتارًا بالمألوف أو تنفعًا لشرعنة التعصب المذهبي. هذه المعايير التي ظل يتواصل ترويجها منذ قيام دولة لبنان الكبير حتى وقعت الحرب الأهلية التي جاءت لتفرض ضرورات الانغلاق الطائفي للجماعات اللبنانية، وإستعصى الخروج منها الاّ بعد توفر الظرف الإقليمي والدولي لفرض إتفاق الطائف المشرّع لإصلاح الحكم التحاصصي للكيان. إصلاح يُقيم "الوحدة الوطنية للبنان الكبير" ليس على دستور بل على ميثاق غير مكتوب متجدد يُقر لزعماء الطوائف الكبيرة بالفيتو من خارج التشريع.

وها هي حكومات "الوحدة الوطنية"، منذ ثلاثة عقود، تواصل الحكم بميثاق ما برح يُراكم عجوزاتها في إدارة الأزمات الإقتصادية والمالية والنقدية والخدمات العامة الأولية ومعها البيئية. وتثبت هذه الحكومات أكثر فأكثر أنها لا تعدو كونها رهينة توافق الدول الإقليمية المتعارضة الأهداف ليرتبط صمودها، والحال هذه، بمدى مسايرتها لسياسات هذه الدول. إنها الوحدة الوطنية التي يواصل أركانها تذكير الأحفاد بما توافق عليه الأجداد، ولا سيما المسيحيين منهم وهم، الأركان الأوائل الذين أسسوا تحت رعاية الكنيسة لقيام لبنان الكبير، وأسسوا لزعاماتهم فيه أحزاباً إنغلقت على حدود مناطقهم داخل حدود الكيان لتحصين تميُّزات لجماعاتهم تحققت في السياسة والثقافة، ارتكزت في مناطقهم على تميزات في مجالات التعليم وفرتها المؤسسات الرهبانية اللبنانية وغير اللبنانية عملت في جبل لبنان وبيروت خاصة على إمتداد قرن قبل إعلان الاستقلال عام 1943. وظل هاجس الحفاظ على تلك التميزات للاجتماع المسيحي يحكم توجهات زعماء الطائفة برعاية ممنهجة من الكنائس، وعلى رأسها الكنيسة المارونية ومدارسها مقترنًا بهاجس النأي عن توسع التيارات القومية العروبية في لبنان خلال الستينيات والسبعينيات.

حقوق المسيحيين

وهنا، يجدر التذكير بأن حرص الكنائس على تراكم التميزات المشار اليها أعلاه في أوساط أتباعها لم يحُل، لا قبل الحرب الأهلية ولا بعدها، دون توسع هجراتهم، كما في أوساط واسعة من المسلمين في مختلف طوائفهم. إن هجرات المسيحيين جعلت نسبة ما يشكلونه من إجمالي المسجلين في لبنان تتراجع من حوالي النصف إلى حوالي الثلث، ولا تعوّض عن هذا النزف المتواصل التعبآت العصبوية المعممّة أحيانًا في مدن المهاجر حيث تتولى تنظيمها فروع أحزاب طائفة ما ضد فروع أحزاب أخرى أو ضد فروع أحزاب في طوائف أخرى.

وتُختزل أزمات النظام السياسي اللبناني المتراكمة منذ ما قبل الاستقلال وبعده الى مجرد مصارعات ظرفية على المواقع السلطوية في الوطن تناصرها الكنيسة أو تتألم من مخاطرها، تعمل يوميا لغسل القلوب بين زعماء طائفتها وتُبارك التعايش مع الطوائف الاخرى المتكيفة اضطرارًا مع زعاماتها المحتكرة لتوزيع حصتها من المالية العامة وتعيينات وخدمات الادارة.

لقد مرّت على الكنيسة أهوال الحروب والهجرات التي تتواصل معها خسارتها مجد لبنان الذي "أعطي لها". هذا المجد الذي تقبّله وبارك لها به غالبا مراجع كبار في الطوائف الاسلامية غداة إعلان "دولة لبنانها الكبير". ولكنها عادت مع الأسف لتُعير مجدها الى أحد المُفتين الموظفين المتجرئين على العمل لسحب مشروع قانون أقر في مجلس الوزراء يومًا لتشريع الزواج المدني في "لبنان الكبير" ولم تُعره لإلغاء الطائفية السياسية التي يستثمرها صغار زعماء المسيحيين.

كذلك، تواصل الكنيسة التنازل عن مجد أُعطي لها ولا تتوقف عن التذكير بحماية مبدأ المناصفة ولم تُقر بعد بأن مثل هذه المطالب لا يستفيد منها غير ازلام الزعماء المسيحيين، وأن المسيحيين لديهم ما يفاخرون به ولا تُحمى حقوقهم الاّ بكفاءاتهم المشهود لها الأمس واليوم، وليس بمجرد تعهدات الزعامات الاسلامية بتجاوز معيار العدد.

إن كل أقلية مهما ضمرت أحجامها تتحصّن بمقدار تمتع قادتها بقدرات مميزة لقيادة مكونات البلاد مجتمعة الى سلطة أرقى ومستقبل أفضل. وقد ثبُت في الكثير من البلدان، سواء في لبنان، أم في الهند دولة الثلاثماية وخمسين إتنية، أن المجد يُعطى لنخب الجماعة الاقدر على تفهم ضعف الجماعات الأخرى. وأن دور القيادة السياسية للطوائف اللبنانية قبل أحداث 1958 لطالما كان معترفًا به للنخب المسيحية. وأن إنتفاضة متزعمي ونخب الطوائف الاسلامية بدعم ناصري حينذاك لم تنته إلى أكثر من تقاسم بين زعماء مدعومين إقليميًا، يتحاصصون موارد الدولة ولا يفوتون جهدًا لإحياء الطقوس المذهبية لجمهور عوامهم ولا يجهدون لتلبية مطالب لغير مفاتيح ناخبيهم.

(*) أستاذ جامعي، لبنان.

الحراك «مسيحيًا».. اجتماعي برغم «الشيطنة»

وسام متى

لـم يتأخـر "الشـارع المسـيحي" فـي الانخراط المباشـر فـي حركـة الاحتجاج غيـر المسـبوقة ضـد الطبقـة السياسـية الحاكمـة فـي لبنـان. خرجـت الجمـوع فـي أكثـر مـن منطقـة علـى امتـداد مـا كان يعـرف فـي زمـن الحـرب الأهليـة بـ"المنطقـة الشـرقية"، رافعـة مطالـب اقتصاديـة – اجتماعيـة جامعـة. مـع ذلـك، لا يمكـن انـكار المحاذيـر التـي يمكـن أن تفرزهـا مرحلـة مـا بعـد اسـتقالة حكومـة سـعد الحريـري، علـى النحـو الـذي يبـدد وحـدة المطالـب بيـن السـاحات، لصالـح رهانـات سياسـية مـع دخـول "القـوات اللبنانيـة" علـى خـط الحـراك الشـعبي.

لم يتأخر ما يسمّى في أدبيات مصابي "فوبيا" الحرب الأهلية بـ"الشارع المسيحي" عن الحراك الشعبي. منذ اللحظة الأولى، انخرط المواطنون على امتداد المتن وكسروان وجبيل (جبل لبنان) وصولًا إلى البترون (الشمال) في الانتفاضة العابرة لحدود المناطق والطوائف، بكلّ طاقتهم، لا بل أن حركتهم ربما شكلت الضغط الأكبر على السلطة السياسية، من خلال نجاحهم في اقفال الطرق، ولا سيما الطريق الساحلي الممتد من شكا في شمال لبنان إلى جل الديب عند المدخل الشرقي للعاصمة بيروت.

لا مطالب طائفية حرّكت غالبية المتظاهرين في "الشارع المسيحي"، ومعظمهم من أبناء الطبقة الوسطى، في ما عدا بعض الأصوات القليلة التي ركّز عليها بعض الإعلام، لأسباب لا تخفى في بلد مثل لبنان على أحد. شعارات من قبيل "نزع سلاح حزب الله" و"اعتماد النظام الفدرالي" و"حقوق المسيحيين" كانت هامشية مقارنة بالشعارات الأساسية التي وحّدت ساحات التظاهر من أقصى لبنان إلى أقصاه.

هذا الواقع، لم يكن حصرًا على ساحة تظاهر "مسيحية" دون سواها، فحتى أولئك الذين تظللوا بصورة بشير الجميّل في ساحة ساسين في الأشرفية (بيروت)، تجاوزت شعاراتهم أيّة محاولة لشيطنة الحراك الشعبي، وتكاد تتطابق، إلى حد الاستنساخ، مع الشعارات التي رفعها كل من وجد في الشارع فرصة للتعبير عن الرأي.. والسعي للتغيير.

ثمة استثناء قد يكون وحيدا خرجت فيه الشعارات في مناطق الأشرفية وجل الديب والدورة والذوق وجبيل عن إطار المطالب الاقتصادية - الاجتماعية: "هيلا هيلا هووو..." بنسخ متعددة تعكس الاستياء الشديد من "العهد"، بفخامة رئيسه ميشال عون وصهره الوزير جبران باسيل. لكنّ الهتاف نفسه لم يكن استثناءًا "مسيحيًا"، طالما أنه وحّد بدوره الكثير من الساحات، وإن كان لإطلاقه في "الشارع المسيحي" وقع مختلف، في ظل صراع الثنائية العونية - القواتية.

هنالك ملاحظة لا بد من تسجيلها في الحديث عن الحالة المسيحية. في اليومين الأولين من الإنتفاضة الشعبية، ظلّ الحراك، مسيحيًا، على تقاطع مع خصوم السياسة، أو على الأقل مع القاعدة الشعبية لأولئك الخصوم، ولهذا لم يجد "المسيحيون" في جل الديب أو الجديدة أو الدورة أو ضبيه أية حساسية في أن يلاقوا احتجاجات "البيئة الحاضنة" لـ"حزب الله" في بعض الأحياء "الشيعية" في منطقة المتن الشمالي، وبالتالي، فإنّ تحرّكهم لم يتأثر بانفضاض البيئة التي يفترض أن تكون حزب اللهية عن حراكهم، ابتداءًا من الخطاب الأول للسيد حسن نصرالله في مدينة بعلبك.

شكل المواجهة الشعبية للسلطة في لبنان من شأنها أن تشكل الإطار المنظّم لأولويات هذا الفريق السياسي أو ذاك

انطلاقًا من ذلك، فإنّ دخول "القوات اللبنانية"، على خط الحراك الشعبي، بعد كلمة نصرالله تحديدًا، ومن ثمّ بعد استقالة الوزراء القواتيين من الحكومة - مع العلم بأنّ مناصري حزب "الكتائب اللبنانية" كانوا حاضرين منذ اليوم الأول في الاحتجاجات - شكّل قوة زخم للشارع المسيحي المنتفض، ما ساهم في تعويض الخسارة الناجمة عن انفضاض التقاطع الأول مع جمهور "حزب الله"، لمصلحة تقاطع جديد مع الجمهور "القواتي".

برغم تغيّر "قوة الدفع" بتبدّل التقاطعات، لم تتبدل الشعارات. حتى الجمهور "القواتي" و"الكتائبي" كان مستعدًا لتقبل لائحة مطالب هتف بها أحد الناشطين "المدنيين" خلال تجمّع حاشد في جل الديب، تجاوزت الأهداف الاقتصادية - الاجتماعية لتصل إلى شعارات غالبًا ما كان الشارع المسيحي ينظر إليها بريبة، وحتى بنفور، من قبيل "إقامة الدولة المدنية" و"انتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي"، وحتى "حل الأحزاب"!

يضاف إلى ما سبق، ظاهرة ندر أن شهدتها "المناطق المسيحية"، وتتمثل بالتفاعل الوثيق مع مناطق خارج حدود "الحرب الأهلية". هذا ما أمكن رصده في نقطتي التجمّع الرئيستين في الأشرفية، حين تعرض المعتصمون في النبطية (الجنوب) لأعمال عنف من مجموعة اسموها "بلطجية السلطة"، برغم أن المسافة الفاصلة بين ساحة ساسين وشارع الحكمة في الأشرفية وبين الجنوب اللبناني غالبًا ما كان يُعتقد أنها تقاس بالسنوات الضوئية.

ليست تلك الملاحظات مجرّد "يوتوبيا ثورية" ساذجة. من عاش في ما كان يسمّى "المنطقة الشرقية" يدرك جيدًا ما يعنيه كل ذلك من اختراق في جدران الطائفية والمناطقية التي ظلت عصية على الهدم طوال السنوات الثلاثين الماضية.

بذلك، بدا "الشارع المسيحي" متصالحًا مع ذاته في الحراك الشعبي، بعيدًا عن التشويه الذي فشل كثيرون في تعميمه على هذا الحراك، وتحديدًا حين يتعلق الأمر بتهمة "التسييس". أوجه التصالح الذاتي يعبّر عنها أحدهم حين يستذكر أن "الثورة البيضاء" ضد فساد عهد بشارة الخوري كانت شعبيةً وسياسيةً في آن، اتحد فيها اليسار الجنبلاطي مع اليمين الشمعوني - الكتائبي، وهو ما يمكن أن يبرر تقاطع "القوات" و"الكتائب" حاليًا مع الحراك المدني، مع الإشارة إلى أنّ الحزبين رفعا مطالب اقتصادية - اجتماعية. يستذكر الرجل نفسه كيف أن حزب الله أقام مهرجان لائحة بعدا للإنتخابات النيابية في العام 2005 في المربع الأمني للحزب في حارة حريك، وتقدم الصفوف ممثل القوات اللبنانية إدمون نعيم، ورفع نصرالله وقتذاك شعار الـ 10452 كلم2، الذي كان يرفعه الزعيم المسيحي بشير الجميل في ثمانينيات القرن الماضي.

هذا ما يثير قلق العونيين، الذين اربكهم الحراك كثيرًا، بسبب تذبذب قاعدتهم الشعبية، التي بدت حائرة بين تشاركها الغضب الاجتماعي مع جموع المحتجين، وبين عجزها عن الخروج من جلباب الجنرال - الرئيس، تمامًا كالإرباك الذي حدث مع القاعدة الشعبية لـ"حزب الله" التي بدت بدورها حائرة بين الهم الاقتصادي - الاجتماعي و"قدسية" المقاومة.

ولعلّ هذا الإرباك "العوني" بالذات، هو ما يمنح "القوات اللبنانية"، وبدرجة ربما أقل "الكتائب اللبنانية"، فرصة كبيرة لتعزيز موقف كل واحد منهما في الوسط المسيحي، خصوصًا أنّ انخراطهما في الحركة الاحتجاجية جاء بأجندة اقتصادية - اجتماعية، على الاقل وفق المعلن من الخطاب والشعارات، أكثر منها سياسية، ما يعزز مصداقيتهما في الشارع المحبط من "العهد".

مع ذلك، فإنّ دخول الحراك الشعبي مرحلة جديدة بعد استقالة سعد الحريري، جعل العامل السياسي متقدمًا على العامل الاقتصادي - الاجتماعي في الأزمة، وربط بالتالي المزاج المسيحي بتغيّر إيقاع الحراك على المستوى الوطني، وهذه بحد ذاتها جزئية قد تبدو هامشية، ولكنها تبقى مؤشرًا مهمًا على التحوّلات الاجتماعية في البيئة المسيحية.

باختصار، فإن المرحلة الأولى من الحراك الشعبي رسمت خريطة شبه مكتملة في "الشارع المسيحي"، قد تتسع حدود السياسي والاجتماعي فيها بشكل ضئيل، ولكنها في العموم باتت تتوزّع على النحو الآتي:

معسكر الحراك، الذي يشكل خليطًا متجانسًا اجتماعيًا، مع بعض التناقضات السياسية، ويضم مناصري "القوات اللبنانية" و"حزب الكتائب" والمجتمع المدني غير المكتمل المعالم (وأصول بعضه عونية) في المناطق





ثمة ظاهرة ندر أن شهدتها «المناطق المسيحية»، وتتمثل بالتفاعل الوثيق مع مناطق خارج حدود «الحرب الأهلية»

المسيحية (بعكس ما هي الحال في مناطق أخرى من لبنان)، والذي يتمتع بخصوصية معيّنة بسبب جمعه بين جمهور ذي ميل (لا انتماء) يساري (أقرب إلى النزعة الديمقراطية - الاجتماعية)، وآخر غير مسيّس ولكنه أقرب ما يكون إلى "نوستالجيا" المارونية السياسية، وهو بدأ يعبّر عن نفسه من خلال شعارات محددة عنوانها العريض "الجيش هو الحل".

معسكر "العهد"، الذي يواجه أكبر التحديات السياسية، في ظل شعوره بعجز واضح في الدفاع عن سياسات جبران باسيل، من جهة، وتشكيكه في القدرة على مخاطبة الشارع المسيحي، والى حد ما جمهوره الخاص، بشعارات مستهلكة منذ العام ١٩٩٠، لا يبدو أن الزمن سيسمح بإعادة تدويرها، من جهة ثانية.

بهذا المعنى، قد تصبح "القوات اللبنانية" المستفيد الأبرز من الحراك على الساحة المسيحية، أخذًا في الحسبان أنها القوة السياسية الأساسية المنافسة لـ"التيار الوطني الحر". ولا يغيّر في الأمر اتهامات البعض لها بركوب الموجة، طالما أن السياسة التي تتبعها منذ سنوات تتسم ببراغماتية تستطيع من خلالها القفز فوق الثوابت الايديولوجية لتحقيق أهداف سياسية كبرى على المدى القريب، أو ربما المتوسط، خصوصًا في ظل المتغيرات التي قد تطرأ على الوضع السياسي في البلاد، في حال تحوّلت حركة الاحتجاج بالكامل من طابعها الاقتصادي - الاجتماعي، إلى معركة وجود سياسية تتبدل معها التحالفات، لا سيما إذا تم إخراج سعد الحريري من المعادلة الحكومية، وبالتالي، تذهب البلاد بأكملها نحو مواجهة شاملة.

كل ما سبق يتوقف على مستقبل الحراك الشعبي، ضمن المستوى الوطني العام، ذلك أنّ أيًا كانت الطموحات السياسية المفترضة لـ"القواتيين"، فإنّ شكل المواجهة الشعبية للسلطة في لبنان وحدها التي من شأنها أن تشكل الإطار المنظّم لأولويات هذا الفريق السياسي أو ذاك، أخذًا في الحسبان، في الوقت ذاته، أن نقطة الضعف الأساسية عند قوى الحراك الشعبي، هي غياب القيادة الثورية التي من شأنها أن توجه البوصلة وتحصّن الإرادة الشعبية من الرهانات والمغامرات السياسية التي تبقى "القوات اللبنانية" متهمة بها... إلى أن يثبت العكس.

لاح الحلم: أيها التشــرينيون أكملوا

امين قمورية

جســدت انتفاضــة 17 تشــرين الاول/أكتوبــر منــذ اليــوم الأول لانطلاقتهــا، شــرارة تغييــر تاريخــي عنوانــه: كابــوس ديناصــورات طائفيــة وسياســية يمكــن ازاحتــه، والتغييــر حلــم رائــع يمكــن تحقيقــه بالصبــر والارادة والعــزم والابــداع والإســتمرار.

لم تُسقط الانتفاضة الشعبية اللبنانية الموحدة، بكل تلاوينها الطائفية والطبقية والسياسية والعمرية والمناطقية والجندرية وعلى وقع شعار واحد وهتاف واحد، حكومة نظام المحاصصة الطائفية المتحكم بلبنان منذ نشوء الكيان اللبناني، بل سحبت من تحت أقدام هذا النظام بساط شرعيته وحصانته وسر قوته.
هذه الانتفاضة، وبرغم كل محاولات حرفها نحو غايات سياسية سلطوية ضيقة، قالت بالفم الملآن: انتم الطائفيون وتتغذون من الطائفية وتغذونها، نحن لسنا طائفيين ونرفض النظام الطائفي. وهنا فقط يمكن الحديث عن ثورة. ما حققته الانتفاضة على تواضعه سياسيا، يظل فعل حياة جديدة، وفعل تعبير عن حيوية فائقة لدى الشباب والشابات اللبنانيين وفعل ديناميةً اجتماعية وسياسية هائلة لا يمكن ادراك تأثيراتها بعد.
هذه الإنتفاضة اذا إستمرت بالزخم والروح الايجابية والوعي الذي يميّزها، يمكن ان نشهد في لبنان ما حققته انتفاضة 1968 في فرنسا، من تحول ثقافي وسياسي يقود البلاد الى الحداثة والدولة العصرية ليس بكبسة زر، إنما من خلال مسار تراكمي متدرج.

17 تشرين يوم لبناني مفصلي

ما حدث في الشارع اللبناني إنقلاب حقيقي على التواطؤ المزمن بين السلطة الدينية والإقطاع السياسي ورجال المال والأعمال والمنظومة الأمنية التي تتحكم بلبنان.
وكما شكّلت إنتفاضة أيار الفرنسية تمردا على السلطة "الابوية" لـ"محرر البلاد" شارل ديغول، فإن انتفاضة الشباب اللبناني تشكل تمردا صارخا على كل السلطات "الابوية" السياسية والطائفية، وكل الوصايات الداخلية والخارجية.
لقد استطاعت إرادة الشباب اللبناني الزاخرة بحس تغييري وحداثي وطموحات مذهلة، ان تحقق في ايام ما عجز عن انجازه رتل من الاحزاب والاباء والاجداد والثورات الفاشلة طوال قرن كامل. فتيان وفتيات الساحات ادخلوا جديدا في الوعي الجَمْعي اللبناني بعد حقبات طويلة من الزيف وجعل لصوص سرقة الأحلام يرتعدون في قصورهم المبنية من المال المنهوب.
لكن مهلا الانجاز يحتاج الى من يحميه ويصونه في مواجهة نظام هرم وعفن لكنه عنيف وشرس، لا يشبه أي نظام في العالم، وتحتاج فيه الى 17 ثورة في آن واحد في 17 طائفة من طوائفه المستميتة للسلطة والحصص.
أركان هذا النظام لا يزالون يملكون الكثير من أوراق اللعبة، وإذا شعروا أن الأرض تهتز تحتهم، لن يترددوا في جر البلاد والعباد الى نار الفتنة والهلاك الاقتصادي. نقطة ضعفهم القاتلة تتمثل في قيام الدولة الديموقراطية وبناء دولة القانون، لذلك يسعون بكل ما اوتوا من قوة لدفن مشروع دولة كهذه، ومقتلهم هو في بناء مثل هذه الدولة، لذلك، يجب ان يظل مشروع قيام الدولة وسيادة القانون سيفا مصلتا على رقابهم.
هم يخافون من تسرب قواعدهم الشعبية الطائفية الى فضاء وطني جامع كالذي حصل في 17 تشرين، لذا لا عجب في أن يلجأوا الى معادلة الأوعية المتصلة بنفخ التعصب في وعاء طائفة ما لاستفزاز طائفة اخرى، ورفع التعصب في وعائها الى المنسوب نفسه من اجل خنق الحراك المضاد للطائفية في مهده، وهذا ما يحصل بالتعاون والتكافل بين زعماء الطوائف برغم خلافاتهم المستعصية.

نقطة الضوء

هم يعرفون مكامن الفساد أكثر مما نعرف بكثير، لأنهم هم من رباه ومن كبَّره. لا بل أنهم يستغلون حروبنا الصغيرة على الفساد لتطوير فسادهم وفنون السرقة، كلما وجدنا ثغرة لمحاسبتهم إبتدعوا وسيلة لتطوير سرقاتهم وسبل تمويهها.
سر قوتهم هو في الطوائف والهواجس التي تزرع في جمهورها على مدى فترة طويلة من الزمن. الطوائف أعتى قوة من القنبلة النووية. المسيحي في لبنان يتحدث عن العلمنة ليس رغبة فيها بل لإدراكه أن المسلم يرفضها وتاليًا يساوم بالعلمنة على بقاء المناصفة في ظل الغلبة الديموغرافية للمسلمين، والسني يرفض المس بالطائفية حتى لا يخسر مكتسباته الدستورية في إتفاق الطائف، والدرزي يتمسك بحصته الطائفية حتى لا يضيع بين أرجل فيلة الطوائف الكبرى، والشيعة يتحدثون عن إلغاء الطائفية السياسية، لكنهم في الجوهر يريدون تعديلا دستوريا يثبت مكانتهم المكتسبة بالدم في صلب النظام، تحسبا لانقلابات خارجية تعيد فرض توازنات محلية مختلة.
بالطائفية يتعزز منطق الجماعة، ويتلاشى، في المقابل، الإحساس الطبقي والاجتماعي، ويصير مثلا سبب البطالة او الفقر، الهيمنة السياسية للطائفة الاخرى، وينسى الجميع ان الحرمان يطال الجميع ويتساوى فيه الجميع، وان سببه الرئيس هو المحاصصة والسرقة الطائفية، لا بل ان الطائفية هي الستار الحديدي لحماية الفاسدين والسارقين والمرتكبين.
متاهة لا مثيل لها في التعقيد والتشابك وصعوبة التفكيك. هل نستسلم للأمر الواقع؟ وهل نسلم أمرنا لهم لبيعنا وشرائنا، كما يحلو لهم؟ هل نستسلم لليأس؟ ام ان هناك مخرج ما؟ أين هذا المخرج وهل هناك مدخل الى الحل وكيف يمكن للبديل ان يرى النور؟
انتفاضة 17 تشرين هي نقطة الضوء في هذا النفق،



هي السكة التي يمكن ان تقود الناس الى الخلاص وبناء الدولة الوطنية اولا ثم دولة المواطنة، الدولة المدنية العصرية. الوطن اولا، لاننا لسنا في جزيرة معزولة، بل في بحر تتلاطم فيه امواج الصراعات الاقليمية والدولية. دولة وطنية تحدد من هو عدوها وخصمها وتضع مصلحة الوطن وسيادته فوق كل اعتبار، على عكس دولة الطوائف التي تستجير فيها كل طائفة بدولة خارجية للاستقواء على شريكها في الوطن وتصير ناطقا باسمها واداة او وكيل اعمال. ويصير الوطن شركة مساهمة متعددة الهوية والجنسية لكل شريك فيها غايات

واهداف لا تمت بصلة للاهداف الوطنية. دولة وطنية تبحث عن مصلحة مواطنيها حيث كانت، لا حيث يريد المشغلون الخارجيون. دولة قادرة على الانفتاح على الشرق والغرب تبعا للمصلحة الوطنية وليس لمصالح تجار الهيكل ولصوصه الكبار.

هز أساس الهيكل

هذا الحراك هو حركة الناس التي لا روابط سياسية او ايديولوجية تجمعها. حركة مدعومة ببعض المجموعات السياسية الصغيرة او مجموعات ما يسمى المجتمع المدني والجمعيات الاهلية، والقاسم المشترك بينها هو اسقاط الحكومة بكل تلاوينها السياسية التي امعنت بالوطن انتهاكا واذلالا، وتكليف حكومة انقاذ تأخذ على عاتقها استرداد المال المنهوب ومحاكمة الفاسدين والاصلاح الاقتصادي والتحضير لورشة اصلاح سياسي، منطلقها وضع قانون انتخابي عصري حديث ومتوازن حرفه الأول خفض سن الإقتراع إلى 18 سنة، حتى يتسنى للجيل الجديد أن يشارك في تحمل المسؤولية الوطنية.

وعلى الحراك أن يقف سدا في مواجهة أية محاولة للتفريط بأي إنجاز أو إفراغه من مضمونه، لمصلحة المجموعة الحاكمة، خصوصا وأنها ما تزال قوية وقادرة في غياب الرقابة الجدية من الناس ولا سيما المنتفضين منهم. من هنا، أهمية التصويب على أساسات الهيكل.

على النظام الطائفي الذي لا يزال يملك القدرة على تحويل الانتفاضة انجازا له بأستخدامها لتجديد نفسه عبر القيام بعمليات تجميل شكلية داخل صفوفه.

لقد أدى عدم الاعلان عن قيادة وشكل تنظيمي للحراك غرضه في المرحلة الاولى واربك السلطة التي كانت تبحث عن ممثلين للشارع من أجل بث الخلاف في ما بينهم. لكن المرحلة الثانية من الحراك، يتعين ان تركز على تنظيمه وتأطيره لأجل تحقيق الغايات المرجوة منه.

حتما ليس سهلا جمع المنتفضين في بوتقة تنظيمية واحدة نظرا الى الفوارق السياسية والاهواء الايديولوجية والثقافية بينهم. لكن يمكن التعويل على ما تحقق واعتباره انجازا يعيد الثقة للناشطين بأنفسهم، من اجل تشكيل مجموعات ضغط سياسية متنوعة او احزاب او تجمعات منسجمة تعيد الحياة الى السياسة بعدما دفنت طويلا. وتسعى الى جذب المزيد من الشباب نحو العمل في الشأن العام.

وعلى رغم ان التنوع ونقاط الاختلاف ستظل قائمة بين هذه المجموعات حتى بعد تأطيرها، لكن العناوين العامة للمرحلة المقبلة ستظل القاسم المشترك بينها، وبما أن 17 تشرين شكل خيمة إنضوى تحتها الجميع، يمكن اقامة "تحالف 17 تشرين" بين هذه القوى مجتمعة او معظمها لمتابعة مسيرة الرقابة والضغط والعمل على تحقيق الاهداف التالية على طريق بناء الدولة الوطنية المدنية.

شرعية الإنتفاضة

ولعل العنوان الابرز لاعادة احياء الحياة السياسية في لبنان، هو انخراط قوى التغيير وناشطي 17 تشرين في اعادة الاعتبار للهيئات النقابية التي صادرتها احزاب قوى السلطة، لا سيما الاتحاد العمالي العام ونقابات العمال ونقابات المهن الحرة والاتحادات الطالبية، عبر الانخراط في نشاطاتها وهيئاتها لاعادتها الى فعاليتها المفقودة.

والأمر نفسه ينطبق على الانتخابات البلدية والنقابية بالعمل.. والسعي الحثيث الى اقرار قانون عصري ومتوازن للانتخابات واعداد العدة للمشاركة الفاعلة في هذه الانتخابات والانخراط فيها عبر لوائح مشتركة حيث امكن عنوانها "17 تشرين".

والاهم من ذلك كله التمسك بتطبيق الدستور وتفعيل البنود المنسية منه لا سيما الرقابية والهادفة الى الغاء الطائفية واحداث التغيير من خلال صناديق الاقتراع والضغط السلمي في الشارع، وتجنب الشعارات او الاساليب الانقلابية، لان الانقلاب يبرر الانقلاب المضاد.

ولعل هذه المجموعة الحاكمة والمتمسكة بكراسيها وبالنظام الزبائني تنتظر فرصة كهذه لتبرير انقلاب مضاد قد يكون دمويا.

مع التذكير انه بناء على شرعية انتفاضة 17 تشرين الأول/اكتوبر 2019، يصبح مطلب البدء بتفعيل مسار الغاء الطائفية السياسية مسألة راهنة، في ظل اللحظة التأسيسية الشعبية. وأي تأخير في تفعيل هذا المسار هو مخالفة متجددة للدستور، وكذلك لمرجعية ثورة 17 تشرين الدستورية. وذلك لأن الفقرة (د) من الدستور تنص صراحة على "أن الشعب هو مصدر السلطات، وصاحب السيادة، ويمارسها عبرالمؤسسات الدستورية".

وختاما نقول للتشرينيين، لقد حققتم في أيام ما عجز "لبنان الكبير" بحكامه الصغار عن تحقيقه على مدى أكثر من مئة سنة، ومسحتم من ذاكرة الوطن كل الحروب الأهلية الدموية التي أشعلوها .لقد كنتم كبارا.. واصلوا السير.

المرحلة الثانية من الحراك يتعين ان تركز على تنظيمه وتأطيره لأجل تحقيق الغايات المرجوة منه

شباب عربي ثائر.. لأي مشروع؟

سامي كليب

ليس السؤال لماذا يثور الشباب العربي اليوم، وانما لماذا تأخرت ثورته حتى الآن؟ كل شيء في هذا الوطن العربي الكبير يثير الغضب والنقمة ويحث على التمرّد والثورة: الفقر، البطالة، الأمية، الفساد، انعدام الأفق، وأبواب مخلّعة تدخل منها كل رياح الفتن في مجتمعات مفكّكة أخضعها القمع المتلطّي خلف أوهام ايديولوجية، ونهشها التهييج الطائفي والمذهبي، فقُتلت فيها كل المشاريع التنويرية وماتت الأحزاب فوق شعارات جوفاء. لكن هل كل ما يحدث بريء؟

في هذا الوطن العربي الذي ينتج ثلث الثروة النفطية العالمية تضرب البطالة 20 مليون شخص. سجّلت بطالة الشباب وحدهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعدّلات الأعلى في العالم على مدى أكثر من 25 عامًا، فبلغت 30% في العام 2017. أما الأميّة، فحدّث ولا حرج: 100 مليون عربي أميّون. وأما الفقر، فينهش نحو 70 الى 80 % من الناس في بعض الدول.

حين تكون البطالة مستشرية والبطون خاوية والعقول مستعدّة للغسل، والقلوب ملأي بالغضب، كيف لا يرتمي كثير من الشباب العربي في آتون الإرهاب؟ كيف لا تغسل عقولهم، فتصبح أجسادهم وقودًا لنار الفتن والاقتتال؟ كيف لا يثورون ضد الفساد والنهب والفقر؟

يقارب عدد العاطلين عن العمل في فلسطين نسبة 30%، يضطر نحو 100.000 فلسطيني تقريبًا للعمل عند الإسرائيليين أو في المستوطنات. تخيّلوا مأساة شاب فلسطيني في عمر الورود يعمل عند جلّاده وسارق أرضه وقاتل أهله.

في حلب السورية، عاصمة الصناعة، دُمّرت المصانع، وتقول السلطات السورية إن ألف مصنع سوري سرق إلى تركيا، فتشرّد العمّال في ساحات الاقتتال والفتن وربما الإرهاب، وسط مؤامرات لبيعهم في سوق النخاسة السياسي وعلى مذبح أيديولوجيات ترفع شعارات دينية مريضة ومهووسة.

في اليمن، فاقت البطالة نسبة ٧٠% ، ويعيش نصف اليمنيين على وجبة طعام واحدة في النهار وفق تقارير الأمم المتحدة. وإذا هرب العامل اليمني من الفقر والبطالة، قتلته قذيفة أو صاروخ في الوقت الراهن. إلى جانب اليمن الفقير ينتعش سوق السلاح. بلغت النفقات العسكرية للمنطقة العربية بين العامين 1988 و2014 ما يقارب أكثر من الفي مليار دولار أميركي.

في العراق والجزائر، حيث الثروات النفطية هائلة، نُهبت الثروات من قبل سياسيين فاسدين، فأضيف النهب الى النزعات الانفصالية التي عززها الاحتلال (في العراق) والاستعمار السابق (في الجزائر)، فإنفجر غضب الشباب، وصارت العروبة تهمة.

كيف لا يثور الشباب في بلاد الرافدين، أعرق الحضارات الانسانية، حين يرون أن وهن حكوماتهم المتعاقبة منذ الاجتياح الاميركي - البريطاني، بلغ حدا صار فيه التركي يهدد بالتوغل في العراق حين يريد، وصار الإيراني والسعودي والأميركي يتنازعون على أرض أحفاد سومر وبابل وآشور في صراع المحاور والمصالح.

وفي لبنان، ظنّ السياسيون المُتَناسَخون منذ تركت لهم فرنسا جمهورية الطوائف، أن بلادة الشعب وصلت الى حد القبول بأن يُطمر بالنفايات، ويزيد السرطان عنده ثلاثة أضعاف، ويدفع فواتير الكهرباء والمياه والطب والتعليم والاتصالات أضعاف ما هي عليه في أهم دول العالم، لكن تبين لهم فجأة أن الشباب قادر على قلب الطاولة على الجميع، وهو قلبها فعلا، ورفع شعار: "كلن يعني كلن". ربما يكون هذا الشعار مُجحفا بحق من دافع عن الوطن، وبحق قلة سياسية لم تمارس النهب والفساد، لكن الأكيد أن الغضب ما عاد يُميّز بين سياسي وآخر وحزب وآخر، بسبب شعور الشباب بأن الجميع يتواطأ لإبقاء النظام على بلادته وخبثه وطائفيته وفساده وقهره للناس وإجبارهم على الهجرة.

هل نكتفي بهذه الأسباب لتبرير الغضب؟

أتت الموجة الثانية من "الغضب العربي"، فحلّت اولا في الجزائر والسودان ثم في العراق ولبنان، وبدت أكثر سلمية وتنظيما من الموجة الاولى في حالتي الجزائر والسودان. فبعد تدمير سوريا، وتفكيك ليبيا بالإرهاب والاقتتال، والاطاحة بحكم الاخوان المسلمين في مصر، قدّمت الجزائر نموذجا رائعا بثورتها السلمية التي أطاحت برئيس متهالك ومحاط بمجموعة من الفاسدين، وقدم السودان نموذجا رائعا أيضا أطاح بآخر الرؤساء العرب الدائرين في فلك الاخوان، ونضجت التجربة التونسية لتأتي برئيس عروبي رافض لكل تدخل أجنبي، بينما غرق العراق بتجدد العنف المصاحب للانتفاضة، بينما يعيش لبنان مخاوف من غرق مماثل.

في حالتي الجزائر والسودان، حسم الجيش الجدل بتلقفه نبض الشارع، (كما حصل سابقا في تونس)، فبرز العسكر الى الواجهة، ويمكن القول إن القيادة العسكرية السودانية الجديدة، تجاهر بميلها الخليجي ورغبتها بتطوير العلاقة مع اميركا. أما في الجزائر، فهناك صراع خفي بين تيارين عروبي وفرنسي له امتدادات عند بعض الأمازيغ، وبرز تنافس أميركي فرنسا بينما تعزز روسيا علاقاتها السياسية والعسكرية مع هذا البلد. وثمة ضغوط كبيرة لا تزال تُمارس لطي صفحة التاريخ النضالي المشرف للجزائر الى جانب فلسطين، لكنني

الغضب ما عاد يميّز بين سياسي وآخر وحزب وآخر، بسبب شعور الشباب بأن الجميع يتواطأ لإبقاء النظام على بلادته وخبثه وطائفيته وفساده





شخصيا على يقين بأن لا الشعب ولا الجيش ولا أي قيادة يُمكن أن تُغير موقفها حيال قضية لها في كل قلب جزائري مكانة الصدارة.

أما في العراق ولبنان، حيث غضب الشباب عارم، فسيكون من الصعب جدا، فصل ما يجري في هذين البلدين عن الصراع الإقليمي والدولي في المنطقة. فالدولتان هما ساحتان مهمتان في الصراع الايراني ـ الأميركي (الخليجي). ولا شك أن المحور الأميركي الخليجي، يجد الفرصة مناسبة تماما لاستكمال تطويق ايران سياسيا وإقتصاديا بزعزعة البيئة الداخلية لحلفائها، بالتوازي مع الضغوط المستمرة على مناطق الثروة الزراعية والنفطية في سوريا. لذلك، من الصعب جدا أن نشهد استقرارا حقيقيا في كلا البلدين، قبل انقشاع الرؤية بين ايران وأميركا وتحديدا قبل الانتخابات الرئاسية الاميركية المقبلة.

أي مشروع سيقوم بعد موجة الغضب والانتفاضات والثورات الجديدة؟

صار انتاج مشروع نهضوي عربي مقترن بثوابت عربية حيال القضية المركزية، أي فلسطين، ضربا من الوهم، ذلك أن الوسائل المادية والمعلوماتية (انترنت وتواصل اجتماعي) والإعلامية ومعظم مراكز الدراسات، لا تعير اهتماما لقضايا العرب، أو لعلها تناهضها تماما، وتحاول تمرير صفقة القرن، فتركز على النقمة والغضب، وترمي جزءا كبيرا من المسؤولية على المحور المقاوم.

بمعنى آخر، دخلت المنطقة العربية في أتون ما تُسمى بـ"حروب الجيل الرابع"، أي حروب التكنولوجيا واختراق المجتمعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والاقتصاد والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بغية التأسيس لمشروع اقتصادي - اجتماعي - سياسي عربي يخلع عنه ثوب الشعارات العروبية والوحدوية القديمة، ويتخلى عن فلسطين، ويركز على التنمية والعمل والحريات والديمقراطية وغيرها.

دخلت المنطقـة العربية في أتون ما تُسمى بـ«حروب الجيل الرابع»، أي حـروب التكنولوجيا واختراق المجتمعات

في المقابل، يبدو المحور الآخر، أي ذاك المتمسك بايمانه بفلسطين والمقاومة المسلحة، عاجزا عن تشكيل منظومة فكرية وإعلامية وسياسية مُقنعة للشباب الثائر، وعاجزا عن تقديم نماذج مجتمعية جاذبة، ذلك أنه محكوم بالبعد الديني من جهة، والبعد الايديولوجي المأزوم بالنظرة الى العروبة من جهة ثانية، وأضيف اليهما البعد الاقتصادي الذي يضيق مجاله وسط الحصار والعقوبات.

نحن اذا في الوطن العربي، أمام مشروعين متناقضين وصلا الى ذروة الاحتقان، ويُخشى أن يكون المستقبل مفتوحا فقط أمام شباب عربي حالم بمستقبل مهني واقتصادي واجتماعي، بعيدا عن الشعارات العروبية الكبرى، وان يكون تفكيك الدول العربية، وبلادة الحكومات، وعقم الانظمة والأحزاب التقليدية عن تجديد نفسها، جسرا مفروشا بالورود لصفقة القرن وغيرها.

لا تلوموا الشباب الثائر لأجل لقمة عيشه وكرامته. اللوم كل اللوم على أنظمة وحكومات وأحزاب لم تنتج سوى اليأس.

حزب الله الحذِر أمام أسئلة الهوية والدور والمصير

حسين أيوب

هي المرة الأولى التي يواجه فيها حزب الله موقفًا بحساسية ظاهرة الحراك الشعبي ضد منظومة السلطة في لبنان. المقاومة الطليعية في مواجهة الإحتلال، إفتقدت للطليعية هذه المرة، عندما قررت أن تقف في الصفوف الخلفية. وجد حزب الله نفسه أمام تحدٍ لا تنفع فيه القوة بل الفيصل فيه للاقتصاد والقدرة على التكيّف مع اليقظة اللبنانية العابرة للطوائف. تقدير موقف حزب الله وفهم خطواته، وما شابها من إرتباك، يتطلب نقاشًا هادئًا وصريحًا وحريصًا حول السياق الذي مرّ به داخليًا منذ نشأته قبل 37 عامًا، حتى يومنا هذا.

دارت نقاشات داخل حزب الله بعد المرحلة التي تلت تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي عام 2000 حول تعريف هويته، في ضوء إنكفاء الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الحدود، وبروز حاجة لتقديم قضية "المقاومة" ضمن قالب وخطاب مختلفين.

حسم المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي هذه النقاشات بالقول إن حزب الله "حركة إيمانية جهادية". كان التأكيد على تقديم مصطلح "الإيمان" في الهوية مفاجئًا للكثيرين في الحزب، فالمقصود بهذا الإيمان الإرتباط بـ"شؤون المسلمين" و"قضايا المستضعفين" غير العسكرية. وبشكل أدق كل ما يتعلق بالبُعد المادي للحياة الاجتماعية للناس، فضلًا عن التشديد، بطبيعة الحال، على ضرورة الإمتثال للقيَم الأخلاقية التي يدعو اليها الإسلام.

مُذاك، مرّ الحزب بمحطات مفصلية أعادت صياغة تركيبته الداخلية ببطء، وأفرزت مع هذه التحولات جيلًا جديدًا تفاعل مع محيطه ثقافيا واقتصاديا وتقنيا لتبدأ ظواهر غير مألوفة، أقله بالنسبة للرأي العام، تبرز للمرة الأولى على السطح، من قصص الفساد المالي لمقربين أو محسوبين على التنظيم، إلى ممارسات حزبية غير مألوفة، وإستوجبت كلها على رأس الهرم في الحزب تكثيف خطابه الداخلي للحديث عن سلوكيات عامة وخاصة منافية لـ"الروح الجهادية"، وهي بمعظمها سلوكيات لم تكن يومًا لتحدث داخل التنظيم في العقدين الأولين للنشأة، أو - لمزيد من الدقة - لم تكن لتظهر بشكل "فاقع".. للعلن.

لا يعني توصيف الواقع واستعادة السياق الزمني، وضع حزب الله في مصَاف بقية المشاركين في السلطة، (كمًا وزمنًا وهذه نقطة أشار اليها الأمين العام لحزب الله في خطاب بعلبك الأخير)، فالأكيد أن أداء نواب ووزراء الحزب يتمايز إلى حد ما عن أداء باقي أطراف السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولكنه يغدو ضمن المشهدية العامة كأنه يشبه "تفاحات قليلة جيدة في سلة من التفاح العفن!". السلة هنا هي النظام؛ القائم على مجموعة قواعد معقدة ومنظومة مصالح ضمنت بقاء هذا النظام الطائفي منذ إستقلال لبنان في العام 1943 حتى يومنا هذا، ومعه كل منظومة الفساد والزبائنية التي صارت صنو النظام الطائفي.

ومع اتساع حجم التنظيم وانفتاحه أكثر على الداخل اللبناني، باتت الظواهر المسيئة لثقافة المقاومة تزداد تراكما، حتى بلغت ذروتها بالتزامن مع اضطرار الحزب إلى دخول المعترك السوري، غداة العام 2011، بكل تداعياته العسكرية والإقتصادية والإجتماعية والنفسية.

وما عاناه حزب الله ليس خارجًا عن السياق الطبيعي الذي تتعرض له أي جماعة أو منظمة في مسيرتها، "ففي النهاية نحن بشر من لحم ودم"، يقول أحد القياديين، لكن ما يجب الإلتفات إليه هو كيفية تعامل الحزب مع الظواهر الناجمة عن "نمو" أو "تمدد" الحزب في مفاصل البلد... أو حتى في العراق وسوريا، على سبيل المثال لا الحصر.

هذا السياق، أضعف قدرة الحزب على التصالح مع هويته في شقها "الإيماني"؛ أي المرتبط بالإهتمام بشؤون الناس، وكان من الطبيعي أن يسعى البعض إلى الإستفادة من بعض المنظومات لقاء تسهيلات تخص جماعته (وأحيانا عائلته وأقرب المقربين إليه)، ليتخذ الأمر لاحقًا أبعادًا مختلفة.

وفي حين تواجه قيادة حزب الله السائلين عن موقعها من اهتمامات الناس المعيشية بالقول أنّ أولوياتها تكمن في الصراع العسكري والأمني مع إسرائيل، فإنّ النصف الآخر من شهادة "لا إله" يكمن في واقع الحزب نفسه، الذي بات الحديث عن مظاهر الإثراء لدى بعض كوادره أمرًا غير مستغرب.

الحاجة الى نعيم الدولة!

على مدى السنوات الماضية، وحتى خطاب بعلبك الأخير (تشرين الأول/ أكتوبر 2019)، حصل نقاش حول حجم حضور حزب الله في الإدارات العامة. كان الرأي الأكثر مقبولية هو أن تجارب أكثر المقاومات في العالم تشي بأن الدخول في الإدارة (الدولة) قد يؤدي إلى إنحرافها عن هدفها الأساس (المقاومة)، كونها ستستدرج، من حيث تدري أو لا تدري، إلى التعايش مع منظومة الفساد أولا ومن ثم محاولة التفاعل السلبي معها.

وطالما أن الهدف الأسمى هو المقاومة، فإن حزب الله مستعد لتحمل كلفة عدم الدخول إلى ملعب الإدارة (بكل مؤسساتها الإقتصادية والمالية والإجتماعية والخدماتية)، مهما كانت كلفة البقاء خارجه عالية.

عمليا، ما كان حزب الله قد شرع بمقاربته بما يشبه المسح والإستطلاع (وخصوصا حجم حضور الشيعة في كل مؤسسة من مؤسسات الدولة اللبنانية، أي القطاع العام)، ومن دون أي ضجيج إعلامي في السنوات الثلاث الأخيرة، جعلته يجاهر في الأسابيع والأشهر الأخيرة بعكس ما كان يقول سابقا. صارت كلفة الدخول إلى الملعب أقل من كلفة البقاء خارجه، وهذا يعني ضمنا أن ما بعد 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، لن يكون كما قبله، سواء في الإدارة أو السياسة أو الخدمات وحتى في الأمن والعسكر والقضاء والعمل الديبلوماسي والإغترابي إلخ...

وساهمت عناصر عدة في الدفع بهذا الإتجاه، خصوصا في مرحلة ما بعد حرب تموز/يوليو 2006 وحرب سوريا (2011). بعد هاتين المحطتين، إنفلش حزب الله، وصار بنيانه التنظيمي والعسكري والتعبوي كبيرا جدا، لا بل مترامي الأطراف. أثبتت الكثير من الوقائع أن التلزيم لحليف لم يعد كافيا في مواجهة متطلبات ضخمة جدا. كيف تحمي نفسك مثلا في مؤسسة كالضمان الإجتماعي، وكيف تحصل مؤسساتك الإستشفائية على ما تحصل عليه باقي المؤسسات في هذا القطاع، ويسري ذلك بطبيعة الحال على مؤسسات رعائية وغيرها. صارت الإدارة جزءا من منظومة حماية المؤسسات والجمهور، خصوصا وأن المؤسسات الحزبية لم تعد قادرة وحدها على القيام بكل المتطلبات التي كانت تقوم بها عندما كان جسم الحزب أصغر بكثير.

جاءت العقوبات الأميركية ضد حزب الله وبيئته الحاضنة لتطرح إشكاليات كثيرة، أولا، كيفية تعامل أشخاص في الإدارة من البيئة نفسها، وثانيا، كيفية تعامل جسم الدولة من رأس الهرم إلى أصغر موظف، وثالثا، كيف يمكنك أن ترسم خارطة طريق إستباقية لا تجعلك دائما في موقع ردة الفعل، كما يحصل منذ سنوات حتى الآن، ورابعا، ثمة أولوية لا يجب إهمالها وتتصل بحماية الجمهور والبيئة بكل السبل والوسائل السياسية والقانونية والإدارية اللازمة.

أين الكوادر المتخصصة؟

وأمام الغياب التاريخي للمكونات السياسية الشيعية عن مراكز الثقل الإقتصادي والمالي والقضائي الحقيقية في لبنان (في القطاعين العام والخاص)، وبالتالي الإفتقاد للتخطيط بعيد المدى على المستوى الاقتصادي والمالي، فإن حزب الله وجد نفسه، في خضم الأزمة الإقتصادية والمالية، ومعها الحراك الشعبي الأخير، وكأنه لم يضع هذا الملف في سلم أولوياته، بدليل الصدمة التي أصابته والإرباك الذي ميز سلوكه في الأيام الأولى.
ومع أنّ قياديي الحزب باتوا يحرصون في الأعوام الثلاثة



مرّ الحزب بمحطات مفصلية أعادت صياغة تركيبته الداخلية، وأفرزت جيلًا جديدًا تفاعل مع محيطه ثقافيا واقتصاديا وتقنيا

الأخيرة على استحضار الهم المعيشي للناس في أدبياتهم، وخصوصا الإنتخابية، فإنّ اضطرار الأمين العام للحزب للإفصاح عن استعداده للنزول بنفسه إلى الشارع في البلدات البقاعية لحث الناس على إنتخاب مرشحي المقاومة في الانتخابات النيابية الأخيرة، عكس بوضوح التأفف الشعبي من الأداء الوزاري والنيابي وحتى المحلي (البقاعي) للحزب.
وهكذا وجد الحزب الذي نأى بنفسه طوال سنوات عن اللعبة الداخلية أنه مطالبٌ أكثر فأكثر من بيئته بالانجاز الداخلي، باعتباره، من منظور مريديه، مُكوّن مختلف عن بقية الافرقاء على الساحة اللبنانية.
لكن أمنيات البيئة اصطدمت بالعوامل السابقة أعلاه لينزل الحزب من إطار المثالية إلى مستوى المقارنة ببقية الأحزاب في ما يتعلق بسياساته الداخلية (مسايرة النظام، أولوية البيت الشيعي، أولوية التحالف مع التيار الوطني الحر، محظور الفتنة السنية الشيعية، محظور الفتنة الشيعية المسيحية، محظور الفتنة الشيعية الشيعية إلخ). وزاد الطين بلّة صعوبة إبتلاع تحالفاته القائمة على "مصلحة" سياسية دائمًا، في حين أن جمهوره يُمنّي نفسه باستكمال المقاومة عبر رؤية إقتصادية ـــ إجتماعية متكاملة تبين أنها شبه مفقودة، أو في افضل الحالات غير قابلة للتطبيق؛ إن وُجدت.
ولعلّ جزءًا من أسباب تقصير حزب الله في الملف الاقتصادي يكمن في المقاربة التي اعتادها في دوره الاخر. فالحزب قام قبل 37 عامًا تقريبًا على تحالف بين رجال دين ومقاتلين (معظمهم من الشباب) تركوا أعمالهم وقراهم ومدنهم وعائلاتهم واشغالهم للتفرغ لقتال إسرائيل.
لم يكن الوضع العام في لبنان، آنذاك، يسمح بالتفكير ببناء كوادر متخصصة في مجالات أخرى؛ وتحديدا في الاقتصاد والمال، الإعلام، الاجتماع والعلوم الإنسانية. حتى أنّ نشاط الوحدة الثقافية في الحزب يقتصر على التبليغ الديني وممارسة سلطة رقابية (بالتعاضد مع السلطة القضائية الحزبية) إلى حد كبير على عناصر الثقافة الأخرى من فنون وإعلام وفكر وتوجيه.
يتباهى قياديون في الحزب بأن التنظيم يمتلك كفاءات عديدة حازت على شهادات عليا في الكثير من الإختصاصات، ولكن الحقيقة أن هذه الإختصاصات، لا يمكن أن ينتج عنها عمل ناجح إذا تم تأطيرها في أطر حزبية. وهذه الإشكالية لا تعني الحزب فقط، فعلى سبيل المثال، مهما حاز إي إعلام حزبي على أدوات وتقنيات متقدمة، فهو سيظل خاضعًا لقيود الإنتماء الى المؤسسة الحزبية التي يعمل فيها، ما يعني سلبه قدرته على التأثير في الآخرين بسبب استغراقه في الحديث إلى جمهوره فقط وعدم السماح له بالعمل على إنتاج أفكار إبداعية تخاطب الجمهور المختلف. كما أن تجربة هذه الكفاءات الحزبية بقيت تدور في الحلقة نفسها ولم تنخرط في تجارب ناجحة مختلفة عن النموذج اللبناني السائد في الإدارة أو الوسط الأكاديمي، حتى أن بعض الحزبيين يخشون التفاعل خارج بحرهم الديني والسياسي، ولذلك يسمعون المعزوفة نفسها والنشيد نفسه، وتصبح المدرسة الدينية عنوانا لتربية أولادهم ومقهى الحي متنفسا وحيدا لجمع شلة حزبية ضيقة وهذا المتجر لشراء الحاجيات وهذا القرض الحسن لنيل قرض صغير إلخ...
هناك من يتحدث عن آلاف الخريجين سنويا، ممن ينتمون إلى بيئة حزب الله (وضمنا أمل)، وقد كان لافتا للإنتباه في السنوات التي سبقت التحرير في العام

أداء نـواب ووزراء الحزب يتمايز إلـى حد ما عن أداء باقي الأطراف ولكنه يشـبه «تفاحات قليلة جيدة في سـلة من التفاح العفن»

2000، أو التي تلته، التركيز على إختصاص الهندسة، بكل فروعه، وهذا الأمر كان أولوية حزب الله، من زاوية الوجهة الأساسية للصراع مع إسرائيل وقوى التكفير. فاض الخريجون من المهندسين ربطا بالحاجات القتالية (الصواريخ والإتصالات والمسيرات وغيرها مما قد يأتي من مفاجآت)، بينما أهملت باقي الإختصاصات أو وضعت في مستودعات كالمركز الإستشاري الذي لم يحظ في بداية عمله بالإهتمام الحزبي الذي أولي له في السنوات الأخيرة، وهذا السلوك يشبه إلى حد كبير سلوك اليسار اللبناني في سنوات الحرب الأهلية، عندما كان من يعمل في الأمن والعسكر ينظر نظرة فوقية للآخرين العاملين في قطاعات الإقتصاد أو الثقافة أو الإدارة وغيرها.

زاد الطين بلة أن من هم في القيادة المركزية العليا أو في الصفوف القيادية الأولى، هم من رعيل التأسيس، وأغلبهم رجال دين أو دعويون (نسبة إلى حزب الدعوة) أو من منابت "فتحاوية" (نموذج عماد مغنية)، كانت لهم ريادة حمل الراية الأولى، قبل 37 عاما، ولكن المفارقة أن أصغرهم اليوم لا يقل عمره عن ستين سنة. هؤلاء، ساهموا في التهميش، بصورة غير مباشرة، من موقع إنعدام الخبرة، ثم جاءت الضربة التي تلقاها حزب الله بإغتيال المقاومين عماد مغنية ومصطفى بدر الدين، وتراجعت بفعلها سياقات من كان يحاول فك شيفرات الجيل الجديد ومقتضيات العصر والتكنولوجيا والتطوير.

سؤال الهوية..

في ضوء تحديات "الهوية" هل بمقدور حزب الله أنّ يساهم مساهمة جدية في سبل توفير علاجات لمطالب الشعب اللبناني المحقة؟

تشير سردية قدامى الحزب إلى أن نشأة حزب الله تختلف عن معظم الأحزاب اللبنانية، فهو بدأ حركة عسكرية ثم تطورّ لاحقا إلى تنظيم يمارس العمل السياسي بهدف حماية مشروعه الأول. وبالتالي فإن العقل الأمني والعسكري المستنفر بمواجهة الخطر الإسرائيلي هو الحاضر دائما في مقاربة أية مسألة. هنا، ثمة مفارقة؛ كيف لهذا الحزب أن يقدّم، سنة بعد سنة، نموذجا عالميا بكل معنى الكلمة، لا بل نموذجا نوعيا متجددا ومتماسكا في مقارعة إسرائيل والإرهاب التكفيري، بينما يسقط في الكثير من الإمتحانات الداخلية، وخصوصا إمتحان الإقتصاد؟

كيف يستطيع حزب الله أن يفسر لجمهوره أن لا ضوابط حقيقية تحكم سلوك بعض الوزراء الحزبيين في مجلس الوزراء ممن كانوا في أثناء مقاربة عناوين إقتصادية، أكثر تطرفا، بالمعنى النيوليبرالي، من باقي الوزراء وحتى من رئيسي الحكومة فؤاد السنيورة وسعد الحريري، والنماذج كثيرة من الواتساب إلى الخصخصة؟

وإذا إفترضنا أن تلك الرؤية عند حزب الله، صارت متوفرة، اليوم أو غدا، من يستطيع أن يضع الضوابط الحقيقية في العناوين الإقتصادية أو المالية أو الإجتماعية؟ هل يبقى الأمر مجرد تلزيم تنظيمي للجنة عمل حكومي في داخل الحزب، لتصبح مع الوقت، هيئة تعمل خارج إختصاصها، أي تتجاوز التخطيط لمصلحة تنظيم التوظيف و"وظائف" أخرى لم يكن يخطر ببال أحد أن حزب الله قد تغريه جاذبيتها أو أنه قد ينخرط فيها؟

وبعيدًا عن السجال السياسي اللبناني حول إرتباط كل حزب بداعم خارجي، فإن إشكالية الهوية هي إشكالية لبنانية جامعة ولا تخص جهة لوحدها، ولو كانت أشكال التعبير مختلفة.

وبيئة حزب الله نفسها هي ضحية الإحساس بعدم الإنتماء تاريخيًا إلى "دولة" تهتم بشؤون هذا الجمهور او تدافع عنه، بل ثمة إنطباع معاكس أن الحزب له "دولته" ومرجعيته ورواتبه ومؤسساته وحتى مناطق نفوذه الممسوكة أمنيا وإجتماعيا، وهذه القضية تحتاج أيضا إلى نقاش مع الحزب.

الأكيد أنّ هذا التحدّي الهوياتي هو الأصعب مقارنة بالاختبار العسكري الذي نجح الحزب في إدارته بمواجهة إسرائيل.

هل يمكن لحزب أيديولوجي فئوي في تركيبته أن يساهم في تقديم حل للمسألة اللبنانية، وتحديدا بالسعي نحو الاتفاق على هوية وطنية جامعة؟

إنّ أي مساهمة لحزب الله في بحث اللبنانيين عن هويتهم النهائية يرتبط أيضًا بدوره كحركة مسلّحة معنية بالتصدّي للمشروع الإسرائيلي.

هل يتفق "اللبنانيون الجدد" على هذا الدور؟ هل بمقدور الهوية اللبنانية المنتفضة على فساد الطوائف (النظام الطائفي) أن تتأقلم مع جسم استمد شرعيته السياسية، شاء أم أبى، من حُكم الطوائف بغض النظر عن أحقية مشروعه، إذا توافر هذا المشروع؟

هذا هو السؤال الصعب والحساس الذي لم يتوقعه حزب الله، فهذه المرة لم يعد العدو خارجيًا (حتى لو تدخلت السفارات). وليس المقصود هنا تبرئة الخارج من ركوب المطالب الشعبية، بل القصد أنّ التحدّي يتطلب ما هو أكثر تعقيدًا بأشواط من المواجهة العسكرية والأمنية أو السياسية الإعتيادية.

هنا، يتجدد السؤال إزاء مشروع حزب الله؟ هو سؤال يتجاوز الوثيقة البرنامجية السياسية التي أعلنها أمينه العام في العام 2009، وهي ليست إلا وثيقة إصلاحية يجدد فيها الحزب أوراق إنتسابه إلى النادي السياسي اللبناني منذ العام 1992. لكن ماذا عن المشروع؟

المشروع الاول إنتهى.. لصالح ماذا؟

في رسالته المفتوحة في العام 1985، حدد حزب الله مشروعه "إننا نؤكد أننا مقتنعون بالإسلام عقيدة ونضالا فكرا وحكما وندعو الجميع إلى التعرف إليه والاحتكام إلى شريعته كما ندعوهم إلى تبنيه والالتزام بتعاليمه على المستوى الفردي والسياسي والاجتماعي، وإذا ما أتيح لشعبنا أن يختار بحرية شكل نظام الحكم في لبنان فإنه لن يرجح على الإسلام بديلا".

كل سلوك حزب الله السياسي ـ الإقتصادي ـ الإجتماعي، في يومنا هذا، يشي بأنه تخلى عن "المشروع". عمليا، صار مجرد حزب سلطة. قُم لأقعد مكانك. سلوك القوة الاكبر لبنانيا، سياسيا وعسكريا وامنيا، يشي بأنها تملك الكثير من المقومات والامكانيات خارج منظومة الدولة، وجاءت العقوبات الاميركية لتزيد حدة هذا الحضور خارج منظومة الدولة اللبنانية، بدل السعي للإنخراط فيها أكثر فأكثر، لكن بأدوات جديدة.

عمليا، وبرغم إنتساب الحزب الخجول إلى النظام السياسي الطائفي، ما زال يحاول "تمكين" دخوله. لذلك، تبدو أحيانا أسنانه من حليب فيشفق الآخرون عليه، وأحيانا أخرى، يجاهر الحزب بشراسته التي تصب في خانة الدفاع عن النظام، فيصبح مثله مثل كل المنتمين إلى نادي الإسلام السياسي التقليدي. يصبح المرشد واحدًا. الهدف هو السلطة. أن تزيح أية قوة من السلطة اليوم بالطريقة التي كان يريد لها الحراك الشعبي أن تحصل، يعني إفساح المجال أمام من يريد أن يزيح الحزب من المكان نفسه، في المستقبل. هي الصورة نفسها التي تعطيها الأنظمة الرسمية العربية التي ترفض منطق التغيير بالإنقلابات حتى لا تشرعها في كيأناتها.. مستقبلًا.

إذا سلّمنا بحاجة لبنان إلى عناصر قوة كل مكوناته، وأولها قوة المقاومة في مواجهة الخطر الإسرائيلي، فإن أي نقاش يتناول سلاح حزب الله، يجب أن تتغير قواعده، حتى تترسخ قناعة كل اللبنانيين، بوصفه سلاحا دفاعيا.

في أسوأ الأحوال، فلتكن الإستراتيجية الدفاعية، مدخلا لتأجيل النقاش أو ترحيله مع بعض الغلاة في نظرتهم إلى السلاح وإلى مجمل دور حزب الله في الداخل والخارج.

أصل النقاش، ماذا يريد حزب الله؟ أي مشروع سياسي وإقتصادي ومالي وإجتماعي يحمله خارج معادلة المقاومة؟

الأكيد أنّ هـذا التحدّي الهوياتي هو الأصعب مقارنة بالاختبار العسـكري الذي نجح الحزب في إدارته بمواجهة إسرائيل

لم تولد المرأة اللبنانية في ١٧ تشـرين

جهاد بزي

ليست أول مرة ترفع صوتها وتهتف وتقود مظاهرة وتعبر عن رأيها السياسي التام والواضح. كما أنها ليست أول مرة تركل السلطة في صدرها.

اكثر من ذلك، فإن الفعل السياسي الوحيد في السنوات الأخيرة حركته نساء يدافعن عن حقوق المرأة ضد العنف القاتل والحضانة واعطاء أبنائها جنسيتها. وقد تحدين في سبيل هذه القضايا خليطا من سلطات كثيرة متداخلة قائمة، دينية وطائفية وسياسية واجتماعية وعنصرية. وهو خليط اتفق أعضاء نادي السلطة اللبناني في أعرافهم خلسة على عدم تحديها مذ قام البلد نفسه.

تحدين النظام برمته، برؤوسه المتعددة، زعامات كانت أو رجال دين أو تابوهات ومحرمات. وفي نزولهن إلى الشارع في مواجهة كل موروثات الذكورة، لم يأبهن بعدد ولم يهبن ولم يهادن في مطالبهن، واستخدمن الوضوح والسخرية في الهجوم على السلطات. كانت تحركاتهن بلا قائدة أو قائد، تامة الديموقراطية، وتامة الانفتاح على التنوع شكلًا ومضمونًا.

كان الصوت عاليًا حينها وكان المطلب وما زال محقًا. وقصدن ذلك أم لا، صنعن نموذجا لما ينبغي أن تكون عليه الحركة المطلبية كما رسخن صورة للمرأة العادية، وليست الأيقونة، التي تعرف بديهيات حقوقها والتي تتعرض لما تتعرض له النساء حول الكوكب، بدرجات تختلف بحسب تخلف قوانين البلاد أو تقدمها، وتصلب المجتمعات أو تحررها.

المرأة العادية أو التي تريد أن تكون عادية. التي لا يسائلها معتوهون في أخلاقها كلما شعروا بتهديد في حجم رجولتهم نتيجة نقاش. التي ليست مضطرة لأن تبرر ماذا ترتدي وماذا تقول ومع من تنام لأنها صحافية تسأل سياسيًا أو نائبة تعارض حزبًا. العادية التي إذا شاركت في تظاهرة لا يقف أحد عند جمالها أو عكسه، رقتها أو شراستها، خجلها أو وقاحتها، حجابها أو عدمه. أخلاقها أو قلة أخلاقها. العادية التي ليست من شأن أحد قط، بل من شأن نفسها فقط.

لم تولد المرأة في لبنان في 17 تشرين الاول/اكتوبر.

هي موجودة منذ ما شاء الله بالطبع. فاعلة في الجامعات والوظائف العامة والخاصة وفي المنظمات الحقوقية والأحزاب والإعلام وحتى في الطوائف. وهي مشاركة أبدية في تظاهرات لبنان "العظمى" التي لم ترق واحدة منها لتصير ثورة، كما هذه الثورة التي يشهدها لبنان.

كل ما في الأمر أن الأفراد هم الذين نزلوا إلى الشارع هذه المرة. نزلوا بدون خطاب مبرمج مسبقًا معمم عليهم. نزلوا بدون خط زمني للتحرك ينتهي بمسك ختام قائد صارخ كل همه تجيير الرقم الذي يقبع أسفل أنفه متطلعًا إلى نوره. ونور القادة اللبنانيين بخاصة ساطع دائما، يمحي أول ما يمحي، ملامح وجوه جماهيره، ويوحد صوتها خلفه، خلف عباراته وخلف ما يزيده منها.

17 تشرين هي ثورة الفردية على الجماعات. ولأنها كذلك، ولأن المُطالب بحقه في الشارع يعرف هذه المرة أنه ليس رقمًا مضافًا في عداد القطيع، أعطت هذه الثورة



الثقة لكل واحد بالصوت الخاص به وحده، بالرأي الذي يجب ألا يعجب الآخرين، كل الآخرين، وهذا سبب كاف لإعلانه وليس لإخفائه. الثقة بالنفس هي ما اكتشفه لبنانيو ولبنانيات الساحات في الأيام الماضية. الثقة العارمة هذه هي التي أذهلت المكبوتين وهم يرون النساء يشتمن ويركلن ويسحلن في الطرق، ويتقدمن المسيرات ويحطمن الأصنام على أنواعها، وفي أولها تلك المحفوظة بعناية في الرؤوس، تنوء تحتها أجسام حامليها لثقلها وتورمها.

لم تحطم اللبنانية في 17 تشرين صورتها كجميلة صامتة. من يؤمن بخرافة كهذه كمن يؤمن بأن الأرض مسطحة، لا سبب لإهدار الوقت في نقاشه. لم تحطم أيضًا صورتها كندٍ للرجل يمكنها أن تفعل ما يفعل. هي ليست ندًا له، ولا أقل منه ولا أكثر. مثلها مثله. كلاهما يطالب بجامعة لبنانية أفضل، بوظيفة بناءً على كفاءة، بقوانين عصرية، بسياسيين بلا فساد، بسياسيين من لحم ودم وليس أنصاف آلهة. كلاهما يطالب ببلد عادي. كلاهما يحب بلده وكلاهما حين ينزل إلى الشارع لمطلب لا يعود الفارق الجندري واضحًا أو مهمًا ما دام المطلب محقًا.

لم تبرهن المرأة اللبنانية شيئًا مذ شاركت في 17 تشرين ولم تشارك لتبرهن. قامت بواجبها العادي. ومع ذلك، فإن صوت الشارع اللبناني يبدو صوتًا أنثويًا فاقعًا هذه المرة. صوت أنثوي ثاقب بنقائه ووضوحه وذكائه وحريته وحس سخريته. من هذا الصوت بالتحديد، تخاف طبقة برمتها من ذكور السلطة الذين حتى إذا لجأوا إلى الشتيمة كأدنى ما يستطيعون الوصول إليه حين يحشرون، سيواجهون بشتيمة أعلى وأحلى.

أنثويٌ فاقعٌ صوتُ الثورة، وعليه، فإن بيانًا جديدًا ومختلفًا وفيه الكثير من نون النسوة، قد حرر هذه المرة.

الأخبار الملفقة والاعلام في أوقات الأزمات

زاهرة حرب

يكثر تداول وترويج الاخبار الكاذبة او الملفقة التي اصبح متعارفا عليها بـ (fake news) في فترات الازمات الاقتصادية والسياسية والامنية.

ليس تعميم الاخبار الكاذبة للتأثير على الرأي العام بالشيء الجديد. أحد الاساليب التي إعتمدها جوزيف غوبلز وزير الدعاية السياسية في عهد النازية هي الكذب وتحوير الحقائق. غوبلز الذي إشتهرت مقولته اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس، اسس لتقنية تحوير الحقائق لتصب في مصلحة ناشرها. اصبح الكذب عماد واحدة من تقنيات البروباغاندا النازية السبع المتعارف عليها، وهي تقنيات إصطُلح على تسميتها "تجميع وتكديس الاوراق" — "card stacking"، اي ترتيب وتجميع المعلومات وانتقائها بما يتناسب والرسالة التي يريد صاحب الدعاية ايصالها، سياسية كانت ام اقتصادية، حتى لو كان التكديس والتجميع ينتهي بانتاج وتعميم اخبار كاذبة.

نشر الاخبار الكاذبة او ما اصطلح على تسميته بالشائعات، كانت له وسائله ووسائطه في ما مضى، لكن مع التقدم التكنولوجي والرقمي ودخول وسائل التواصل الاجتماعي، كمنصات مفتوحة لمشاركة المعلومات، اصبح انتشار المعلومة الملفقة والكاذبة سهلا وسريعا وصار متعارفًا على تسميته في السنوات الاخيرة بالـ fake news.

من اوائل مستخدمي تعبير fake news هو رئيس الولايات المتحدة الاميركية دونالد ترامب في حملته الانتخابية في العام 2016. الهدف كان ضرب مصداقية خصومه ومنافسيه، وأيضًا مصداقية وسائل اعلامية عريقة انتقدت اداءه ومواقفه. هجومية ترامب دفعت بالعديد من الصحافيين والاكاديميين في اوروبا واميركا إلى رفض استخدام التعبير واستبداله بالاخبار الكاذبة او المضللة. هؤلاء مقتنعون ان الاخبار اما ان تكون صادقة مبنية على وقائع مثبتة او ان تكون اخبارا كاذبة وملفقة.

اخطر ما في الاخبار الكاذبة والملفقة انها تنتج خطاب الكراهية، الذي قد يؤدي الى تجييش وتحريض افراد او مجموعات ضد افراد او مجموعات اخرى. تحريف الحقائق يؤدي الى تثبيت اكاذيب تبنى عليها مواقف ومن ثم ردود أفعال قد تكون اقصائية وعنصرية في كثير من الاحيان.

مثلًا، يجري نقاش واسع في بريطانيا حول حجم التأثير الذي خلّفته شعارات واعلانات كاذبة عممت وتحدثت مثلا عن انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي والخطر الذي يمثله ذلك على بريطانيا، ما اثار حفيظة الناخبين المترددين، وجعلهم يصوتون بـ (نعم) للخروج من الاتحاد الاوروبي.

ما يعزز خطاب الكراهية في مجتمعات تعاني من إنقسامات ونزاعات سياسية وعرقية ومذهبية هو الاخبار الكاذبة. ان هدف نشر الاخبار المفبركة هو الطعن والتشكيك بالطرف الاخر ونواياه السياسية والاقتصادية، او تعزيز الخوف منه، ما يحتم على الافراد الإلتصاق أكثر فأكثر بمجموعاتهم المذهبية او العرقية او السياسية. ولقد اصبح من المتعارف عليه ان هذا النوع من الاخبار الملفقة والكاذبة يعزز ايضا الشعبوية السياسية التي شاعت في الآونة الأخيرة في العديد من دول العالم، ومنها عالمنا العربي، وكان احد روادها الرئيس الاميركي دونالد ترامب.

الاهم ان التطور التكنولوجي للمعدات المنتجة وللوسيلة الناقلة للشائعة جعلها كلها سهلة التركيب والنشر. الشائعة الاكثر انتشارا هي الشائعة الاكثر شعبوية التي تدعي محاكاة الناس من كل المستويات الفكرية، والتي تدعي مخاطبة المجموعات بلغتهم، والمقصود باللغة هنا مخاطبة خوفهم ومكامن ضعفهم وتعزيزها. من الامثلة على هذا النوع من الشائعات في عالمنا العربي: مصر في السنوات التي تلت ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011، انتفاضة العراق الاخيرة وإنتفاضة لبنان 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

اذا أردنا التوقف عند لبنان، نرى ان التركيز الاساسي في صياغة الشائعات التي عممت عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومن ضمنها الواتس آب، تمحور حول الآتي:

- أولا: التهديد بعودة الحرب الاهلية أو إندلاع الفتن المذهبية، وقد شكل ذلك عنوانا اساسيا في بلورة الشائعات التي انتشرت، ومنها اعلان حظر التجول، قطع الطرق على الهوية، تعميم حادثة او اثنتين على المشهد العام، تعميم فيديوهات تفجير وقتل أو توقيفات تبين أن معظمها من بلدان أخرى.
- ثانيا: التخوين، الإتهام بالعمالة لاسرائيل مباشرة او بالواسطة (عبر الاتهام بتلقي الدعم من السفارة الاميركية مثلا).
- ثالثا: تصدير الحرب الاهلية من سوريا الى لبنان.
- رابعا: التشكيك بصدقية انتماء المواطن لوطنه وليس لمذهبه او طائفته.
- خامسا: وهي نقطة مرتبطة بالنقطة التي سبقت (رابعا)، وتتمثل في ضرب ثقة المتظاهرين بعضهم ببعض عبر التشكيك بأهداف مجموعة دون الاخرى.
- سادسا: اعتماد بث الاخبار الملفقة عن "فضائح اخلاقية" بالمفهوم المجتمعي الخاص يمارسه المتظاهرون.

كل هذه التوجهات ليست بالجديدة في ادب البروباغندة واكثرها ممارسة وقسوة التخوين الوطني والاخلاقي وخلق حالة من الرعب والخوف من الاخر ايا كان هذا الاخر.

كيف يتم التمييز بين الـ fake news او الاصح disinformation وبين الاخبار الصحيحة المبنية على وقائع ثابتة؟

هذه القضية مطروحة اليوم على جدول المناهج التدريسية في العديد من المدارس الاوروبية، فيما تتوجه بريطانيا نحو تعميم صفوف التربية الاعلامية والرقمية ومنها معرفة اساليب التمييز بين الفيديو والبوست والتويت الصحيح او الملفق والكاذب وهو ما يعرف بـ Digital Media Literacy.

ليس خافيًا أن اوروبا عانت من تأثير البروباغاندا النازية، ودفعت ثمنا لذلك، حروبا عالمية خلفت الملايين من الضحايا، لذلك يسعى العديد من دولها لايجاد طرق تحد من انتشار الشائعة عبر المنصات الرقمية وتحديدا في ظل عدم القدرة حتى الان على تحديد منظومات ظابطة لمنصات التواصل الاجتماعي تحت غطاء حرية الرأي والتعبير.



نحن احوج ما نكون في عالمنا العربي ليس الى ضوابط حكومية للمنصات الالكترونية، ومنها منصات التواصل الاجتماعي، لان التجارب دلت في العديد من الحالات على ان هذه الضوابط القانونية اصبحت اداة في ايدي الحكام لقمع الرأي الاخر، وانما نحن بحاجة، عربيًا، الى تعميم صفوف التربية الاعلامية والرقمية في المدارس والجامعات وأيضًا بحاجة الى حملات توعية عامة وورش عمل تؤمن للمواطن اشكالا معرفية تمكنه من تفريق الخبر والفيديو والصورة الحقيقية عن تلك الملفقة والكاذبة، حماية لحقه في الوصول الى المعلومة الصحيحة، وهو حق تكرسه الاعراف ومبادىء حقوق الانسان العالمية.

(*) أستاذة في جامعة سيتي، لندن.

أزمة الإعلام اللبناني: كلّن يعني كلّن!

علي شهاب



لم يعتد اللبنانيون على مصطلح "الأمن القومي"، فأدبيات معظم السياسيين لا تلامس في العلن أدوار ومصالح الخارج في رسم مشهد الداخل، ناهيك عن أنّ اللبنانيين يختلفون على "دور" و"هوية" بلدهم تاريخيًا. تنسحب إشكالية الهوية هذه على الإعلام اللبناني بطبيعة الحال. ليس المقصود هنا التمويل السياسي الذي تخضع له المؤسسات الإعلامية وتتساوى في التبعية له على مدستوى سياستها التحريرية، بل ما يتعدى ذلك إلى التأثير على أداء الأفراد العاملين في هذه المؤسسات و"موضوعيتهم"، مع أن إدعاء "الموضوعية" بات شعارا فقد بريقه ولم تعد وسائل الإعلام الذكية في العالم "تبيعه" لمستهلكي الأخبار في الفضاء المعلوماتي الرحب، و حلّت بدلًا منه نظريات التكامل والتنوع.

وعلى الرغم من أن مخاطبة جمهور الإعلام الجديد (ومنه الإعلام الاجتماعي) باتت تطلب جهدًا أكبر، فإن وسائل الإعلام اللبنانية لا تمتلك "تَرَف" إنتظار "مطبخ التحرير" في الأحداث الساخنة، في ظل تنافسها على "الرايتنغ" ومقاربتها الإعلام الاجتماعي بكثير من ذهنية الإعلام التقليدي. ولعلّ هذا أحد الأسباب الرئيسية في عدم تخصيص الإعلام اللبناني موارد خاصة بصناعة المحتوى للإعلام الجديد، والإكتفاء بمحاولة جلب جمهور شبكات التواصل إلى الشاشة والصحيفة عبر "تهجين" المحتوى التقليدي وإطلاق حملات متزامنة تقتصر في العادة على "هاشتاغ" عبر تويتر ومنشورات مدفوعة الثمن يروّج لها "مؤثرون" و"مؤثرات"، فضلًا عن الإعتماد على العاملين في المؤسسات نفسها للترويج لما يتناسب وسياسة المؤسسة بحسب الأحداث، لا المهنية ولا الموضوعية أو غيرها من الشعارات التي تدحضها بالكامل أموال الممولين في نهاية كل شهر.

قد يناقش البعض في أن الحال نفسه في الإعلام العالمي الذي لا يحيد عن أجندة مموليه، ولكنهم يغفلون في أنّ تقديم "القصة" الإعلامية هو السلاح الذي يخترق به هذا الإعلام الحواجز الجغرافية واللغوية والقومية، وهو ما اختبرته بعض وسائل الإعلام اللبنانية في فترات قصيرة (تجربة الزميل خالد صاغية في إدارة أخبار المؤسسة اللبنانية للإرسال تستحق الدرس والتعميم)، فنجحت في مخاطبة "المجتمعات" اللبنانية كافة قبل أن تتحكم بأدائها مجددا حسابات مختلفة.

في الحراك الشعبي الراهن، لم يخرج المشهد الإعلامي اللبناني عن واقعه المحدود، بل يمكن القول إنه غرق أكثر في وحل الإستقطاب الحاد وبات أكثر إنكشافًا أمام الجمهور، وإن كان بطبيعة الحال لا يزال يحظى بتأثيره النابع من "سيكولوجيا الجماهير".

من هنا يمكن تفسير حملات الشتم لوجوه إعلامية كثيرة خلال الحراك، والمغالاة في محاولات تهشيم حضورها، وهي محاولات كانت تحصل مسبقا بطبيعة الحال ولكنها صارت هذه المرة أكثر حدة.

ومن الواضح بحسب أدوات تحليل متخصصة أن الكثير من الوسوم (هاشتاغ) عبر تويتر تنطلق من حملات منظمة لا يمكن لأفراد قيادتها او التخطيط لها، بل هي صناعة "جيوش الكترونية" تابعة للأحزاب والسياسيين. ويمكن الإستدلال على هذه المسألة حتى من دون أدنى معرفة بأدوات التحليل اللازمة عبر مراقبة المضمون واللغة والمفردات المستخدمة في هذه الحملات ليتبين الجهة التي تقف وراءها.

أمام هذا المشهد، تصح عبارة "كلّن يعني كلّن" في معرض وصف مشاركة جميع المكوّنات السياسية اللبنانية في ما يجري من توجيه أو تحريض أو تزييف.

وبالحديث عن التزييف، فإن "التايملاين" اللبناني - كما نظيره "العراقي"- بات موضع دراسة للمتخصصين في كشف "الأخبار الزائفة"، مع وفرة هذا النوع من الأخبار إلى حد طغيانه على الوقائع تمامًا، حتى بات كل خبر مشكوك بأمره حتى تثبت صحته!

ولكن هل هي مسؤولية الإعلام والإعلاميين فقط؟ وهل المطلوب من الجمهور أن يرقى إلى مستوى الإحتراف في مكافحة الأخبار وفهم خلفيات نشرها؟ تتحمل المنظومة اللبنانية المسؤولية الأساس في الواقع الإعلامي الذي وصلنا إليه، فلا استراتيجية ولا رؤية عصرية، وكل المحاولات السابقة من مشاريع قوانين

> **تقديم «القصة» الإعلامية هو السلاح الذي يخترق به هذا الإعلام الحواجز الجغرافية واللغوية والقومية**

أو قوانين تم إقرارها انما جاءت متأخرة أصلًا عن سرعة التطور الذي يسير به الإعلام والفضاء الإلكتروني.

وقبل ذلك كله، يضيع الخيط الدقيق الفاصل بين "حرية التعبير" و"المسؤولية"، فتنقلب المفاهيم ويصير معها الشتم أداة التعبير لجماعة يقودها الدين، ويصير معها العنف اللفظي سلاحًا لجماعة تدعو إلى السلم.

وبإنتظار جلاء المشهد الذي سيسفر عن مطالب الحراك، فإن التغيير والإصلاح في الإعلام اللبناني هو أولوية لا تقل أهمية عن الاقتصاد، إذا ما كانت هناك رغبة حقيقية بالإصلاح.

قرم لـ ١٨٠: إنها «عامية ٢٠١٩».. ونقترب عالميًا من إزاحة الدولار

حاوره حسين أيوب

يرفض جورج قرم نظرية إنكفاء الإمبراطورية الأميركية. هناك أذرع أميركية، ولا سيما منها "القوى الناعمة". نحن في خضم مرحلة دولية جديدة. إنتهى زمن الثنائية القطبية التي كانت سمة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك، إنتهت مرحلة الأحادية القطبية التي ميزت الحقبة التي تلت إنهيار الإتحاد السوفياتي حتى الآن. إذا أمكن إزاحة الدولار الأميركي كعملة مسيطرة على الإقتصاد العالمي بالكامل، "وهو إحتمال تتقدم حظوظه تدريجيًا، نكون عمليًا أمام إنجاز عالمي كبير لمصلحة الدول النامية أو ما كانت تسمى سابقًا منظومة عدم الإنحياز".

يتوقف جورج قرم عند بروز الصين كقوة عالمية واعدة إقتصاديا. ثمة توازن قوى بين الصين أكبر مكتتب في سندات الخزينة الأميركية وبين "دولة عميقة" في الولايات المتحدة، تبدو غاضبة من الصعود المفاجىء للقوة الصينية الإقتصادية في العقدين الأخيرين. هذا هو التحدي الأبرز دوليا.. لا تناقض بين روسيا والصين. هما قوة واحدة..

من المشهد الدولي إلى الإقليم. جرت محاولات أطلسية ــ صهيونية لتعديل خرائط سايكس بيكو، وهي مستمرة ولو بأدوات جديدة منها "القوى الناعمة". لبنان كان يراد له أن يكون جاهزا للتفتيت، وهذا هو مضمون القانون الإنتخابي الأرثوذكسي "الجهنمي". يقع لبنان اليوم عند حافة تناقضين: إيراني ـ سعودي؛ وإيراني ـ إسرائيلي، وهما في مضمونهما يشكلان تناقضًا واحدًا (أميركيا ـ إيرانيا). لذلك، يعود جورج قرم إلى نظريته التاريخية: لبنان هو الدولة الحاجز (Buffer state).

تأسس نظام لبنان الطائفي في القرن التاسع عشر. إمتد نفوذ الدول الأوروبية الكبرى وقتذاك إلى الطوائف اللبنانية المختلفة، فصارت الأخيرة جزءا من شبكة نفوذ دول مهمة مثل السلطنة العثمانية أو الدول الأوروبية مثل فرنسا وإنجلترا وروسيا، وهكذا تكونت "الدولة الحاجز" خدمة لمصالح دول إقليمية ودولية.

من زمن المتصرفية في القرن التاسع عشر إلى دولة لبنان الكبير ثم صيغة 1943 وأخيرا إتفاق الطائف، لم تتغير الوظيفة اللبنانية.

ثلاثون سنة من الحريرية السياسية والإقتصادية والمالية "هي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم". فقد خرج لبنان من حربه الأهلية التي دامت خمسة عشر عاما بدين عام لم يتجاوز المليار ونصف المليار دولار، ليجد نفسه حاليًا أمام دين تجاوز المئة مليار دولار أميركي. لذلك، لم يُفاجأ جورج قرم بما يسميها العامية الشعبية اللبنانية الحالية. هي إمتداد للإنتفاضات الشعبية العربية التي إندلعت في العام 2011، وكذلك إمتداد للسترات الصفراء في فرنسا منذ سنة حتى الآن. يراهن على قوة حركة الإحتجاج وصدقها وعفويتها وشعاراتها وزخمها ولكنه يخشى عليها من أهل النظام الطائفي الذين يستميتون عادة للدفاع عن مصالح لا يمكن أن يوفرها لهم إلا النظام الطائفي التقليدي.

حاورت مجلة "180" الوزير السابق الدكتور جورج قرم، في عناوين عديدة، دولية وإقليمية ولبنانية، سياسية وإقتصادية.

ما هو توصيفكم للظاهرة الترمبوية (نسبة إلى دونالد ترامب)، وهل توافقون على المقولة السائدة بأن أميركا تنكفىء إلى الداخل الأميركي؟

أنا أعتقد أن الظاهر الأميركي هو الإنكفاء والإنعزال، أما الحقيقة، فهي أن أميركا تدير عمليا حلف الناتو، وعلينا أن نعلم أن نفوذها عبر حلف الناتو، هو نفوذ مهيمن على عدد كبير من الدول وخاصة دول الإتحاد الأوروبي، ذلك أن دستور الإتحاد الأوروبي يشي بأن السياسة الخارجية للإتحاد والدول الأعضاء فيه تتقيد بتوجهات حلف الأطلسي (الناتو).

أنتم تقصدون أن ما كانت الولايات المتحدة تقوم به بالأصالة، صار بمقدورها أن تقوم به من خلال الوكيل؟

نعم. بعض من يرفضون الوصاية الأميركية، ينسون القوى الناعمة الأميركية، وهي المؤسسات الأكاديمية والجامعية وشبكة المنظمات المدنية وغير الحكومية في العالم. الولايات المتحدة تمتلك أذرعة متعددة للتأثير على سائر المجتمعات.

ألا تعتقدون أن هناك بشائر تغيير؟

نعم، هناك بداية تغيير نوعي، ولا سيما مع بروز الصين وأيضا دول منظومة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا).

بروز الصين كقوة واعدة وصاعدة عالميا، سيحدث توازنا عالميًا؟

هناك مسألة لا يجب أن نتناساها. أكبر مكتتب لسندات الخزينة للدولة الأميركية هي الصين. هناك نوع من التوازن في القوى. من جهة، لا تستطيع الصين أن تخسر هذه السندات الأميركية. من جهة ثانية، تبدو الدولة العميقة في الولايات المتحدة، منزعجة جدا من الصعود الصيني المفاجىء جدا في العشرين سنة الأخيرة، حتى أصبحت الصين قوة إقتصادية دولية تنافس الولايات المتحدة بالقدرات الإقتصادية والمالية، وهذا ما يثير غضب ما تسمى الدولة العميقة في الولايات المتحدة.

هل توازن القوى يمكن أن يتحول إلى مواجهة؟

المواجهة حاصلة. ترجمتها سوء العلاقات التجارية بين البلدين وإتخاذ إجراءات من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة، وفي المقابل، ثمة إجراءات مضادة من قبل الصين. المقصود أن الحرب أو المواجهة التجارية قائمة.



تصوير مصطفى جمال الدين

إلى أين يمكن أن تصل؟

الصين كما هو معروف تهتم بمحيطها الأسيوي أكثر من أي شيء آخر. طبعا إمتدادها دوليا إلى الدول النامية في العديد من قارات العالم ظاهرة مهمة، ولكنها تبقى ظاهرة ثانوية. المحيط الأسيوي له الأولوية عند الصين، لذلك، نرى الأميركي يركز في حربه التجارية مع الصين على شرق آسيا، أي العمق الصيني.

تايوان وهونغ كونغ جزء من هذه الحرب؟

نعم، تايوان وهونغ كونغ هما جزء لا يتجزأ من هذه الحرب.

إزاحة الدولار

أين روسيا من هذه الحرب التجارية؟

لا تناقضات بين روسيا والصين. هما دولتان حليفتان وتنسقان السياسات الخارجية، وكما نعرف فإن روسيا خاضعة لإجراءات مقاطعة إقتصادية من الولايات المتحدة الأميركية وهي إجراءات مضرة ليس فقط لروسيا بل للإقتصاد الدولي ولا سيما الأوروبي، وقد شهدنا مؤخرا كيف أن رئيسة الوزراء الألمانية المستشارة أنغيلا ميركل، قررت أن تفتح حوارًا مع روسيا وتريد أن يمر خط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2" من روسيا إلى ألمانيا، وهو يشكل إحدى نقاط الخلاف التجارية الكبرى بين واشنطن وبرلين. أوروبا مسكونة بهاجس تزويدها بالغاز والنفط من روسيا، الأميركيون يريدون التخلّص من ارتباط أوروبا بهذه الطاقة الآتية من روسيا، هذا همّهم الأساس، وهذا يطرح أسئلة حول ما جرى في سوريا في العام 2011، وهذا الحضور اللافت للإنتباه للأميركيين اليوم في غاز شرق المتوسط.

أي نظام دولي نشهده حاليًا؟

النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية (نظام الثنائية القطبية في زمن الحرب الباردة) إنتهى كما إنتهى نظام الأحادية القطبية الذي أعقب إنهيار الإتحاد السوفياتي، ولذلك، نحن أمام نظام دولي جديد قيد التكوين. الدوائر السياسية الغربيّة لا تقبل كالعادة وقوف أي نوع من أنواع الأنظمة السياسية في أية بقعةٍ في العالم في وجه السيطرة الكاملة للدول الغربيّة وأجهزتها الاقتصاديّة والثقافيّة والماليّة.

اليوم مع دول "البريكس" أتصوّر أن الأمور ستُصبح أكثر جدّية. حتّى العقوبات الاقتصاديّة التي تفرضها الولايات المتحدة ستُشجّع التجارة بين دول "البريكس" وصولا إلى الاعتماد على الذات. من هنا تكمن أهمية المؤسسات التي تنبثق عن "البريكس"، ولذلك، دعوت وأدعو لبنان مجددا للإنضمام إلى مؤسسات هذه المنظمة.

ولكن هناك مطبعة وحيدة للدولار الأميركي، وهذا أحد أبرز عناصر قوة الأميركيين؟

لا شك إذا أمكن إزاحة الدولار كعملة مسيطرة على الإقتصاد العالمي مئة بالمئة، سيكون ذلك بمثابة إنتصار للدول النامية ولما كانت تسمى سابقا دول عدم الإنحياز، وهذا الإحتمال تتقدم حظوظه إلى حدود تنفيذه بالتدريج، وانا متفائل في هذه النقطة تحديدًا.

ما هو مصير الإتحاد الأوروبي، هل يتفكك مع الوقت؟

أتوقع أن يبقى الإتحاد الأوروبي إلا إذا حُكمَت أوروبا مما تسمى "الأحزاب الشعبوية". سياسات الإتحاد الأوروبي هي سياسات غير عاقلة، وأضرت وتضر بمصالح الشعوب الأوروبية، لصالح الفئات الأكثر ثراء، وهذه نقطة تتسلل من خلالها هذه الأحزاب الشعبوية، وتؤدي إلى إحتجاجات كتلك التي شهدناها مؤخرًا في أوروبا.

من سيملأ فراغ الأميركيين سياسيا وعسكريا في المنطقة؟

من سوء حظ شعوبنا العربية أنه توجد في منطقتنا مجموعة من الدول العربية التي أصبحت لها علاقات ود وتطبيع مع الدولة الصهيونية وذلك على مرأى من جميع شعوبها، وأعتقد أن مثل هذه الدول يمكن أن تملأ الفراغ.

وأين الإيراني والتركي والإسرائيلي؟

التركي والإيراني والروسي هم اللاعبون الرئيسيون حاليا في المنطقة وهذا ما يُغضب الولايات المتحدة. لنأخذ النموذج السوري، تجتمع ثلاث دول غير عربية في أستانا وتناقش ملف دولة عربية إسمها سوريا. هذه ليست ظاهرة جديدة. من أيام (جورج) بوش جونيور، كلنا نعلم مفهوم "الفوضى الخلاقة". نحن اليوم في خضم هذه الفوضى.

القانون الأرثوذكسي جهنمي

هل تتوقع تعديل الخرائط في المنطقة؟

هناك مسعى صهيوني وأميركي لإعادة النظر بالحدود لمصلحة تفتيت كيانات سايكس بيكو إلى عدة كيانات عرقية ودينية. هذا أمر واضح.

ألم يفشل مسعى التفتيت؟

أعتقد أن الدوائر الصهيونية والغربية والأطلسية ما زالت تعمل من أجل تفتيت الكيانات العربية الحالية.

أين تضع "القانون الأرثوذكسي" في لبنان في سياق مخطط التفتيت؟

القانون الأرثوذكسي كان مشروعا جهنميا بكل معنى الكلمة.

ألا تعتقد أن هناك خارطة جديدة للمنطقة يمكن تسميتها خارطة النفوذ الإقليمي؟

نعم، هذا صحيح، ولكن أنا بتقديري أن القوى الناعمة للولايات المتحدة، ما تزال كبيرة للغاية. هناك الحكومة والجيش الأميركي ولكن هناك أيضا مئات الآلاف من الطلاب العرب الموجودين في الولايات المتحدة وأوروبا وهم يتأثرون بمحيطهم في هذه الدول الغربية والمشهد معقد وليس بالسهولة التي نتصورها. أعتقد أن بعض تحليلات القوى المناوئة للولايات المتحدة تسقط من

أصبحت الصين قوة إقتصادية دولية تنافس الولايات المتحدة، وهذا ما يثير غضب ما تسمى الدولة العميقة في الولايات المتحدة

الحسبان قضية القوى الناعمة وهي الأخطر والأجدى والأكثر تأثيرا. حتى الشاب العربي الذي يتخرج من جامعة أميركية أو غربية، يتخرج وقد سيطر الغرب عليه من خلال الأيديولوجيا النيوليبرالية الغربية.

كيف تفسر الإنسحاب الأميركي من العراق ومن سوريا؟

الدولة العميقة في الولايات المتحدة لا تريد للجيش الأميركي أن يتورط في حربٍ كبيرة مثلما حدث في العراق أو أفغانستان. هذه المرة قرروا إستخدام كلّ وسائل ما نسمّيها "القوّة الليّنة" Soft Power بما فيها وسيلة المال، وأصبح موضوع المال عبئًا على العالم كلّه حتّى على حلفاء أميركا. عندما تفرض أميركا عقوبات على مصارف أوروبيّة كبيرة أو حتّى أميركيّة بمليارات الدولارات وتتحكّم بأيّ تحويل مالي يحدث بين دولة وأخرى إذا كان بالدولار، فهذه أهمّ وسيلة للقوّة الأميركيّة في عالمنا اليوم.

نصل إلى لبنان. عمليا، أين تصنفه ضمن خارطة المنطقة؟

لبنان كالعادة في كل تاريخه الحديث مبني على تناقضات القوى الإستعمارية الغربية. إذا لاحظنا أنه منذ العاميات اللبنانية في العام 1820 ثم المجازر التي إرتكبت للمرة الأولى في تاريخ لبنان بين طائفتين لبنانيتين أصيلتين (الموارنة والدروز) في 1840 ثم 1845، وبلغت ذروتها في 1860، وهذه أتت نتيجة صراع بين الإمبرياليتين الفرنسية والبريطانية. لذلك، أحدد وأحلل وأفسر وضع لبنان بأنه الدولة الحاجز Buffer state.

لبنان ساحة تصادم

لبنان الدولة الحاجز نتيجة صراع إمبريالي تاريخي. اليوم الصراع بين مَن ومَن؟

اليوم، عندك التناقض السعودي ـ الإيراني، وهو المهيمن. أيضا عندك التناقض الإيراني ـ الإسرائيلي. برغم ذلك، أعتقد أن لا أحد في لبنان اليوم، إلا ربما قوى هامشية جدا أو تمثل عقلا متخلفا، يمكن أن تفكر بإقامة علاقات مع الدولة الصهيونية. صياغة الميثاق الوطني اللبناني تعبر في مكان ما عن مشكلة لبنان بين الشرق والغرب كساحة تصادم بينهما، وإذا نظرنا إلى فترة المتصرفية، نجد أنه كانت هناك إمبريالية جماعية، أي ان الدول الأوروبية الخمس المهمة، آنذاك، هي التي كانت تشرف على إدارة لبنان بواسطة حاكم عثماني ارمني، وبالفعل صارت عندنا فترة إزدهار وهدوء إستمرت من 1860 حتى الحرب العالمية الأولى. هذا هو تاريخ لبنان. حقبات إستقرار تدوم لفترة زمنية معينة، ولكن يبقى لبنان على خط الزلازل. شاهدناها في العام 1958، ثم في نهاية الستينيات ثم في الحرب الأهلية في العام 1975. حتى إتفاق الطائف في العام 9891 كانت صياغته ضبابية وجرى تنفيذه تحت مظلة ثلاثية توافقية أميركية سورية سعودية. الميثاق الوطني يأتي نتيجة الوضع الصدامي الذي يتعرض له لبنان بصفته دولة الحاجز.

أليس تناقض الثنائية الأميركية ـ الإيرانية هو المهيمن على الصراع في لبنان؟

نعم.

ومن يستطيع حماية لبنان في ظل هكذا تناقض؟

حتى الآن، الحمد لله أنه لم تحصل صدامات مسلحة. لذلك، أنا نصحت حكوماتنا أن تعيد العلاقات مع سوريا بأسرع وقت للتسريع بعودة النازحين السوريين خاصة وأن معظم الإقتصاديين اللبنانيين متفقون على أن كمية اللاجئين السوريين بالبلد أدت إلى المزيد من إفقار اللبنانيين الفقراء.

كيف نعيدهم اللاجئين السوريين إلى بلادهم والحرب مستمرة؟

نعم، لا يمكنك أن ترجعهم بالقوة، لكن لو كان هناك عقل متنور أكثر، كان بالإمكان الإستفادة من وجود اللاجئين السوريين في لبنان من أجل وضع خطة لنهضة لبنان إقتصاديًا. في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، كان إزدهار إقتصادنا يقوم على مزيج من استثمار قدرات بشريّة عالية الكفاءة خارجيا، واستقدام عمالة فلسطينية وسورية منخفضة الأجر داخليا. طريقة إدارة الإقتصاد اللبناني في ظل الحريرية هي التي أدت إلى إفقار اللبنانيين وحصل نهب لإمكانات البلد وثرواته. خرج لبنان من حربه الأهلية التي دامت خمسة عشرا عاما بدين عام لم يتجاوز المليار ونصف المليار دولار، ليجد نفسه حاليًا أمام دين تجاوز المئة مليار دولار أميركي.

عامية 2019

هل فاجأتك إنتفاضة السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2019؟

لم تفاجئني الإنتفاضة الشعبية بل أعتبرها إستمرارًا لمسار العام 2011، وهناك تأثير أيضا لظاهرة السترات الصفراء في فرنسا. مَن يتأمّل الواقع اللبنانيّ في السنوات الأخيرة، لن يشك للحظة واحدة بإمكانيّة انفجار الشارع اللبنانيّ.

ماذا تسمي هذا الإنفجار: إنتفاضة، حراك أم ثورة؟

أسميها عامية شعبية. هناك عاميات شعبية لبنانية حصلت في القرن التاسع عشر. اليوم، نحن أمام عامية شعبية جديدة بمضمون إجتماعي وهي تشمل كل مناطق لبنان وكل الشعب اللبناني، ونواتها الأساس هي الطبقة الوسطى بمستوياتها كافة.

ما الذي أوصلنا إلى ما وصلنا إليه؟

ثلاثون سنة من الحريرية السياسية والإقتصادية والمالية هي التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه. هم أفرغوا البلد من أي مصدر للقوة الإقتصادية الذاتية. لذلك لم يعد بمقدورهم تمديد عمر هذه المنظومة... طالما هناك نفوذ ضخم لجمعية المصارف لن تتغير المعادلة. إسقاط حكومة عمر كرامي في الشارع عام 1992، كان المدخل لتجذير الحريرية السياسية في البلد. أتى رفيق الحريري رئيسا للحكومة، وعيّن رياض سلامة حاكمًا للبنك المركزي. هذا المسار أوصل البلد إلى حائط مسدود. هم يريدون أن يحملوا الشعب المنتفض مسؤولية الأزمة ويريدون تدفيعه ثمنها. حاولوا الترقيع من خلال باريس 1 وباريس 2 وباريس 3 وباريس 4 ثم سيدر وغير سيدر، ولكن منطق المسكنات لم يعد يفيد. لبنان يحتاج إلى تغيير جذري وشامل في السياسات الإقتصادية والمالية.

من يستطيع أن يفرض هذه الرؤية التغييرية؟

أنا أراهن على حركة الإحتجاج. إذا كبرت العامية وحققت مطالبها وإذا حكم البلد طاقم آخر غير الطقم الحالي، نعم ربما ينجو البلد.

حركة الإحتجاج متفلتة وبلا قيادة أو مطالب محددة؟

نعم، وعلينا أن نتوقع من النظام أن يحاول الدفاع عن نفسه بشراسة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف حركة الإحتجاج إلى حد ما.

يعني أنت خائف على العامية؟

نعم أنا خائف عليها. أخشى أن يحاول البعض إستخدامها من أجل العودة إلى السياسات الطائفية التقليدية. أركان السلطة لن يسمحوا بالإتيان بطاقم جديد إلى الحكم. سيدافعون عن أنفسهم وعن مصالحهم.

ما رأيك بنظرية حكومة التكنوقراط؟

هناك أسطورة إسمها الوزير التكنوقراطي. وراء كل رجل تكنوقراط سياسي يحركه ويختاره مثل الماريونيت. نعم، لا شيء إسمه التكنوقراط الصافي. أي تكنوقراطي عنده خلفية سياسية ما.

ماذا تقول للعامية؟

أقول لهم إن المدخل لإعادة إنتاج السلطة يكون من

خلال إنتخابات نيابية مبكرة وعلى أساس قانون إنتخابي وفق النسبية، وطبعا خفض سن الإقتراع إلى 18 سنة، لكن السير في هذا الإتجاه ليس مؤكدا لأن الفئة الحاكمة ماسكة البلد بـ"خوانيقو".

هل تخشى أخذ البلد إلى الفوضى، ومدخلها الصدام الطائفي، خاصة وأن تاريخ لبنان يقول بإمكان حدوث ذلك؟

لا لست موافقًا. تاريخ لبنان لا يقول ذلك. تجربة الرئيس فؤاد شهاب في الستينيات أنا بنظري عملت إضافة كبيرة للميثاق الوطني لم ينتبه إليها كثيرون. كانت معادلة شهاب أنه في حال إختلاف العرب بين بعضهم البعض، على لبنان أن يكون مع الطرف العربي الأقوى. لذلك، إتهمته بعض الدوائر المارونية الرجعية بأنه أسير سياسات جمال عبد الناصر وهذه الدوائر أسمته أيضا محمد شهاب.

يتخرج الشاب العربي من جامعة أميركية أو غربية، وقد سيطر الغرب عليه من خلال الأيديولوجيا النيوليبرالية الغربية

من هو الأقوى في المنطقة اليوم حتى يحتمي به ميشال عون؟

من الممكن أن ترى إيران أنها صاحبة مصلحة في أن يستمر النظام الطائفي حتى لا يتضاءل نفوذها في لبنان.

هل خيب رئيس الجمهورية ميشال عون آمال جورج قرم؟

أنا أعتقد أن ميشال عون هو رجل معارضة وليس رجل حكم. نعم، ميشال عون في المعارضة كان إنسانا عظيما، أما في الحكم، فهناك كلام آخر.

ألا تعتقد أن المشكلة في الصيغة (الطائف) وليس في أي مكان آخر؟

إتفاق الطائف نص على أن لبنان كامل الهوية العربية. طيب لكن عن أية عروبة يتحدث. عندك إتجاهات عربية مختلفة ومتناقضة. عروبة تقدمية وعروبة رجعية. المكون الديني فيها هو الغالب. هذا هو الطائف. ضبابي. نعم، أنا أحمل إتفاق الطائف مسؤولية ما حدث في لبنان، وتحديدا منذ أعلن من وضع إتفاق الطائف أنه حسم كامل هوية لبنان العربية 100%.. سؤالي هو عن أية عروبة كانوا يتحدثون أو يقصدون؟

الإنهيار وقع

ألا تعتقد أن الطائف هو المسؤول عن الغاء الحياة السياسية في لبنان؟

التأخير في تطبيق الطائف هو المسؤول. الطائف فيه كل المواد بإنشاء مجلس شيوخ يمثل الطوائف والغاء الطائفية السياسية وهذا أمر غريب كأنه توجد طائفية غير سياسية!

متى شعرت بوجود حياة سياسية في لبنان؟

شعرت بها في العام 1998 عندما إنتخب إميل لحود رئيسا للجمهورية وتم تعيين الدكتور سليم الحص رئيسا للحكومة. أنا بنظري أننا شكلنا فريق عمل وحقق إنجازات. أقله بأيامنا ما صار ولا فضيحة إقتصادية أو مالية أو أية عملية إقتصادية أو مالية مشبوهة. بأيامنا خفضنا الفوائد. كانت 22 في المئة وصارت 14 في المئة، برغم الظروف الصعبة وقتذاك، وأقصد تحديدا تحرير الجنوب من الإحتلال الإسرائيلي في العام 2000. عندما كنت وزيرا للمال في حكومة الرئيس الحص، لم أطلب مساعدة من أحد في الخارج. إستطعنا خلق مناخ إيجابي في البلد.

ولكن في تلك المرحلة كانت هناك جميعة مصارف وحاكمية بنك مركزي، كما هو الحال اليوم؟

أعتقد أن الجهود التي قمت بها من أجل خفض الفوائد وفّرت مبالغ ضخمة على الخزينة، وقد دفعنا كل متأخرات الدولة.. يعلم الله كم هي متأخرات الدولة اليوم من ضمان ومقاولات ومستشفيات وغيرها.

هل نحن في قلب الإنهيار أم على عتبته؟

الإنهيار الإقتصادي والمالي وقَعَ والفئة الحاكمة هي التي ستطلب تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبالتالي، سنكون تحت الوصاية وأنا حذرت من ذلك مرارًا.

هل يمكن للحكومة التي ستولد أن تستدرك أقله من خلال إعادة تبني ورقة الإجراءات الإصلاحية الإقتصادية؟

هذه الورقة مضحكة بكل معنى الكلمة.

هل نستطيع هيكلة الدين بأدواتنا الداخلية وليس من خلال صندوق النقد أو البنك الدولي؟

انا أشك بذلك مع الحكام الحاليين.

لماذا ترجح سيناريو صندوق النقد والبنك الدولي؟

الدين بمعظمه داخلي، والخطأ المميت أن المصارف اللبنانية تسوق سندات الدين اللبنانية في الخارج. اليوم عندك صناديق إستثمار أجنبية إكتتبت سندات خزينة بعائد مجنون.

ألا يمكن أن تنعش وديعة مالية خارجية كبيرة الإقتصاد اللبناني؟

حتى الودائع لن تنعش النموذج. أصبحنا نعيش في إقتصاد موجه من السلطات النقدية ومن خارج قواعد الليبرالية اللبنانية التقليدية، وهذا ناتج عن أخطاء متراكمة أدت إلى نهب إقتصاد البلد على مدى 30 سنة من الإقتصاد الريعي.

محطة تسييل لكل طائفة!

هل ساهمت العقوبات الأميركية على حزب الله في التأثير سلبا على الإقتصاد اللبناني؟

لا أثر إقتصاديا أو ماليا للعقوبات الأميركية. الكل يعلم أن تمويل حزب الله لا يأتي عبر المصارف اللبنانية ولا علاقة لحزب الله بتراجع التحويلات من الخارج.

هناك مراهنة على بدء التنقيب عن الغاز في البلوكات البحرية اللبنانية في غضون الأسابيع القليلة المقبلة؟

أعتقد أن مراهنة الفئة الحاكمة على تسريع إكتشاف الغاز ليس في محله. رأينا كيف أنهم يريدون بناء محطة تسييل غازية لكل طائفة.

ثلاثون سنة من الحريرية أوصلتنا إلى ما نحن عليه. هم أفرغوا البلد من أي مصدر للقوة الإقتصادية الذاتية

هل تعتقد أن الغاز سيكون نعمة أم نقمة؟

حسب إستخدامه.. إما يكون نعمة أو نقمة.

هل مسموح أميركيا أن نتحكم بمسار تصدير الغاز؟

نحن نعرف أن الحرب على سوريا في العام 2011، بدأت بسبب أنبوب غاز قطري كان يجب أن يمر بالأراضي السورية وعندما رفض النظام رفض ذلك لأن مصالحه لا تسمح بذلك، حصل ما حصل في سوريا.

ومن سيتحكم بغازنا اللبناني؟

كالعادة إقتصادنا فاسد تتحكم به فئة قليلة من اللبنانيين وهناك شركات أجنبية فاسدة تدفع عمولات.

تشرين الثاني ٢٠١٩

العدد ٣



طلال سلم

العدد ٣

تشرين الثاني ٢٠١٩

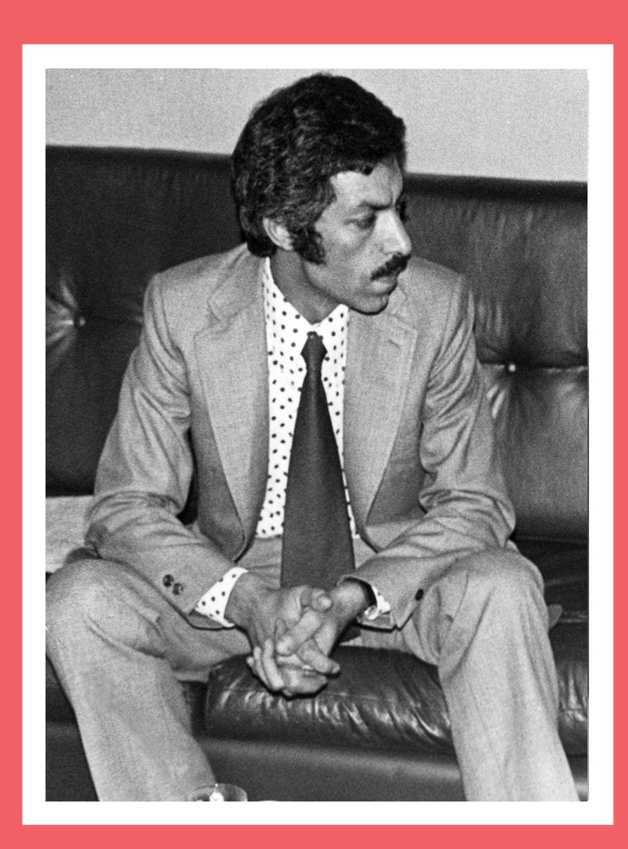


ان

طلال سلمان يروي حكاية "السفير"

مهى زراقط

في الشهور الأربعة الأخيرة من العام 2016، كنا على موعد أسبوعي مع رئيس تحرير جريدة "السفير" طلال سلمان في إطار التحضير لفيلم وثائقي. ينسحب من مكتبه في الطابق السادس ويوافينا إلى "غرفة الاعترافات" كما أسماها، ليحكي قصة شاب لبناني فقير استطاع تأسيس واحدة من أهم الصحف في الوطن العربي... وقرّر أن يقفلها بعد 43 عامًا. في مذكراته هذه، يروي لنا طلال سلمان قصة "السفير" مع ليبيا ومعمر القذافي وظروف التأسيس في بيروت.



في منتصف العام 1973، قدم إلى لبنان شخص ليبي اسمه مصطفى بزاما وطلب مقابلة الصحافي طلال سلمان. "أخبرني عن رغبة ليبية في إنشاء جريدة ومجلة ومركز دراسات، وأن هناك توصية من القيادة بلقائي أولًا. قلت له: ما علاقتي بالموضوع؟ قال: أنت الأساس، أجبته: لا مكان لي في مشروع من هذا النوع، وأخبرته خلال الجلسات التي تلت أنني أطمح فعلًا إلى أن يكون عندي جريدة، لكن جريدة أؤسسها أنا ولا تكون تابعة لنظام سياسي. تناقشنا، واتفقنا على أن يقدّم لي المال الذي أحتاجه في صيغة قرض".

بعد الحصول على القرض، وكانت قيمته مليون وثلاثمائة وسبعون ألف ليرة، قرّر سلمان أن لا يزور ليبيا إلا بعد صدور "السفير"، وبدأ رحلة التأسيس لجريدته من مصر، "زرت محمد حسنين هيكل وأحمد بهاء الدين ومحفوظ الأنصاري والتقيت جماعة الأهرام ومجموعة من الكتّاب والفنانين والرسامين أصدقائي، وأخبرتهم عن المشروع وأبدوا استعدادًا للمساعدة في حال احتجت إليها".

بعدها، بدأت رحلة البحث عن امتياز، واستطاع طلال سلمان أن يحصل سريعًا على موافقة مبدئية من عبدالله المشنوق للحصول على امتياز جريدة "بيروت المساء" اليومية، لكن الصحافي أمين الأعور سبقه إليه. إستغرقت المرحلة الثانية من البحث وقتًا أطول، إلى أن دلّه شاب إسمه محمد رسلان إلى وجود امتياز أسبوعي يحمل اسم "السفير". ولكي تتحوّل "السفير" إلى يومية، كان عليها الاستعانة بامتياز آخر، "استعنت بصديق اسمه علي بلوط، كان يصدر مجلة اسمها الدستور أسبوعيًا، لكن امتيازها يومي، واشترينا منه حق الصدور اليومي".

لكن طلال سلمان بقي مترددًا في شأن الإبقاء على اسم "السفير"، واحتار في وقت لاحق بينه وبين اسم "الهدى" التي يملك امتيازها أحمد السبع، والد الوزير السابق باسم السبع، وبين "الفجر"، وهو ترجمة لاسم جريدة أرمنية عُرضت عليه. جاءته النصيحة من محمد حسنين هيكل: "لا لا، بلاش الهدى. دي فيها التباس ديني، الفجر كويسة والسفير كويسة". ثم سأله: هل تعرف (مجلة) الحوادث؟. أجابه سلمان: طبعًا عملت فيها مرتين. سأل هيكل: وما معنى الحوادث؟ يعني سيارة صدمت بسيارة، يعني قطار خرج عن السكة، ولكن لأنها نجحت صارت "الحوادث" مضرب مثل بالنجاح. إذًا الاسم غير مهم، وإذا نجحت لن يحاسبك أحد على الاسم.

تشجع سلمان بكلمات هيكل واستقرّ على "السفير"، وفي نهايات العام 1973 استأجر مكتبًا صغيرًا في سنتر فرح في شارع الحمرا الرئيسي في بيروت، بعد بحث طويل، "جلنا في ثلاثة أرباع بيروت تقريبًا، لم يوافق أحد على تأجير شقة للجريدة. كانوا يقولون إنها خطرة أو أن المستأجر لن يدفع، إلى أن توفقنا بعيسى مكي الذي أعطانا شقة في الطابق الثاني".

حلمي التوني وهوية "السفير"

بدأت الاتصالات لتوظيف فريق العمل في "السفير". "استُنفر الجسم الصحفي في البلد لأن جريدة جديدة ستصدر، وكثر عدد المتصلين من الذين يرغبون في العمل، وكنت حريصًا على اختيار المهنيين بحكم أني عملت في المهنة وبت أعرف معظمهم. ياسر نعمة كنت أعرفه من أيام مجلة "الحرية" وكان مديرًا إداريًا فيها، والراحل محمد مشموشي كنت أعرفه من مجلة "الأحد"، وكذلك صديقي المصري جمال الدين طاهر، الذي كان مخرجًا وصحافيًا في الوقت نفسه. كما اتفقت مع المحرّر المخضرم ميشال حلوة الذي كان يعمل مع أمين البستاني، وباسم السبع كان يتردد إلى بيتي في الشياح، واستعنت أيضًا بزملاء من "دار الصياد" وبعدد من خريجي كلية الإعلام. وفي الدفعة الثانية، تعرفنا على موجة ثانية من الشباب منهم جوزيف سماحة وحازم صاغية".

آن أوان إعداد الماكيت الورقية وشعار الصحيفة، وقد توصّل الفريق سريعًا إلى اختيار شعارَيْ "صوت الذين لا صوت لهم" الذي لا يزال يراه شعارًا موفقًا، و"جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان"، وجرى تحديد موعد للصدور في نهاية شهر آذار/ مارس من العام 1974. لكن بقيت مشكلة "اللوغو". كان طلال سلمان يتواصل دوريًا مع أصدقائه في مصر، ولا سيما الفنان حلمي التوني الذي كان مرتبطًا بدار الهلال، فلم يعده بشيء. لكن مع إقتراب موعد الصدور "وصل حلمي التوني فجأة إلى بيروت وهو يحمل شعار "السفير" على شكل حمامة، لونها برتقالي، بالإضافة إلى طريقة كتابة اسمها. الحمام هو حامل الرسائل، والبرتقال يعني الشام وبرتقال حيفا في فلسطين، كانت فرحتي كبيرة جدًا لأنه رفع عن كاهلي هم الواجهة الأساسية التي ستعبّر عن روح الجريدة. بعدها نظّمنا حملة إعلانية ظريفة عرضت في دور السينما في بيروت وكانت عبارة عن فيلم قصير يصوّر رفًا من الحمام الذي يطير ويرفرف. ترك هذا الفيديو صدى إيجابيا جدًا. أذكر أنهم بينما كانوا يعلّقون شعار الجريدة على المبنى، مرّت امرأة مع ثلاثة أولاد فقال لها أحدهم: "ماما، ماما، شوفي السفير، مع أن الاسم لم يكن مكتوبًا".

عقلية المغامرة

خلال هذه الفترة، عمل سلمان ليل نهار "بين شهرَيْ كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 1974، أعتقد أني كنت أنام بمعدّل ثلاث إلى أربع ساعات فقط يوميًا. كانت أيامًا عظيمة إذ كنت

مقتنعًا بأني أقوم بعمل مهم، وأني لن أصدر جريدة عادية. يمكن القول إنه كان غرورًا شخصيًا بالإضافة إلى كفاءة مهنية وخيارات جيدة للفريق. عشت تحدي إثبات الجدارة، والتميّز، ولم أغفل التحديات السياسية بالإضافة إلى مراعاتي لهاجس أساسي كان يرافقني وهو أن لا أصدر جريدة تكون ذات صبغة ليبية، على الرغم من تقديري للأصدقاء الليبيين الذين ساعدوني، لكنها جريدتي وجريدة من عملوا فيها ولذلك لم أذهب إلى ليبيا إلا بعد صدور نحو 15 عددًا من السفير".

سبب آخر للذهاب، هو تأمين المال بعدما أنفق المبلغ كاملًا "اعتبرت في البداية أن مبلغ مليون وثلاثمئة وسبعون ألف ليرة لا يمكن أن ينتهي، وأنا المعتاد على ألف ليرة، خمسة آلاف، عشرة آلاف. تكلّفنا كثيرًا، دفعنا الرواتب لشهور عديدة من دون إنتاج، بالإضافة إلى شراء نصف المطبعة، الورق، والتجارب".

تأسست "السـفير" بقرض حصل عليه طلال سـلمان من ليبيا قيمته مليون وثلاثمائة وسـبعون ألف ليرة

عندما يعود سلمان اليوم إلى تلك الأيام، يعترف بأنه أنشأ "السفير" بعقلية المغامرة: "لطالما كنت أشعر بأني قادر على إصدار جريدة مميزة لولا أني لا أملك الفلوس، لذا لم أفكر بأني قد أستمرّ أكثر من سنة أو سنتين أثبت من خلالها كفاءتي المهنية، لكن النجاح الذي حققناه منذ الأيام الأولى جعلني أكثر ثقة. منذ اليوم الأول، فرضت "السفير" نفسها، وعندما صار عمرها ثلاثة أيام، وقفت مباشرة بعد "النهار"، الجريدة الأعرق في لبنان، متخطية كل صحف البلد في التوزيع. هذا النجاح يصبح رأسمال الصحافي. يعني عندما أذهب إلى ليبيا، أو إلى غيرها طلبًا للمساعدة، أذهب ورأسي مرفوع. لقد أنجزت مشروعًا ناجحًا له مردود معنوي، لا يمكن أن تسيء إليه إلا بالقول إنه ليبي. هذا اللغط حول كون الجريدة ليبية كان يفيد معمر القذافي ويؤذيني أنا، لكني كنت أراهن على حكم القارئ. هو يسمع أنها ليبية طيب، لكنه عندما يقرأها سيجد أن أخبار ليبيا فيها مثلها مثل أخبار أي دولة عربية".

تحديات الاستمرار

عندما وصل سلمان إلى ليبيا، التقى القذافي "كان لقاء سريعًا، أخبرته عن الجريدة وعرضت عليه عددين أو ثلاثة منها. نظر إليها فلم يجد صورته، واكتفى بالقول: مبروك". كما توجه إلى وزارة الإعلام "كان أبو زيد دوردة وكيل وزارة الإعلام في حينه، قدّمت له مجموعة من أعداد السفير، نظر إليها، فرأى في الصفحة الأخيرة كلمة لجمال عبد الناصر ولا شيء عن ليبيا. لم يكن مسرورًا لكنه قال طيّب، سنشترك معك. نريد خمسة آلاف نسخة. رفضت. قال: لم؟ قلت لن أرسل لك خمسة آلاف نسخة، لن أرسل لك أكثر مما أبيع في لبنان. قال: وكم تريد أن ترسل؟ قلت: 500 نسخة كحد أقصى لأنني لا أريد أن أضحك على نفسي. لكني أضفت: لا تهمني الاشتراكات بقدر ما تهمني الإعلانات، هذا ما أحتاج إليه. قال حاضر، واتصل عبر الهاتف بمدير الشركة المعنية بالإعلانات، ووقعت معه نحو 10 إلى 15 عقدًا".

الحرص الذي كان يبديه سلمان على "مأسسة" العلاقة المالية مع الليبيين، سواء من خلال صيغة القرض أو العقود الإعلانية، كان يقابله "فوضى مخيفة في الإدارة الليبية، الأخوان الليبيون ينسون كثيرًا، وفي كلّ مرة تذهب تجد أن مدير التوزيع طار وعيّن آخر مكانه. وزير إعلام طار وعيّن آخر مكانه. لا تعود تعرف مع من يجب أن تتكلم، وهذا الأمر إرتد سلبًا على الإعلانات والاشتراكات". صيغة أخرى فرضت نفسها، يعتبرها طلال سلمان ضريبة نجاح "السفير" التي تستحق الاستمرار في الحياة لوقت أطول خصوصًا أنها دخلت سريعًا في "الأيام الصعبة". بالتوازي مع نجاح لافت للنظر في السوق اللبنانية، تسارعت الأحداث في لبنان واندلعت شرارة الحرب الأهلية باغتيال معروف سعد في صيدا في شباط/ فبراير 1975 وما تلاه من تداعيات حرمت الجريدة من الانتشار في عدد كبير من المناطق اللبنانية.

كلفتني "السفير" كثيرًا من كرامتي

كان لا بد من تأمين المال بأي طريقة، ولا بأس من الذهاب إلى ليبيا مرة ثانية. مجددًا، لم تكن هذه الزيارة أفضل بكثير من سابقتها. وهنا يعترف سلمان بأن الحديث عن هذا الأمر يوجعه "لأني تضرّرت في مكان ما. أخذوا مني 500 اشتراك،





طلال سلمان





ونشرت لهم الإعلانات، لكني لم أحصل على شيء منهم في المقابل. صار عليّ أن أحصل على حقوقي بالطرق الأخرى، من خلال مقابلة القذافي وطلب المال منه مباشرة". لكن هذا الأمر لم يعد سهلًا كما في السابق، إذ لم يعد الحصول على موعد يستغرق يومًا أو يومين أو أسبوعًا أو أسبوعين "كان يصل بي الأمر أحيانًا إلى أن أبقى في ليبيا ثلاثة أشهر وأكثر في انتظار موعد معه، لأنه لا يمكنني العودة إلى لبنان من دون مال والديون تتراكم. كنت أشعر بأني محكوم في زنزانة إفرادية، صرت أخجل من النزول إلى صالون الفندق. في حالات مماثلة، يشعر الشخص بطعم كريه للثروة، لكن ما العمل وصار بين يديّ جريدة ناجحة استطاعت أن تصنع مناخًا معينًا. كنت أقول لنفسي، اهدر من كرامتك من أجل المؤسسة. نعم، لقد كلّفتني "السفير" الكثير من كرامتي ومن عزّة نفسي. ورغم كلّ شيء أجزم بأني لم أنافق القذافي يومًا".

أنقذ أبو بكر يونس "السفير" من الإقفال عندما قدّم لها مطبعة جديدة مجانًا بعدما نُسفت المطبعة الأولى

حتى في المناسبات الليبية التي كانت تخصّص لها "السفير" أحيانًا مساحة معينة "مثلًا، في عيد الفاتح كنا نجري أحيانًا حوارًا مع القذافي، وكنا نحاول أن نسأله أسئلة محرجة إلى حد ما، لكننا لا نذهب لنقاتله. لا شبهة للنفاق أو الانبطاح في هذه المقابلات، هذا رأيه وهذه نظريته، نناقشه ونعطيه صفحة أوصفحتين. اعتبروها صفحات إعلانية لأنه في المقابل لدينا مدد معين منه. هذه أمور كنت أقوم بها. وإذا راجعتِ المقابلات يمكنك أن تجدي كل الأسئلة الممكنة، مع إجاباته. أتذكر أننا سخرنا من النظرية العالمية الثالثة وقلنا له من أين أتيت بها، وكان يقبل، على الأقل منا. طبعًا تدريجيًا لم يعد يقبل".

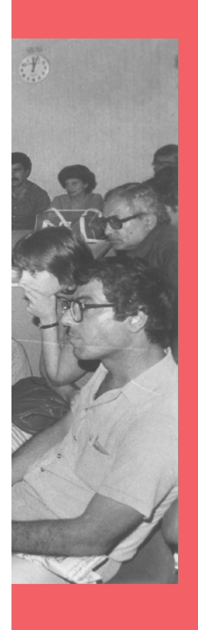
يجزم طلال سلمان أن كلّ من يقرأ "السفير" لا يمكنه أن يربطها بليبيا "لأنها لم تتعامل مع ليبيا إلا في إطار الحدث. نعم، في لحظات حرجة كان القذافي فيها يواجه الاميركيين كنت معه للموت، وهذه حساسيتي العربية، مثلما كنت سأفعل مع سوريا أو مع العراق".

الصديق عند الضيق

في ظلّ صعوبة لقاء القذافي، لم يجد سلمان منقذًا إلا الصداقات التي استطاع تكوينها، خصوصًا مع كلّ من عبد السلام جلود (عضو مجلس قيادة الثورة والرجل الثاني في ليبيا في حينه)، أبو بكر يونس (قائد الجيش المقرّب من القذافي والذي بقي معه حتى أيامه الاخيرة وقتل معه)، وصالح الدروقي الذي كان سفيرًا لليبيا في لبنان في منتصف سبعينيات القرن الماضي. ويؤكد سلمان انه لولا يونس والدروقي لكانت "السفير" قد أقفلت منذ زمن طويل "أبو بكر يونس أنقذني أربع إلى خمس مرات، وأحيانًا من دون علم القذافي. رجل بدوي أصلي، محبّ وودود ورقيق مع أنه عسكري". من المرات التي أنقذ فيها أبو بكر يونس "السفير" هي عندما نُسفت المطبعة ليل 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، "نسفها صدام حسين، وقدّم لي أبو بكر يونس عن طريق صالح الدروقي مطبعة جديدة من دون أن أدفع ليرة واحدة. لو كنت سأطلبها من الإدارة الليبية أو من الوزارات الليبية كنت لا أزال منتظرًا إلى اليوم. أبو بكر يونس وصالح الدروقي كانا سندي بالمعنى الشخصي المباشر واستطرادًا بمعنى "السفير"، أكثر من القذافي وأكثر من البيروقراطية الليبية. يمكنكِ أن تسميها صداقة، يمكنكِ أن تسميها نجدة، أي شي آخر غير العلاقة السياسية. لقد بقيت "السفير" خارج العلاقة السياسية لأنه كما ذكرت لك يمكنك أن تبقي سنة كاملة في ليبيا ولا تلتقي أحدًا من قياداتها".

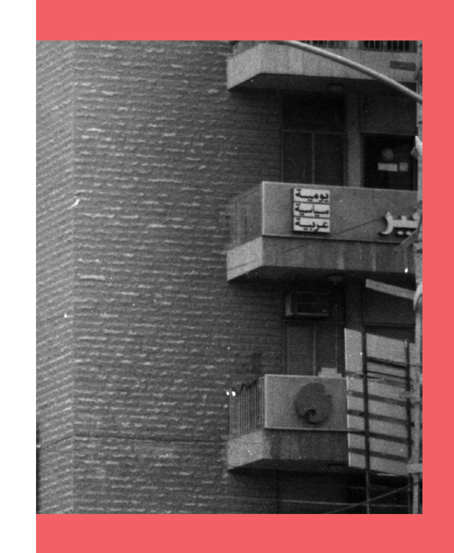
أما صالح الدروقي، فقد قدّم لطلال سلمان السيارة المصفحة التي تعرّض فيها لمحاولة الاغتيال "كانت من نوع (بي ام)، وخلال الاجتياح الاسرائيلي أخذها أبو عمار (ياسر عرفات)، ثم أخدها (النائب السابق) نجاح واكيم. يعني كانت برسم الاصحاب". أما عبد السلام جلود، "وبرغم المزايا التي كان يتمتع بها، فلم يصبح صديقًا مقرّبًا. تعاركت معه أكثر من مرة لأن نبرته كانت مرتفعة، وفي واحدة من المرات غادرت مكتبه بعدما صفقت الباب وعدت إلى الفندق سيرًا على قدمي، وعندما وصلت وجدت سيارة تنتظرني لتعيدني إليه".

هذا النص هو جزء من مجموعة نصوص كتبتها الزميلة مهى زراقط وينشرها موقع 180 وتتضمن رواية رئيس تحرير السفير طلال سلمان لتجربته مع عدد من الشخصيات العربية.






molax



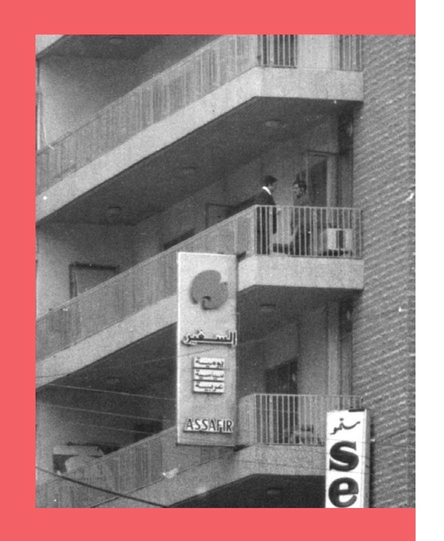












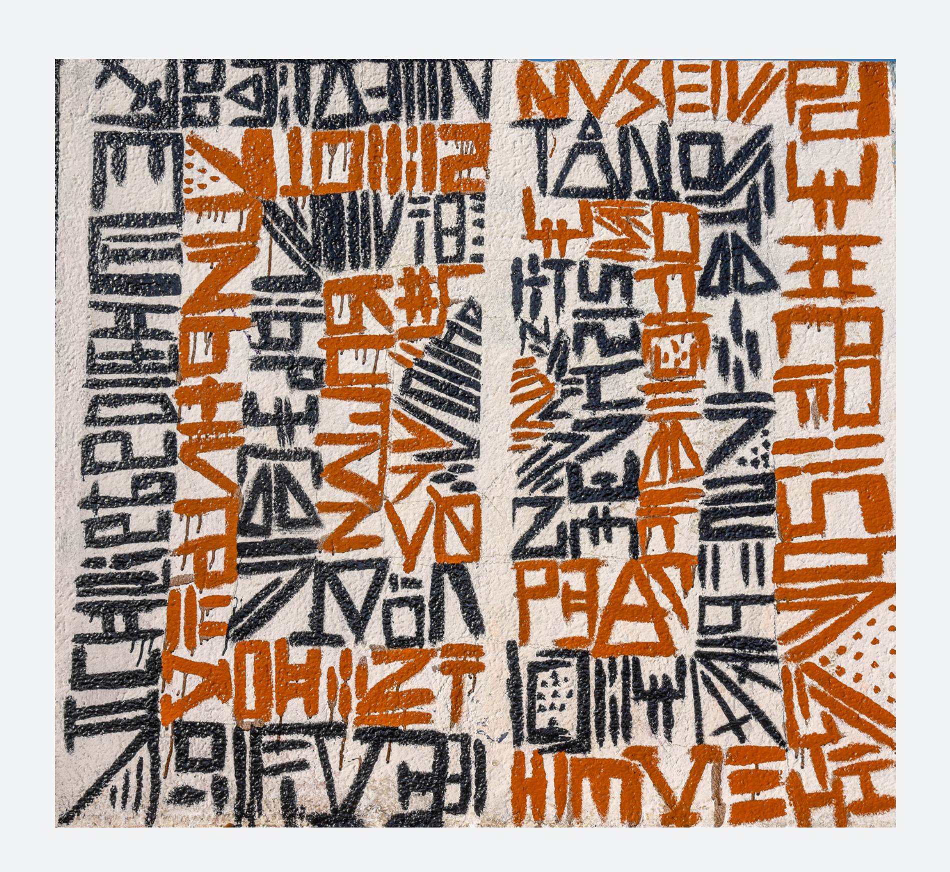
السفير
يومية
سياسية
عربية
ASSAFIR





خارطة شـرق الفرات.. وحمّى الصـراع على مصادر الطاقة

أحمد الدرزي



ما أن بدأ الضباب بالانقشاع عن خلفيات القرار الأميركي بالانسحاب من شمال شرق سوريا، حتى طفت على السطح الأبعاد المتعددة للصراع الدولي والإقليمي على هذه المنطقة، وبما يؤكد الأهمية الاستراتيجية لها، والشواهد كثيرة وأهمها تاريخيا، تيقظ الاستعمار الفرنسي باكرًا لهذا الأمر مع مطالع العام 1926، حيث أبرق الرئيس الفرنسي ميليران آنذاك للجنرال غورو سريًا للعمل على إعادة تشكيلها، وبما يخدم الأهداف الاستعمارية على المدى البعيد.

يعيد التاريخ نفسه، اليوم، ولو بصورة مختلفة، حيث كانت لتصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتتابعة والمتعلقة بإعادة السيطرة على حقول النفط السورية في شمال شرق سوريا، وإرسال مئتي جندي لإبقاء السيطرة على هذه الحقول، ومطالبته العلانية لشركة النفط الأميركية "إكسون موبيل" بتولي إستخراج النفط وبيعه، بالإضافة للبحث عن مكامن جديدة واستخراجها، وقد كان لهذه التصريحات الدور الأساس في تسليط الضوء على البعد الطاقوي للصراع، حيث تباينت المواقف الحقيقية للدول المتصارعة، وفي تكشف الستار عن إحدى خفاياه المتعددة الأبعاد، والمتشابكة في ما بينها، وكل حسب أهدافه المعلنة وغير المعلنة.

خرائط النفط والغاز

على الرغم من معرفة خرائط توزع الحقول المنتجة للنفط والغاز في سوريا، لكن لا تتوفر حتى الآن، إحصائيات دقيقة حول أرقام الإنتاج الفعلي لهذه الحقول، بسبب توزع السيطرة المتباينة للأطراف المتنازعة عليها، وإخفاء الأرقام الحقيقية للإنتاج في مناطق شرق الفرات، والأرقام المتداولة بين كل مراكز الدراسات تستند الى أرقام الإنتاج المعلن عنها من قبل الحكومة السورية في عام 2010، وهي تعطي قيمة تنبؤية عن الوضع الحالي، وما يمكن أن تؤول إليه الأمور في المستقبل، وهذه الأرقام توضح الأهمية الاستراتيجية لشرق الفرات في انتاج النفط والغاز.

في العام 2010، وصلت أرقام الإنتاج النفطي السوري إلى حدود 386 ألف برميل نفط يوميًا، حيث يتم استهلاك ما قيمته 250 ألف برميل نفط محليًا، والباقي كانت تصدره الدولة السورية إلى الخارج ليحقق عائدات مالية قيمتها ثلاثة مليارات دولار سنويًا حتى تاريخ اندلاع الحرب على سوريا، والأهمية في الأمر أن

90% من هذا الإنتاج مصدره شرق الفرات، وكذلك الأمر بالنسبة للغاز الذي بلغت أرقام إنتاجه عام 2010 حدود 21 مليون م3، منه 45% من حقول المنطقة.
ولعل الإضاءة على توزع حقول الطاقة هذه من الناحية الجغرافية، من شأنه أن يلقي مزيدًا من الضوء على طبيعة التوجهات العسكرية والسياسية لكل الأطراف، ففي أقصى الشمال الشرقي من محافظة الحسكة وبالقرب من الحدود التركية، تقع حقول الرميلان المتوزعة على أربع مناطق، وهي السويدية وكراتشوك وعودة قرب القحطانية وعليان الزاربي، وهي مكونة من 1322 بئرًا، ووصل إنتاجها إلى حدود 206 آلاف برميل نفط يوميًا، بالإضافة إلى 25 بئرًا غازيًا في السويدية وصل إنتاجها إلى 2مليون م3 من الغاز الذي يعالج بمعمل المرافق فيها، ويتم تجميع النفط المستخرج في محطة رميلان1، لينقل بأنابيب النقل إلى محطات متتابعة بمسافة 100 كم بين المحطة والتي تليها، مارًا بمنطقة أثريا وريف السلمية الشرقي باتجاه مصفاتي حمص وبانياس، والمصب البحري في بانياس. وفي الجنوب الشرقي من المحافظة، تقع حقول الشدادي والجبسة والهول، ولها قدرة إنتاج تبلغ 50 ألف برميل نفط يوميًا، وحقل اليوسفية 1200 برميل. وبالإضافة إلى الانتاج النفطي، فإن حقول هذه المنطقة كانت تنتج 1,6 مليون م3 من الغاز من حقل الجبسة، الذي يُعالَج في معمل غاز الحر، وتبقى هناك بعض الحقول الصغيرة في جنوب المحافظة، وهي مركدة وتشرين كبيبة.
وفي محافظة دير الزور، تتواجد مجوعة من الحقول، أكبرها حقل عمر الذي يقع على بعد 15 كم إلى الشرق من مدينة البصيرة، وتتوزع آباره في أربع مناطق، وفي كل منطقة 20 بئرًا وقدرته الإنتاجية تبلغ 80 ألف برميل في أعلى مستوى لها، وتناقصت حتى عام 2010، وفي بادية (عشيرة) الشعيطات شرقي مدينة دير الزور (تعرضوا لمجزرة كبيرة على يد تنظيم الدولة - داعش بسبب الخلاف على آبار النفط).
وكذلك يقع حقل التنك وقدرته تصل إلى 40 ألف برميل، وفي بادية خشام من ريف دير الزور الشرقي يقع حقل كونيكو الغازي الأضخم في سوريا، وقدرته تبلغ 10 مليون م3 من الغاز يوميًا في ذروة إنتاجه، والتي تناقصت بعد عام 2010، وفيه يتم معالجة 3,25 مليون م3 من الغاز، وقد خيضت حوله معارك دموية مباشرة بين الجيش الأميركي ومجموعات روسية، سقط بنتيجتها عشرات القتلى والجرحى لم يتم الإعلان عنهم بشكل صريح.

الطامحون الدوليون والإقليميون

ما زالت الولايات المتحدة تتصدر مشهد السيطرة على حقول الطاقة في شرق الفرات، ومن المحتمل أنها تمتلك دراسات غير معلنة عما تحتويه هذه المنطقة من مكامن نفطية وغازية واعدة وغنية، خاصةً أن هناك دراسات مسحية جيولوجية لشركات أميركية منذ العام 1997، ولم يتم الإعلان عنها، وهذا ما يفسر الكلام الصريح للرئيس الأميركي حول حصة الولايات المتحدة منها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الدوافع الجيوسياسية التي تعوضها عن قرار الانسحاب الجزئي من مناطق واسعة في الشمال السوري، فهي تدرك أنها عبر إمساكها بورقة النفط والغاز، تستطيع الاستمرار بالضغط على دمشق لدفعها للقبول بحل سياسي يستجيب للمطالب الأميركية في إعادة تشكيل نظام سياسي جديد، تمتلك فيه القدرة على إدارة دفته السياسية بما يخدم معركتها مع روسيا والصين بشكل أساسي، ولتأمين البيئة الإقليمية الآمنة لبقاء إسرائيل، فضلا عن ضرورة تأمين موارد مالية مستمرة لقوات سوريا الديمقراطية، التي تناط بها مهمة حماية الجنود الأميركيين في هذه الحقول، وهذا التمويل المستمر سيجعل من إمكانية توجه هذه القوات نحو الاندماج مستقبلًا بقوات الجيش السوري مسألة صعبةً، مما يفاقم من حدة الموقف الانقسامي بين دمشق والكرد السوريين.
وتنظر روسيا بدورها إلى الموارد النفطية والغازية المتركزة في سوريا بشكل عام، وفي منطقة شرق الفرات بشكل خاص، كجزء من خارطة الصراع مع الولايات المتحدة في سوريا وفي العالم، من منطلق اعتبارها السلاح الذي تستخدمه الولايات المتحدة لتحجيم الدور الروسي في أوروبا بشكل أساسي، وفي بقية العالم، ولإدراكها طبيعة العلاقة بين الطاقة وهيمنة الدولار على التبادلات التجارية العالمية. لذلك، تصيب روسيا في خضم سعيها للسيطرة على هذه الحقول، ومن ثم إعادتها إلى سيطرة الدولة السورية، مجموعة من الأهداف في آن معًا، تتراوح بين إخراج الولايات المتحدة من سوريا، وحرمان تركيا من الاستيلاء على ورقة شديدة الأهمية بالنسبة للروسي، وتمنع إستمرار قوات سوريا الديمقراطية من استحواذها على موارد الطاقة، وبما يسهم في إنهاء مشروعها السياسي، وعودة كامل المنطقة للإدارة المركزية لدمشق، وهي بذلك تحقق التزامها بوعودها لحلفائها، وعدم تخليها عنهم.
ولا تغيب الأطماع التركية بحقول النفط عن المشهد، فعلى الرغم من سيطرة طموحات التمدد في الشمال السوري، فإن دوافع الإدارة التركية بالسيطرة على حقول النفط تختفي خلف ادعاءات الأمن القومي التركي وتحقيق المنطقة الآمنة بعمق 33 كم، وهذه الاستراتيجية إذا ما نجحت ستؤمن السيطرة على حقول الرميلان والسويدية، مما سيؤمن ما مقداره 206 آلاف برميل من النفط، بالإضافة إلى 2 مليون م3 من الغاز. يعتقد الأتراك أنهم إذا نجحوا في هذه المهمة، سيعززون اوراقهم في رسم المستقبل السياسي لسوريا، من خلال استمرار الضغط الاقتصادي على دمشق، وحرمان القوى السياسية الكردية من مصادر التمويل، ويحقق ذلك لهم الخطوة الأولى لتأمين انتاج نفطي وغازي داخلي وفق تصورهم، وها هي تركيا تسعى للتمدد باتجاه الجنوب بذريعة منع "تنظيم الدولة" من الانبعاث من جديد، وهذا يعني الوصول إلى حقول النفط والغاز في جنوب الحسكة والرقة وشرق دير الزور. وكانت صحيفة "واشنطن إكسامينير" قد كشفت عن سر التعطش التركي لهذه الموارد، ودورها في الصراع السياسي التركي الداخلي.

"قسد" والنفط المصيري

لا تغيب قوات سوريا الديمقراطية (قسد) عن مشهد الصراع على الموارد النفطية، وأمكن لها السيطرة على أكثر من 80% من النفط السوري، ما أمّن لها موارد مالية بقيمة نحو 376 مليون دولار جراء بيع نفط سوريا لدمشق، عدا عن النفط غير المحدد الحجم والقيمة الذي يهرب إلى الشمال العراقي، ومنه إلى تركيا بإدارة أميركية، وكذلك إنتاج الغاز، وهي تعتبر الأمر مصيريًا لبقائها في بيئة متنوعة تطمح فيها العشائر العربية لنيل حصتها منها، وقد تنبهت قوات سوريا الديمقراطية لخطورة الأمر بعد الاضطرابات والمظاهرات العربية في شرق دير الزور، ما دفع بالمملكة العربية السعودية لإرسال وزير الدولة السعودي ثامر السبهان لاحتواء موقف العشائر العربية الطامحة بزيادة حصصها من الموارد النفطية، بالإضافة إلى ذلك، فإن بقاء السيطرة يمنحها ورقة قوة في المفاوضات مع دمشق، لتحصيل شرعية سياسية لمشروع الإدارة الذاتية، والاعتراف بهيكلية شبه مستقلة لقوات سوريا الديمقراطية.

تعتبر دمشق أن معركة استعادة موارد النفط والغاز، تحتل أولوية قصوى في معركتها لاستعادة السيطرة على كامل الأرض السورية

وتبقى دمشق الخاسر الأكبر حتى الآن في المعركة حول الموارد النفطية، وهي رغم الشرعية التي ما زالت تحافظ عليها وفق المعايير والقوانين الدولية، فإنها حرمت من 90% من الموارد النفطية، و45% من الموارد الغازية، مما ألقى أعباء باهظة الثمن على اقتصادها شبه المتوقف عن العمل، وحرمها من موارد مالية ضرورية لاستمرار دعم سبل الحياة الأساسية، ونفقات الحرب، وقد تطور الأمر أكثر بعد توقف شراء النفط المهرب من شرق الفرات بأوامر أميركية، ولذلك، تعتبر دمشق أن معركة استعادة موارد النفط والغاز، تحتل أولوية قصوى لاستعادة السيطرة على كامل الأرض السورية، وطرد كل قوى الاحتلال التي دخلت إلى سوريا بشكل غير شرعي.
في المحصلة، ليست معارك السيطرة على النفط سوى أحد أبرز أوجه ساحات الحرب السورية، وهي من أخطر الساحات وأشدها تأثيرًا في مسارات الحرب، وتحديد مستقبل سوريا الجيوسياسي في نظام دولي جديد سيتبلور خلال عقد من الزمن.

(*) كاتب وباحث سوري.

الشمال السوري: تحولات تنذر بتكرار «السيناريو القبرصي»

علاء حلبي

وضعت القمة الأخيرة بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب اردوغان في سوتشي خارطة طريق مبدئية تبعد شبح الحرب التي أعلنتها تركيا ضد الأكراد في شمال شرق سوريا، وذلك بعد تخلي الولايات المتحدة الأميركية عن قوات سوريا الديموقراطية "قسد"، وذلك عبر مجموعة إجراءات ميدانية وسياسية تحت رقابة وضمانة روسية.

أنهى الاتفاق الروسي التركي بنقاطه العشر، معركة "نبع السلام" قبل أن تبدأ فعليا، عن طريق سحب السبب الذي بنيت عليه العملية أساسًا وهو "خطر الأكراد"، فتضمن سحب المقاتلين الأكراد من المناطق الحدودية، وإدخال قوات من حرس الحدود في الجيش السوري إلى 15 نقطة حدودية، بمشاركة روسية، (حسبما أوضحت خريطة نشرتها وزارة الدفاع الروسية)، كما ضمن لتركيا إجراء دوريات مراقبة مشتركة مع الشرطة العسكرية الروسية للتأكد من تطبيق بنود الاتفاق.

الاجتماعات الماراثونية الروسية - التركية لم تنته من دون تحقيق أنقرة مكاسب ميدانية هامة، إذ ضمنت للقوات التركية والفصائل السورية التي تقاتل تحت أمرتها منطقة "آمنة" (المنطقة الممتدة من رأس العين الى تل أبيض)، تضاف إلى منطقتي "غصن الزيتون" و"درع الفرات" (اعزاز، الراعي، صوران، أخترين، مارع، عفرين، الباب، قباسين، بزاعة، وجرابلس)، مع الحفاظ على سيطرة الجيش السوري على مدينة منبج، واستبعاد القامشلي التي توجد فيها نقاط للجيش السوري أساسًا من منطقة الرقابة الروسية التركية.

تغييرات ديموغرافية

تسبب تخلي الولايات المتحدة عن "قسد" في معركتها ضد الأتراك بضربة كبيرة للمشروع الكردي في الشمال الشرقي من سوريا، الأمر الذي لم يترك لـ"قسد" خيارًا سوى اللجوء إلى الحكومة السورية، فعقدت اجتماعات عسكرية بين الجانبين، أفضت إلى مجموعة اتفاقات لم تظهر جميعها للعلن بعد، إلا أن ما رشح من هذه الاتفاقات أنها سمحت بدخول الجيش السوري إلى منبج التي تسيطر عليها "قسد"، وعودة الحكومة السورية بمؤسساتها إلى حي الشيخ مقصود في حلب الذي كان خاضعًا لسيطرة "قسد"، بالإضافة إلى كامل الحسكة، مع الحفاظ على القوام العسكري لـ"قسد"، وسط أنباء عن مشروع روسي لدمجها بقوات "الفيلق الخامس" الذي تشرف عليه روسيا، وهو ما لم تتضح معالمه بعد.

كذلك، من المتوقع أن تشكل المنطقة الممتدة بين رأس العين وتل أبيض بعمق 32 كيلومترًا عن الحدود التركية والتي ضمن الاتفاق سيطرة أنقرة عليها، ملاذًا جديدًا للفصائل المسلحة الموجودة في إدلب، إذ يجمع عدد من المحللين السياسيين والعسكريين السوريين، على أن تركيا ستعمل على نقل الفصائل التابعة لها من إدلب إلى هذه المنطقة، إضافة إلى استغلال هذه المنطقة لنقل لاجئين سوريين من تركيا إليها، الأمر الذي يأتي في سياق عمليات التغيير الديموغرافية التي اتبعتها تركيا بعد سيطرتها على مناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، حيث خرج السكان المحليون (الكرد) من مناطق عفرين وتم توطين سكان جدد يتبعون كليًا لتركيا.

ومنذ اللحظة الأولى للتدخل العسكري التركي في سوريا، أبدى عدد من المحللين السوريين تخوفهم من تكرار "سيناريو قبرص" في الشمال السوري.

ويشدد الكاتب والمحلل السوري ريزان حدوّ على أن "تركيا تعمل بشكل واضح على إنشاء جدار بشري داخل الأراضي السورية (على غرار الجدار الاسمنتي التي بنته على طول الحدود السورية التركية)"، ويقول لـ (180):"جدار بشري هو نتاج عملية تغيير ديمغرافي وفرز دقيق للسوريين وغير السوريين المراد توطينهم في مستوطنات تركية على الأراضي السورية". ويتابع أنّ "هذا المشروع يهدف إلى تحقيق نقاط عدة أبرزها السيطرة على الشمال السوري عبر إنشاء مستوطنات تضم الحاضنة الشعبية للرئيس التركي ولتنظيم الاخوان المسلمين، إضافة إلى أنه خطوة على طريق تكرار السيناريو القبرصي، أي إنشاء دولة شمال سوريا على غرار دولة شمال قبرص".

"الإخوان" ومخططات "السلطان"

منذ بداية الأحداث في سوريا العام 2011، ظهرت جماعة "الاخوان المسلمين" في سوريا كورقة ضغط سياسية حملها وزير الخارجية التركي حينها أحمد داود أوغلو إلى دمشق ضمن "المبادرة" التركية لحل الأزمة السورية، إذ تضمنت الورقة، والتي رفضتها دمشق حينها، إجراء تغييرات حكومية تضمن ثلث الحقائب الوزارية للجماعة المحظورة في سوريا.

مع توالي الأحداث وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة، لم تغب "الجماعة" عن الساحات الميدانية أو السياسية، حتى لم يكن ظهورها بإسمها الرسمي، إذ تنوعت الأسماء والتشكيلات، وظل الفكر واحدا.

قبل إطلاق تركيا معركة "نبع السلام"، الأخيرة، والتي توقفت بعد الاتفاق آنف الذكر، أعادت تركيا هيكلة الفصائل المسلحة التابعة لها ضمن هيئة جديدة أطلق عليها اسم "الجيش الوطني"، وهو نتاج مراحل عدة من عمليات الدمج والفرز التي أجرتها تركيا للفصائل المسلحة خلال الأعوام الماضية، إذ انصهرت معظم الفصائل المسلحة في بوتقة هذا التشكيل الجديد الذي يقوده "سليم إدريس"، ويتبع لـ"الحكومة المؤقتة"، التي يغلب عليها الطابع "الاخواني"، وتتبع بشكل مباشر لسلطة أنقرة، الأمر الذي حوّل هذا "الجيش" بشكل مباشر وغير مباشر إلى "جيش ذي طابع إخواني".

كذلك، لم يغب الشمال السوري عن المخططات التركية التي انتهجت فيه مجموعة متوازية من الإجراءات التي تضمن المصالح التوسعية التركية. وفي هذا السياق يشرح الكاتب السوري المختص بالشأن التركي سركيس قصارجيان أن "الذهنية الاردوغانية تؤمن بضرورة ظهوره كسلطان تركي متمسك بالميثاق الوطني التركي الذي يضم كلًا من ولايتي حلب والموصل وبالتالي شمال سوريا والعراق إلى تركيا وهو ما تحدث عنه اردوغان مرارًا، وظهر بشكل واضح عندما طالب بتغيير خرائط لوزان بعد مرور مئة عام من توقيع الاتفاقية التي جرى توقيعها العام 1923، والتي رسمت الحدود بين سوريا وتركيا، قبل أن يتم لاحقًا السيطرة على لواء اسكندرون وضمه إلى تركيا".

كذلك، أعلنت تركيا مرارًا سعيها لإنشاء "منطقة آمنة" تمتد من منبج حتى الحدود العراقية وبعمق 32 كيلومترا، تحت قيادة "الحكومة المؤقتة" و"الجيش الوطني" الاخواني.

هذه المخططات، وما خلص إليه الاتفاق الروسي – التركي الأخير في سوتشي، دفع المحللين السوريين إلى اعتبار هذا الاتفاق "ضربة للمشروع الاردوغاني"، حيث يشير قصارجيان إلى أن "المناطق التي تسيطر عليها تركيا لم تعد ممتدة، كما ضمن الاتفاق إحاطة الجيش السوري بهذه المناطق، والوصول إلى المناطق الحدودية، بمشاركة روسية".

بدوره، يرى الكاتب والمحلل السياسي الدكتور محمد كمال الجفا أن المنطقة التي دخلتها تركيا "لا تحقق طموحاتها ولا أطماعها في سوريا ولا تمنحها الجزء اليسير مما كانت تحلم به"، موضحًا أن "الإصرار على عدم التخلي عن عين العرب ومنع وصلها بجرابلس واعزاز وعفرين أسقط آخر حلم لاردوغان بأن يفرض أمرًا واقعًا جغرافيًا وديموغرافيًا يحقق فيه أهدافه في إكمال عملية التتريك التي بدأها في عفرين واعزاز".

ويرى الجفا أن "المشروع الاخواني سقط وأصبح حلما يصعب تحقيقه وحتى لو أثمرت الضغوط التركية على قيادات الاخوان في تركيا باجبارهم على الانتقال إلى المنطقة العازلة، لن تستطيع هذه القيادات التأقلم مع بقايا قيادات عسكرية ميدانية غير منضبطة لها تاريخ طويل في القتل والسرقة وأعمال النهب الممنهج التي مارستها هذه القيادات على كامل الجغرافية السورية، وهؤلاء مختلفو الانتماء العشائري والمناطقي. هذا عدا عن التوجه التركي مؤخرًا لتسليم القادة العسكريين من الأصول التركمانية معظم المناصب العسكرية الكبرى، وهذا لم يرق لمعظم القيادات العسكرية المرحّلة من حلب وحماه والغوطة ودير الزور، وأوجد دائمًا صدامات مسلحة لم تستطع تركيا ضبط إيقاعها أو إيقافها".

"قسد" ودور جديد

على الرغم من التقارب بين الحكومة السورية و"قسد" إثر الوساطات الروسية، والاتفاقات الأخيرة، ما زالت "قوات

سوريا الديموقراطية" تسبح في الفلك الأميركي، برغم تراجع واشنطن بشكل جزئي عن الانسحاب من سوريا بشكل نهائي، حيث حرص الرئيس الأميركي دونالد ترامب على وجود قواته في المناطق النفطية في منطقة الجزيرة السورية.
في هذا السياق، يقول قصارجيان: "كانوا (قسد) منذ البداية

التحـركات التركية تثير مخاوف من تكرار السـيناريو القبرصي، أي إنشاء دولة شـمال سوريا على غرار دولة شمال قبرص



ورقة سياسية وأداة عسكرية بالنسبة للولايات المتحدة، برغم الحديث عن تحالف، وهو ما كان جليًا في تغريدات ترامب حول المبالغ التي يتم دفعها لمقاتلي قسد، وبالتالي وضعهم في خانة المرتزقة"، ويتابع: "واشنطن ستعمل على تغيير الدور الذي تلعبه قسد ميدانيًا، فعندما تتحدث عن إبقاء جنودها قرب منابع النفط، فإنها تشير إلى التعامل مع الكرد كمجرد نواطير للمصالح النفطية الأميركية في المنطقة".

إدلب و"ساعة الصفر"

على الرغم من الرسائل العسكرية والسياسية لزيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى جبهات القتال في إدلب، قبيل إنعقاد القمة الروسية التركية الأخيرة، يبقى تحديد موعد العملية العسكرية أو دخول الجيش السوري إلى إدلب مرهونًا بالحراك السياسي النشط حول الشمال السوري، خصوصًا أن الاتفاق الروسي التركي الأخير في سوتشي لم يتطرق إلى إدلب بشكل مباشر، إذ اكتفى الاتفاق بالإشارة إلى "استمرار الجهود في محاربة الإرهاب".
ويقول المحلل والكاتب السوري محمد نادر العمري إن "روسيا نجحت خلال الفترة الماضية في إحداث ثلاثة خروقات، الأول، هو تهيئة الأجواء لإجلاس "قسد" إلى طاولة الحوار مع الحكومة السورية والاتفاقات التي نجمت عنها، والثاني، هو العمل على إعادة العلاقات السورية مع الدول العربية، خصوصًا السعودية التي زارها فلاديمير بوتين مؤخرا، والعمل على إعادة سوريا إلى الجامعة العربية، والثالث، هو التأكيد على العودة إلى اتفاقية أضنة الموقعة بين سوريا وتركيا والتي تضمن تعهد الطرفين بعدم دعم الجماعات الإرهابية، وبالتالي توقف تركيا عن دعم جبهة النصرة"، ويتابع: "كل ذلك مرهون بابتعاد الولايات المتحدة عن المشهد السوري".
وأيًا يكن شكل معركة إدلب التي يبدو أنها "حتمية"، وفق جميع المعطيات، والتي من المتوقع أن تشمل مناطق ريف اللاذقية أيضًا، فإن الشمال السوري على موعد مع تغييرات ميدانية عدة، سواء عودة إدلب إلى كنف الحكومة، أو وصول قوات حرس الحدود السورية إلى الحدود التركية، أو دفع الكرد نحو الداخل السوري، وقيام تركيا باستبدالهم بتركيبات سكانية جديدة ضمن مناطق غير متصلة، محمية بـ"جيش" يقوده "الاخوان" بشكل مباشر أو غير مباشر، كذلك تفتح هذه التغييرات الباب نحو تعقيدات سياسية جديدة، في انتظار المسار السياسي الآخر المتمثل باللجنة الدستورية المتوافق عليها وما سينتج عنها من مخرجات قد تساهم في حل بعض العقد، الأمر الذي يعني مزيدًا من الانتظار، ومعه إستمرار غليان الميدان على نار هادئة.

العراق ومعركة غرب آسـيا

أحمد الدرزي

تشـهد المنطقـة تغيـرات كبـرى تدفـع بلاعبيـن كبـار إلـى إعـادة رسـم السياسـات، لعـل أبـرز تجلياتهـا الانكفـاء الاميركـي عـن الانغمـاس المباشـر فـي المعـارك العسـكرية، والتحـول نحـو أدوات جديـدة (القـوى الناعمـة) لخـوض الصراعـات. ثمـة مـن يـرى فـي مـا يجـري فـي العـراق وجهًـا مـن وجـوه هـذا التحـول. فمـا هـو موقـع العـراق في خريطـة الصراعـات الجيوسياسـية فـي المنطقـة؟

لا بد من خطوات غير عسكرية تتيح للعراق أن يستعيد قراره السياسي، وهذا لن يتحقق إلا بالعودة إلى قارة آسيا

إحتل العراق في العقود الأخيرة من عمر الهيمنة الغربية على المنطقة موقعًا حيويًا في تكوين خرائط الاستراتيجيات الغربية الجديدة التي رسمت للمنطقة، بسبب عدة عوامل تمنحه خصوصية وتفردًا من أهمها، عمقه الحضاري، وموقعه الجيوسياسي كبوابة رئيسية بين البحر الأبيض المتوسط، من جهة، والهضبة الإيرانية التي تصل بحدودها إلى شبه القارة الهندية والإمبراطورية الصينية وآسيا الوسطى وامتدادها إلى روسيا، من جهة ثانية، بالإضافة الى ما تحمل هذه العوامل التي تميزه من تهديدات بقواه الكامنة، إذا ما إستطاع أن يتواصل مع عمقه السوري الذي لا يستطيع الاستغناء عنه، مثلما هو الحال بالنسبة الى سوريا وعمقها العراقي الضروري.



وما زاد من أهمية العراق في خرائط الاستراتيجيات، منذ مطلع القرن الماضي، إكتشافات حوامل الطاقة الغنية، السهلة الاستخراج وقليلة التكلفة، ما دفع بريطانيا الى احتلاله في العام 1914 في إطار مشاريعها الاستعمارية التوسعية بعد سيطرتها على القارة الهندية. وعلى الرغم من إستقلال العراق فيما بعد، إلا أن الاستهداف الغربي له بقي مستمرًا، إلى أن عاد من جديد بشكل مباشر في العام 2003 عقب الغزو الذي نفذته الولايات المتحدة، التي مهدت لهذه الخطوة بأحتلال أفغانستان، وبذلك تكون الاستراتيجية الغربية قد حققت هدفًا أساسيًا لها، وهو تقطيع قارة آسيا إلى ثلاث مجموعات معزولة عن

بعضها البعض.
من خلال إحتلالها أفغانستان، وهيمنها على سياسات باكستان، فصلت الولايات المتحدة كلا من الهند والصين عن غرب آسيا، ومنعت التواصل مع روسيا وآسيا الوسطى. ومن خلال العراق، إستطاعت الولايات المتحدة أن تفصل الهضبة الإيرانية عن البحر الأبيض المتوسط، وأفقدت سوريا عمقها الحضاري والتاريخي.

الفاعلون الثلاثة

وقد ساهمت الهيمنة الغربية المطلقة على كل مقدرات دول الخليج في تعزيز مخططاتها في غرب آسيا بالتآزر مع العامل الإسرائيلي النشط.
وعلى الرغم من كل السياسات الغربية لمنع القوى الآسيوية التي تشكل بإمكانياتها الصاعدة تهديدًا لمركز



الهيمنة الغربية، فإن ثلاث قوى أساسية، هي روسيا والصين وإيران، إستطاعت أن تتجاوز معظم العقبات التي عملت عليها الاستراتيجيات الغربية هذه.
وقد شكل الفاعل الإيراني دورًا أساسيًا في المواجهة العسكرية مع المشروع الغربي في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين وسوريا واليمن. وإستطاع هذا الفاعل أن يحقق إنجازات كبيرة مع حلفائه في هذه الدول.
ولكن، وعلى الرغم من نجاح إيران مع حلفائها في العراق، في إخراج القوات العسكرية الأميركية من هذا البلد، فإن طبيعة النظام السياسي في العراق، والذي يعتمد على المحاصصة، جعل من العراق خاصرة رخوة لإيران، وتهديدًا مستمرًا لقطع التواصل مع العمق السوري، فنشأت تهديدات متلاحقة، ابتداء من العملية السياسية، وصولاً إلى تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي إجتاح ما يقارب ثلثي مساحة العراق وسوريا، وهذا ما دفع بإيران وحلفائها العراقيين الى التصدي للمشروع الغربي، وتحويله من تهديد إلى فرصة، والعمل على إخراج العراق من منطقة الهيمنة الغربية.
إستطاع الفاعل الإيراني مع حلفائه مجتمعين تحقيق إنجازات كبيرة. لكن هذا لا يكفي، فلا بد من خطوات غير عسكرية تتيح للعراق أن يستعيد قراره السياسي، وهذا لن يتحقق إلا بالعودة إلى قارة آسيا كجزء متكامل مع المشروع الناهض لآسيا. بناء عليه، اتخذ رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي مجموعة من الخطوات المستفزة للولايات المتحدة، وهي زيارته إلى الصين، والتوقيع على إتفاقيات ضخمة بعشرات المليارات من الدولارات لإعادة بناء وتطوير البنية التحتية للعراق، ثم

هذا ما دفـع بإيران وحلفائها العراقيين الى التصدي للمشـروع الغـربي، وتحويله من تهديد إلى فرصة

إعادة هيكلة الحشد الشعبي، وتأمين الحماية القانونية له، وإعلانه عن مسؤولية إسرائيل عن الهجمات ضد قوات الحشد في العراق وعلى الحدود السورية العراقية.
أتبع عبد المهدي ذلك قراره بفتح حدود العراق مع سوريا، وهذا ما أشعر واشنطن بالتهديد الكبير جراء خروجها المحتم من العراق وسوريا والخليج. وقد ترافق كل ذلك مع فشل الحرب السعودية في اليمن، وإضطرار الرياض للبحث عن خروج من اليمن يحفظ ماء وجهها، وهي تحتاج لورقة تفاوض إيران بها، وليس هناك سوى العراق الهش، فكان لا بد من الإستثمار في حراك جموع العراقيين المظلومين بفعل الفساد المستشري، وهذا ما حصل في الأسابيع الأخيرة، ولذلك فإن المضمون الأساس لهذا الحراك من حيث الأهداف والنتائج لا ينفصل عن خيارات معركة غرب آسيا، برغم المضمون الإجتماعي المحق للحراك الشعبي.

أين أصبحنا الآن؟

تتجه ملامح منطقة غرب آسيا إلى مزيد من إنقشاع الضباب الذي سيطر عليها لما يقارب التسع سنوات من الحروب المتواصلة فيها.
ففي العراق الذي لم يخرج بعد من أزمته الحالية، هناك مجموعة عوامل تلعب دورًا أساسيًا لكسر الحراك الأميركي ـ السعودي فيه، وخاصةً بعد تبني المرجعية الدينية مضمون الحراك وكذلك إستمرار السلطة السياسية الحالية، شرط قيامها بإجراءات اصلاحية، وهي بالتالي تحوّل التهديدات إلى فرصة لإعادة البناء الداخلي.
ويبدو أن السعودية إتخذت القرار بالخروج من ورطتها اليمنية، وجُلّ ما تبحث عنه هو حفظ ماء الوجه بعدما بات واضحًا أنها تفقد ورقة الضغط العراقية، وهي بالتالي ستخرج من منطقة شرق الفرات في سوريا التي تسللت إليها للضغط على تركيا ومواجهة إيران في سوريا والعراق، وستبحث عن الدخول إليها من باب دمشق الرسمي، التي لن تفتح الباب إلا بشروط، وخاصة بعد بدء الانسحاب الأميركي من مناطق واسعة من الشمال السوري مع إستمرار الامساك بورقة النفط.
وفي المقابل، فإن ما قامت به تركيا من توحيد لكل الفصائل المسلحة بعنوان الجيش الوطني، واجتياح مناطق محددة في الشمال السوري بين رأس العين وعين العرب بعمق 32 كيلومترا، ليس سوى خطوة أولى بين مجموعة من الخطوات، تأتي في سياق إعادة الهندسة الجغرافية والديموغرافية في المناطق السورية المتاخمة للعراق، وهذا الاجتياح لا يمكن أن يتم بدون رضى واشنطن التي تفقد أوراقها تباعًا في الخليج واليمن والعراق، بالإضافة إلى روسيا التي أعلنت من قبل تفهمها لإنشاء منطقة آمنة، مما أتاح إلى دمشق العودة المتسارعة إلى مناطق واسعة من الشمال السوري، ولتتكرر تجربة عفرين للمرة الثانية، ويخسر الكرد للمرة الثانية قضيتهم نتيجة الحسابات والرهانات السياسية والأمنية الخاطئة.
لا تنفصل معركة العراق عن معارك غرب آسيا التي تشتد أوزارها في كل مناطقها، وخاصةً بعد أن وجد لبنان نفسه في دوامة حراكات مطلبية مُستحقة ذات دوافع معقدة ومتداخلة، من الإحتجاج العفوي الصادق إلى أصحاب الأجندات الخفية، أسوةً ببقية التجارب العربية في السنوات الأخيرة.

(*) كاتب وباحث سوري.

سد النهضة بين مصر وأثيوبيا.. هل تكفل روسيا التسوية؟

إسلام أبو العز



يأتي استئناف المفاوضات بين مصر وأثيوبيا بوساطة روسية، غداة تأزم الموقف بين البلدين على خلفية أزمة "سد النهضة"، ليكرّس توجهًا من قبل موسكو للدخول على خط الملفات الإفريقية الساخنة، بما في ذلك الأكثر تعقيدًا منها، كملف حوض النيل.

ثمة ملامح جديدة للاستراتيجية الروسية تجاه القارة الأفريقية عكسها الإعلان عن وساطة لاستئناف المفاوضات بين مصر وأثيوبيا.

هذه الخطوة نُظر إليها باعتبارها الإنجاز السياسي الأبرز لـ"قمة روسيا- أفريقيا" التي انعقدت مؤخرًا في مدينة سوتشي الروسية على شاطىء البحر الأسود، وقد سبقها تصاعد في حدة الأزمة بين القاهرة واديس أبابا، عقب فشل المفاوضات الثلاثية، بمشاركة الخرطوم، حول أزمة "سد النهضة".

هذا الاختراق المهم، تكمن أهميته في أن الفترة السابقة شهدت أعلى درجات التوتر بين مصر واثيوبيا، حيث وصل الأمر بينهما إلى حافة التلويح باستخدام القوة العسكرية، وهو ما تحدثت عنه صراحةً وسائل الإعلام المصرية، وكذلك التصريحات الرسمية للمسؤولين الأثيوبيين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء آبيي أحمد، الذي جاهر أمام برلمان بلاده قبل ذهابه إلى سوتشي، بقدرته على حشد مليون جندي إذا ما أقدمت القاهرة على خطوة عسكرية تجاه "سد النهضة"، وذلك بعد فشل قنوات التفاوض الثنائية والثلاثية، وانفضاض القوى الإقليمية والدولية عن دعم مصر على مدار السنوات الماضية.

وأمام تراكم الفشل المُركب في تقليل الآثار الكارثية لبناء "سد النهضة" على حصة مصر من مياه النيل، تلقفت القاهرة الانفتاح الروسي للعب أدوار سياسية أوسع في أفريقيا، مراهنةً على إمكانية أن تسد موسكو فراغ الراعي الدولي لمسار المفاوضات مع أثيوبيا حول مستقبل مياه النيل، وبخاصة مع دخول مصر، للمرة الأولى في تاريخها، مرحلة الفقر المائي، بالتوازي مع انكماش غير مسبوق في نفوذها وعلاقاتها بدول حوض النيل ودول أفريقيا بشكل

أوجه التعاون المصري – الروسي لم تصل إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية كتلك القائمة بين مصر والولايات المتحدة

عام.
هذه الأزمة الخطيرة أتاحت الفرصة لكل خصوم مصر وحلفائها في آنٍ واحد، لكسب أوراق قوة على حسابها، سواء في أفريقيا أو في الشرق الأوسط، وذلك عبر استخدام "سد النهضة" ورقة ضغط دائمة.
يضاف إلى ما سبق، أنّ اتفاق المبادئ الثلاثي عام 2015، بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا، ضاعف مخاطر تشغيل "سد النهضة"، وأدى إلى تخفيض سقف التفاوض عند عدد سنوات امتلائه وحجم المياه المخزنة خلفه.
في هذه النقطة بالذات، يبدو أن هناك تفاهمًا يلوح في الأفق على الحد الأدنى المعقول، وذلك بغطاء وضمان روسيين، وهو أمر أتى في الوقت الضائع بالنسبة إلى مصر، وكان كفيلًا بتوفير فرصة العودة للمفاوضات التي كان طرفاها قد أعلنا فشلها مطلع تشرين الأول/اكتوبر.

مصر كمرتكز للتوسع الروسي في أفريقيا

ومن نافل القول إن ملف "سد النهضة" يشكل أولوية خارجية قصوى لمصر، وبخاصة بعد تعثر المفاوضات مع اثيوبيا، التي باتت مطمئنة داخليًا وخارجيًا إلى إمكانية الاستمرار في سياسة كسب الوقت، ليس فقط لاتمام بناء السد، بل أيضًا لتشغيله.
في المقابل، لم تعد مصر تمتلك من أوراق التفاوض ما يمكّنها من الوصول إلى تسوية تضمن تجنبها العطش، حرفيًا.
وهنا أتت الاستجابة الروسية للوساطة بين مصر وأثيوبيا بمثابة غطاء دولي افتقدته الأولى في جولات المفاوضات السابقة.
ولكن الأهم هو أن تفعيل هذه الوساطة يأتي كركيزة لتعزيز أدوار سياسية وتوسع اقتصادي لروسيا في أفريقيا بشكل متسارع، وقد وصل إلى مضاعفة الاستثمارات الروسية في السنوات القليلة الماضية لتبلغ أكثر من 20 مليار دولار، فضلًا عن توقيع اتفاقيات خلال القمة الأخيرة مع الدول الأفريقية، وعلى رأسها مصر، بقيمة 13 مليار دولار، ما يجعل الأخيرة بمثابة بوابة لذلك التوسع الروسي متعدد المستويات في المستقبل القريب.
يضاف إلى ما سبق، أنّ ثمار تطوير العلاقات المصرية - الروسية في جوانبها السياسية والعسكرية والأمنية، والأهم في مجالي الاقتصاد والطاقة، ستكون بمثابة نموذج يحفز باقي الدول الأفريقية لتعزيز تعاونها المتعدد المستويات مع موسكو.
وإنطلاقًا مما تبدّى في تصريحات كل من الرئيسين فلاديمير بوتين وعبد الفتاح السيسي، وبيان قمة سوتشي الأخيرة، فإنّ المقاربة الروسية - المصرية بشكلها الجديد تشترط أن تكون مصر بوابة ومرتكزًا لنفوذ روسي في أفريقيا. ولكن ذلك لا يعني أن روسيا ستكون مسؤولة عن معالجة الفشل البنيوي المصري تجاه ملف "سد النهضة".
ولكن، بجانب الدفع باتجاه العودة إلى مسار المفاوضات مع أثيوبيا، عبر توفير غطاء دولي، وكركيزة سياسية لتوسع الدور الروسي في أفريقيا، فإن موسكو ستكون قادرة على أن توفّر للقاهرة في ما يخص ملف السد الأثيوبي، "فرصة أخيرة" لتسوية تحفظ ماء وجه النظام السياسي المصري قبل الحفاظ على حقوق مصر المائية التي يقف سقفها الحالي عند حد أدنى، يتمثل في الاتفاق على سنوات ملء السد وهو أمر فني قد تتم تسويته بين القاهرة وأديس أبابا من دون تدخل روسي مباشر.
وحتى بعد استجابة كل من مصر وأثيوبيا لدعوة أميركية متأخرة للتباحث حول أزمة "سد النهضة"، فإن كلا البلدين يعي أن النقطة الفاصلة في المراوحة بين وساطة موسكو أو واشنطن ستكون مدى فاعلية أي من القوتين، وموقع مسعاهما لحل الأزمة القائمة على أجندتهما الخارجية.
حتى الآن، يبدو أن روسيا، وعلى لسان الرئيس فلاديمير بوتين، تولي الوساطة بين القاهرة وأديس أبابا أولوية أكثر من الولايات المتحدة، وذلك لدوافع وحوافز سياسية واقتصادية تتسق مع استراتيجية موسكو الخارجية.
وتبعًا لذلك، تأمل القاهرة في أن يتجاوز الدعم الروسي في ملف "سد النهضة" دور الوساطة التقليدية، لما فيه من مصلحة لموسكو على النحو السابق ذكره، والذي يضمن فاعلية للدور الروسي، على عكس الدور المتأخر وغير المضمون في فاعليته من جانب الولايات المتحدة.

بوصلة تحالفات القاهرة نحو موسكو؟

سبقت الوساطة الروسية مقاربة عامة متبادلة بين موسكو والقاهرة، جرى بناؤها على مدار السنوات الخمس الماضية في أكثر من اتجاه، سواء من خلال مشاريع الطاقة، وأبرزها مشروع محطة الضبعة النووية، أو عبر تنويع مصادر تسليح الجيش المصري بسلاح روسي، بجانب التعاون الأمني والاقتصادي الآخذ في الاتساع.
ومع ذلك، فإنّ أوجه التعاون المصري - الروسي لم تصل إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية كتلك القائمة بين مصر والولايات المتحدة، إذ تحرص القاهرة على أن تكون أوجه هذه المقاربة العسكرية والاقتصادية والأمنية محصورة بشكل ثنائي بينها وبين موسكو، بحيث لا تكون لها أية امتدادات في الشرق الأوسط أو في أفريقيا، وذلك حتى لا تتأثر علاقاتها بواشنطن سلبًا، وكي لا تغضب حلفائها الإقليميين المتوجسين من امتداد نفوذ روسيا إلى أفريقيا، والسواحل الجنوبية للبحر الأحمر تحديدًا.
يأتي ذلك في سياق تتفاوت فيه مواقف كل من الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط إزاء ملف "سد النهضة" بين عدم الاهتمام بتأثيره البالغ الضرر داخليًا وخارجيًا على "الحليف" المصري، وبين توفير الدعم المالي والسياسي لأديس أبابا، كما يجري من قبل الإمارات الساعية لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في القرن الأفريقي، ومواجهة تمدد نفوذ خصومها الإقليميين كتركيا وقطر، فضلًا عن رغبتها في استخدام هذا الملف بشكل ضاغط على مصر.

أتت الاستجابة الروسية للوساطة بين مصر وأثيوبيا كغطاء دولي افتقدته الأولى في جولات المفاوضات السابقة

أما إسرائيل، فتذهب إلى ما هو أبعد في ملف "سد النهضة"، وذلك برغم اعتماد القاهرة عليها كـ"حليف" في لعب دور لحلحلة الأزمة مع أثيوبيا، فهي تعمل جاهدة على توسيع وتوطيد نفوذها في دول حوض النيل، وفتح سوق لمبيعات الأسلحة الإسرائيلية في المجال الحيوي المصري جنوبًا، مع الإشارة إلى انّ أبرز صفقاتها كانت بيعها لأديس أبابا منظومة صواريخ دفاع جوي وإنذار مبكر لتحييد أية أمكانية لضربة جوية مصرية ضد السد.
ولا يجوز إغفال قدرة الإسرائيليين على جعل الأثيوبيين يتساهلون شريطة تفاهم القاهرة وتل أبيب على إستفادة الأخيرة من مياه النيل، وفي هذه الحالة، سيتولى الأميركيون، وتحديدا سفارتهم في أديس ابابا، "إقناع" حكومة آبي أحمد.
أمام هذا الموقف المركب والمتناقض من جانب "الحلفاء"، وانسداد أفق حل الأزمة بشكل ثنائي مع أثيوبيا، لم يكن من بد لمصر إلا أن تتعلق بقشة الوساطة الروسية، وهو ما يتطلب أن تتعزز العلاقات بين البلدين على نحو يتجاوز سقف المقاربة السابقة، ويتخطى، في بعده السياسي، حد المناورة التي تم استخدامها مرارًا من جانب القاهرة لتحسين شروط علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن في السنوات الأخيرة، وكخطة بديلة للتعنت الأميركي سواء في التسليح أو الطاقة.
لكن من غير المتوقع أن يشكل هذا الأمر أولوية دائمة ضمن استراتيجية روسيا الحالية في أفريقيا، فهناك العديد من الملفات المرشحة لأن تلعب فيها موسكو دورًا يجعلها فاعلًا سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، وربما عسكريًا، في القارة السمراء، وبالتالي فإن صلاحية الدفعة الروسية لعودة القاهرة وأديس أبابا إلى المفاوضات قد تكون محدودة بسقف زمني لا يتجاوز النصف الثاني من العام 2020، الذي من المتوقع أن يتم خلاله تشغيل "سد النهضة" بطاقته الكاملة.

«إخوان تونس» أذكى أذرع «التنظيم».. عربيًا

رجاء الحمروني

بعد مرور 8 سنوات على الإنتفاضات الشعبية العربية، انتهت تجربة معظم الإسلاميين في الحكم (ليبيا ومصر نموذجا) حتى من قبل أن تبدأ، لكنّ "حركة النهضة" التونسية، نجحت في تصدر المشهد التونسي، وأجرت المراجعات اللازمة لتقدم نموذجًا سياسيًا فريدًا من نوعه بالمقارنة مع باقي أطياف الإسلام السياسي الأخواني في العالم العربي.

أطاحت ما تسمى "ثورات الربيع العربي" بدكتاتوريات عاتية، لمصلحة فاشيات إسلامية في عدد من البلدان العربية، ما دفع الناس للخروج عليها ورفضها، بسبب محاولات الإقصاء؛ التدهور الاقتصادي؛ والاعتداء على كل أنواع الحريات.

يبدو الوضع في تونس مختلفًا تمامًا، حيث أن "حركة النهضة" الإسلامية التي تتصدر المشهد السياسي منذ "ثورة الياسمين"، تتعامل بذكاء يميزها عن بقية تنظيمات الإسلام السياسي في العالم العربي.

رسم راشد الغنوشي، زعيم "النهضة"، سياسات تتسم بالمرونة، وبينما كان التحالف والشراكة في الحكم، هو شعار المرحلة أثناء حكم الرئيس منصف المرزوقي، كان التوافق على الخطوط العريضة هو شعار مرحلة حكم الرئيس الباجي قائد السبسي.

في حقبة المرزوقي، إستندت "حركة النهضة" إلى قوة كبيرة لفرض نفسها كعنصر فاعل في المعادلة السياسية التونسية، كما إستعانت بالتيار السلفي في مواجهة معارضة رموز الدولة العميقة.

تطور في السنوات الأخيرة مفهوم "النهضة" السياسي والأيديولوجي للدولة ونظام الحكم، وذلك في خضم محاولتها تقديم مقاربة جديدة لمعادلة وجود الإسلام السياسي في السلطة. وفي موازاة ذلك، تفاعلت الحركة بحيوية مع المشهد السياسي التونسي الشديد التوتر والتقلب، وتمكنت من صياغة تحالفاتها بدقة، والخوض في التفاوض مع أكثر من جهة، بلغة توافقية وليست إقصائية، وقدمت العديد من التنازلات من أجل عدم تكرار التجربة المصرية التي أدت إلى إقصاء "الإخوان المسلمين"، وبالتالي، عودتهم إلى زمن الحظر والملاحقة والعمل السري.

شكّل اكتفاء "حركة النهضة" بالحد الأدنى من المكاسب، كلمة سر أو مرور إلى المشهد السياسي، وذلك في مواجهة حملات إعلامية وسياسية تروج لضرورة إقصائها من المشهد، وبذلك، أمكن لها أن تتجنب الصراعات والصدامات مع التيارات السياسية المناهضة للإسلام السياسي، وأن تختار لمعاركها عناوين سياسية وليس أيدولوجية، كما كانت بعض القوى ترغب في أخذها إلى غير ما هي ترغب، لكنها تبنت خطابًا يرفع شعارات الوطنية، ومكافحة الفساد، وتمكين الشعب، والحد من البطالة.

ولوحظ أن راشد الغنوشي قارب هذا التطور الملموس لأهداف وتوجهات "النهضة"، بقوله إن الدولة هي من يقع على عاتقها إدارة الشؤون الدينية في البلاد وحمايتها، أما الأحزاب، سواء كانت إسلامية أم لا، فليس من واجبها التفرغ للدين، لأن الأمر يضر بالحزب والدين معًا.

الظاهر.. والباطن

وبالرغم من هذا التطور الإيجابي، إلا أن هناك عدة إشكاليات تطرح نفسها وتحتاج إلى صياغات مختلفة. فالدهاء الذي يتمتع به الغنوشي، انعكس على أداء "النهضة"، بتبنيها خطابا عقلانيا، ساعد في إنهاء سيطرة الجناح المتشدد على الحركة، برغم معاندة ومقاومة هذا التيار، وخاصة وأنه مسؤول عن التربية والإرشاد (العمل الدعوي) في صفوف الحركة، كما عن تأهيل الكوادر الشابة وزرع الأفكار والقيم (المتطرفة بمعظمها) في عقولها.

وتنعكس صورة الإسلام السياسي السيئة في العالم على صورة "حركة النهضة"، التي تسعى إلى تغيير الاعتقاد النمطي بأن جماعات الإسلام السياسي ظاهرها رحمة، وباطنها عنف وإرهاب، وإستوجب ذلك توجيه رسائل تطمين للداخل التونسي أولا، خاصة مع تزايد القلق من إمكان سيطرتها على البرلمان والحكومة التونسيين.

ويوحي المشهد التونسي المتوتر والملتبس غداة إنتخاب قيس سعيد رئيسًا للجمهورية ورفض الأحزاب المختلفة انفراد "حركة النهضة" بتشكيل الحكومة الجديدة بأن إحتمال المواجهة ترتفع حظوظه في حال لم يتم التوصل إلى إتفاق يرضي كافة الأطراف التونسية.

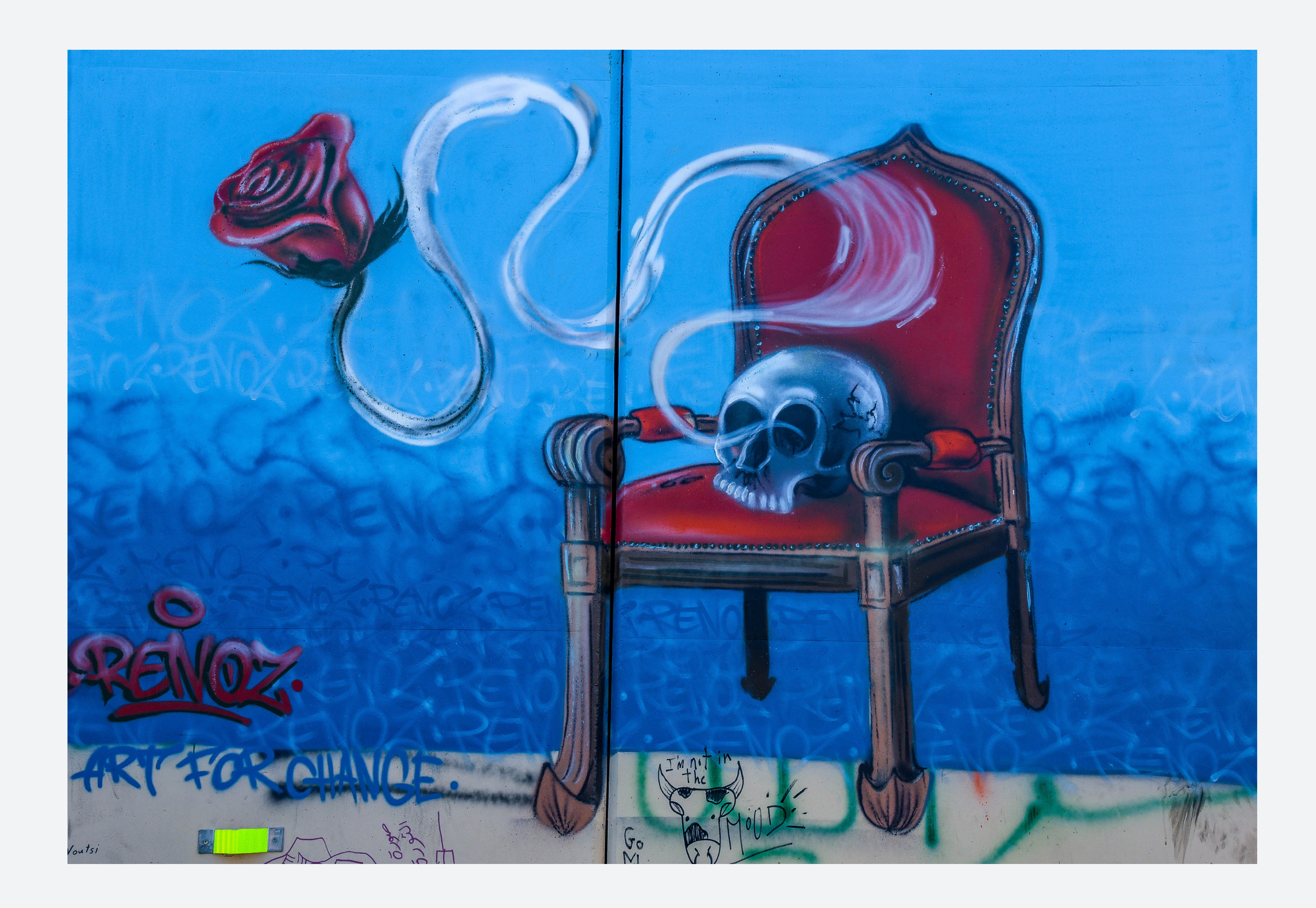
وتثير العلاقات القوية بين "حركة النهضة" وكل من تركيا وقطر القلق أيضًا، ذلك أن هاتين الدولتين تشكلان أبرز داعم مباشر للحركة الاسلامية في تونس، كما لمعظم جماعات الإسلام السياسي السني في المنطقة.

يضاف إلى عناصر القلق المذكورة، أن "إئتلاف الكرامة"، الذي حصد المرتبة الرابعة في الانتخابات البرلمانية في مطلع تشرين الأول/أكتوبر الماضي، والذي يتبنى خطابًا متشددًا وعنيفًا، قرر أن يتحالف مع "النهضة"، وهو ما يلقي بظلاله على التناقضات التي تعيشها الحركة، التي تحاول التطهر من العنف والتشدد، وفي الوقت ذاته تتحالف مع تيارات إسلامية متشددة.

مخاوف دولية وإقليمية، ترجمتها رسائل واتصالات مع قيادة «النهضة» في معرض تهنئتها بالنجاح الذي حققته في الانتخابات البرلمانية

رسائل تطمين للداخل والخارج

وأشار عضو المكتب السياسي لـ"حركة النهضة" محمد القوماني في حديث إلى "180" إلى وجود مخاوف دولية وإقليمية، ترجمتها رسائل واتصالات مع قيادة "النهضة" في معرض تهنئتها بالنجاح الذي حققته في الانتخابات



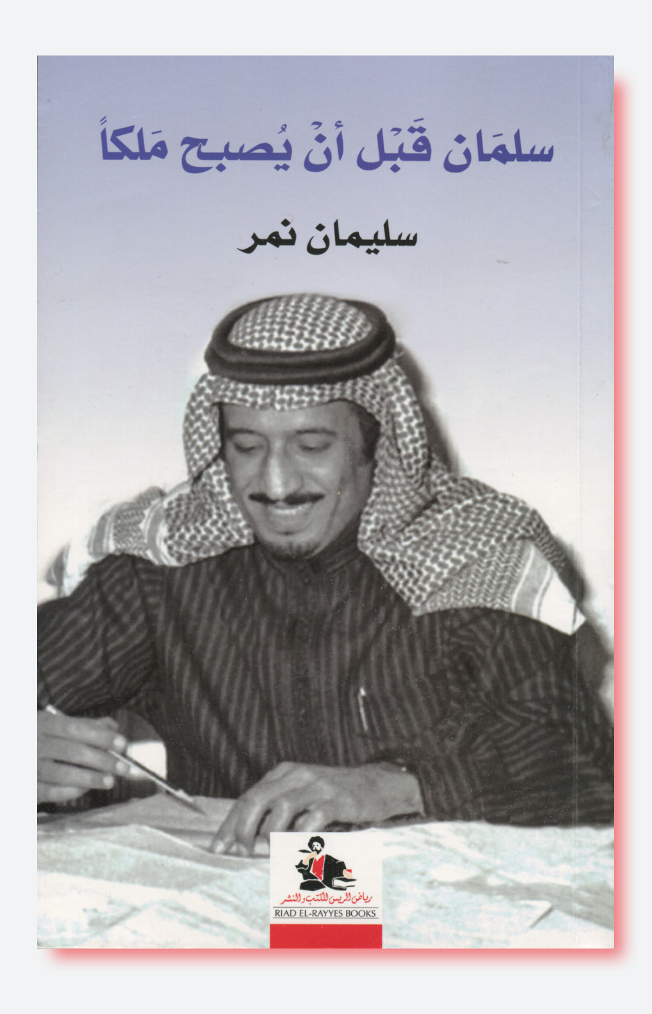
البرلمانية، ولكنها تضمنت الكثير من ملاحظات القلق.
وأضاف القوماني أن الرسائل حملت بعض عبارات القلق وعدم الارتياح لتصريحات بعض نواب "حركة النهضة" أو النواب المتحالفين معها والتي تتسم بالحدة والعنف، مشيرًا إلى أن مجلس شورى الحركة يبحث كافة الخيارات المطروحة من أجل طمأنة الجميع.
وقدمت "حركة النهضة" في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، نائب رئيسها عبد الفتاح مورو كمرشح رئاسي، وهو الرجل المفوه الهادئ الذي يتحدث بشكل عقلاني ويحسب على التيار الإصلاحي في الحركة، والذي دائما ما يقدم نفسه باعتباره رمزًا للإيمان بالتعددية الفكرية والتنوع داخل المجتمع التونسي، إلى جانب مناداته بضرورة قبول الآخر وفصل الدين عن السياسة. وبالرغم من ذلك كله، خسر مورو الانتخابات الرئاسية.
وجاء المؤتمر العاشر لـ"حركة النهضة" بعد عام ونصف من انتزاع الباجي قائد السبسي مقعد الرئاسة من منصف المرزوقي الموالي للحركة، في سياق محاولة لإرسال رسالة إيجابية مختصرة مفادها أن "النهضة" تسعى إلى فصل العمل الدعوي عن السياسي، وأنها لا تسعى إلى تغيير هوية الدولة التونسية، وذلك بعد عقود من تأسيس الحركة عام 1972 بقيادة راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، بوصفها تتبع إلى مرجعية "الإخوان المسلمين" (التنظيم العالمي) التي تضع الوصول إلى السلطة وتطبيق الشريعة الإسلامية في سلم أهدافها.

لا لإعادة الإنتخابات التشريعية

وقال النائب عن "التيار الديمقراطي" غازي الشواشي لمجلة "180" إن "مشاركة حركة النهضة في الحكم لا تعني الانفراد به، فالتيار الديمقراطي حصد 22 مقعدًا، ونحن لسنا رقمًا سهلًا في المعادلة، ونطالب بتعيين شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة، بالإضافة إلى إبعاد "النهضة" عن وزارات الداخلية والعدل".
وأضاف أن تهديد "النهضة" بإعادة الانتخابات التشريعية أمر غير مقبول، وليس في مصلحة البلاد سواء على المستوى السياسي، أو التكلفة المالية، أو حتى عزوف الناخبين عن المشاركة في الانتخابات المعادة، معتبرًا أنه يجب السعي لتفادي هذا الخيار بدلًا من التلويح به، "لأن هذا الأمر سيضر بحركة النهضة في المقام الأول لأن قطاعا كبيرا من الناخبين لن يمنحوها ثقتهم مجددًا"..
ورأى الشواشي أن "حركة النهضة" فشلت على مدى 8 سنوات من الوجود في السلطة في كافة الملفات، لذا يجب عليها أن توافق هذه المرة على تشكيل حكومة كفاءات، لأن حكومتها ستكون هشة إن شكلتها، وستواجه معارضة شرسة، لأن النزيف الاقتصادي الذي تعاني منه تونس يحتاج إلى علاج فعال وسريع.
ويعيد مسار تشكيل الحكومة التونسية والتلويح بإعادة الانتخابات التشريعية، إلى الأذهان تلك التنازلات التي أقدمت عليها "حركة النهضة" للظهور بمظهر الحركة الجديدة المنفصلة عن ماضيها المتشدد، حتى حين يتعلق الأمر بضم نساء غير محجبات إلى قوائمها الانتخابية، وهو ما يخالف المنهج "الإخواني" الذي اعتمد لفترة طويلة.
ثمة محطات مرت بها "حركة النهضة" منذ صعودها إلى السلطة غداة نجاح "ثورة الياسمين" التونسية عام 2011، وهي لم تفوت فرصة لتثبيت تجربتها والترويج لها عالميًا بأنها أول حزب له خلفية إسلامية يحكم تونس، وأنها تؤمن بالتحول الديمقراطي والتعددية.
ولم تتخل "النهضة" عن خيار التوافق مع بقية المكونات التونسية، فعلى الرغم من خسارة حليفها المرزوقي لصالح الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي المعادي للإسلام السياسي، إلا أنها شاركت حزب "نداء تونس" في الحكم من خلال حكومة الحبيب الصيد، بل شارك راشد الغنوشي في مؤتمر "نداء تونس" نفسه، فيما حضر السبسي المؤتمر العاشر لـ"حركة النهضة" وألقى كلمة أيضًا، وبعدها منحت الثقة لحكومة يوسف الشاهد وشاركت فيها.

كتاب سليمان نمر «سلمان قبل أن يصبح ملكًا»

سليمان نمر



سليمان نمر، هو أحد قلة قليلة جدا من الصحافيين العرب، ممن كانوا يرافقون الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود (قبل أن يصبح ملكًا)، في المناسبات الداخلية والجولات الخارجية، منذ أن تعرف إليه في العام 1979 وحتى توليه عرش السعودية في 23 كانون الثاني/ يناير 2015. مؤخرا، قرر سليمان نمر أن يفرج عن بعض أوراقه، فكان كتابه الأول "سلمان قبل أن يصبح ملكا"، الصادر عن دار رياض الريس للكتب والنشر، وسيكون بمتناول المهتمين قريبا. أما الموعد التالي، فهو مع كتاب ثان قيد الإعداد :"سلمان عندما أصبح ملكا". تنشر مجلة وموقع 180 الفصل العاشر والأخير من كتاب سليمان نمر، بعنوان "سلمان وأنا.. ود وإبتعاد".

تعرفت الى الأمير سلمان في شهر أيار/ مايو من عام 1979. يومها اصطحبني رئيس تحرير مجلة "المستقبل" نبيل خوري معه في زيارته للأمير في الرياض وقدمني له مراسلًا للمجلة في المملكة، فكانت بداية علاقة امتدت زهاء سبع وثلاثين سنة. وكان يمكن أن تمتدّ الى اللحظة الراهنة، لولا ان ثمة من أبعدني عنه قبل أن يصل الى سدّة الحكم بأشهر قليلة. فكان لقائي الأخير معه في مكتبه بوزارة الدفاع بمنطقة المعذر بالعاصمة خلال شهر حزيران/يونيو من عام 2014، وبعد ذلك لم تتح لي فرصة التواصل معه.

ولكوني المراسل الأجنبي الوحيد في السعودية منذ عام 1979، تاريخ تعييني مراسلًا لمجلة "المستقبل"، أتيحت لي الفرصة لأن أكون مقرّبًا من الأمير سلمان ومن وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، ولأكوّن صداقات مع معظم الأمراء والمسؤولين في المملكة ومع السفراء العرب والأجانب.

كان الزميل الراحل مطيع النونو قد سبقني من بيروت الى السعودية موفدًا من الراحل كامل مروّة، ناشر ورئيس تحرير جريدة "الحياة" اللبنانية المعروفة بتأييدها للنظام السعودي، فعُيّن مراسلًا لها في أوائل سبعينيات القرن الماضي في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز، وعمل لاحقًا مراسلًا لمجلة "الأسبوع العربي". وعند حصوله على الجنسية السعودية، اختار مطيع أن يهجر الصحافة متفرغًا لأعماله الخاصة.

وبعدما عُيّنت مراسلًا لوكالة الصحافة الفرنسية عام 1980، ومراسلًا لهيئة الإذاعة البريطانية الـ B.B.C- إذاعة لندن عام 1982، إضافة الى كوني مديرًا للمكتب الإقليمي لمجلة "المستقبل" في السعودية والخليج العربي، أصبحت على تواصل أوثق مع الأمير سلمان في زمن كانت فيه الإذاعات ووكالات الأنباء العالمية مصدر الأخبار الرئيس للسياسيين وغيرهم، في غياب "الإنترنت" ووسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية الإخبارية، ولا سيما أن الأمير سلمان يتمتع بحسّ إعلامي مرهف وإدراك سياسي جعلاه منفتحًا على

الكتّاب والصحافيين العرب. كان يطلبني بين حين وآخر ليستفسر عن خبر معيّن سمعه عبر وكالات الأنباء أو الصحف. وعلى الرغم مما اتّسمت به علاقتي معه من مودة وصداقة (لا أنكر أنني تأثرت كثيرًا بشخصية الأمير ومنهجه في التفكير والحكم على الأمور)، إلا أنها لم تتجاوز علاقة الصحفي بمسؤول رفيع المستوى من دون أن أكون مستشارًا له، كما أشاع البعض. كان هو بحاجة الى مزيد من الأخبار الموثقة، وأنا بحاجة الى معلومات تميّزني مهنيًا، فكنت أحصل منه على توضيحات بشأن مواقف المملكة وسياساتها في الداخل وعلاقاتها الخارجية.

وللإنصاف، فإنه طوال السنوات التي كنت فيها قريبًا منه، لم يطلب مني نشر أو حذف موضوع أو خبر معيّن. وأذكر أنه في العام الأول لتعارفنا (كنت يومها فقط مديرًا لمكتب مجلة "المستقبل" في الرياض) سألته عبر اتصال هاتفي عن موضوع معيّن، وعما إذا كان بمقدوري أن أنشره، فقال لي: "منذ البداية أريدك أن تستوعب أمرًا مهمًا، وهو أنك إذا سألتني أو سألت أي مسؤول سعودي آخر عن نشر أي خبر أو موضوع، فإننا سنرفض. إذًا لا تسألني وانشر ما تريد، ولديّ ثقة بأنك لن تنشر سوى ما يأتي بالخير على المملكة".

طلب المعلم ابلاغ الاميرين سلمان وسعود بإستعداد سوريا لإطلاع السعوديين على المعلومات المتوافرة بشأن إغتيال الحريري

إقالة أحمد زكي يماني

الاستثناء الوحيد، كان عندما طلب مني أن أنشر موضوعًا بخصوص إعفاء وزير النفط أحمد زكي يماني من منصبه، في عام 1996، وهو الموضوع الذي أثار ضجة في الإعلام الغربي. كان زميلنا في مجلة "المستقبل" ناصر الدين النشاشيبي قد كتب مقالًا يتضمن إشادة بالوزير، ما أثار استياء الأمير سلمان، لأنه رأى أن هذا المقال، الذي وصف اليماني بـــ"الفارس الذي ترجّل"، يُظهر الرجل وكأنه هو صانع السياسة النفطية للمملكة، فهاتفني الأمير واستدعاني الى مكتبه، وفور وصولي أخذني الى غرفة خاصة تُسمّى "المختصر" وأخذ يحدثني عن الوزير يماني، مؤكدًا أن الملك هو من يصوغ ويحدّد السياسة النفطية للبلاد، وما على الوزير إلا التنفيذ، وأن يماني تجاوز حدود الدور المسموح له، لذا أعفاه الملك من منصبه. ونظرًا لإيمانه بالعمل الصحفي وإدراكه للدور الذي تؤديه الصحافة، أوعز بتسهيل عملي في المملكة لكوني مراسلًا لوسائل إعلام عالمية، ولأن يكون لي وضع خاص يسمح بأن أذيع وأنشر أخبارًا وتقارير لم يكن يُسمح لغيري بنشرها في الصحافة السعودية.

وكنت الوحيد – ربما – الذي يُسمح له بأن يعيد تحرير خطابات الملك التي كان يلقيها باللهجة العامية، فيما كانت تعليمات وزير الإعلام علي الشاعر لوسائل الإعلام السعودية تقضي بنشر نصّ كلام الملك حرفيًا، كما يرد في وكالة الأنباء السعودية، حتى ولو كان باللهجة العامية السعودية، التي تحتاج في أحيان كثيرة لتوضيح ما يعنيه الملك.

ومن الأسباب التي زادتني قربًا الى الأمير سلمان، حسب اعتقادي، أنني كنت قادرًا على فهم ما يدور في ذهنه واستيعابه، وترجمة ما يقوله لي من كلام أو حوارات عابرة، سواء معي أو مع آخرين، ونقله الى الإعلام الخارجي من دون الإشارة إليه كمصدر. كذلك كان لصراحتي البعيدة عن المجاملة دور في حيازتي ثقته إذ كنت أصارحه بتحفظي من أيّ سياسة أو مواقف تتبناها المملكة أشعر بأنه لا يخدمها.

كنت أطلب لقاءه أو أحادثه هاتفيًا لأبلغه برؤيتي حيال موضوع معيّن، وفي معظم الأحيان كان يطلب مني أن أكتب له وجهة نظري حيال ما أطلعته عليه من معلومات تتوافر لي من خلال عملي الصحفي، وحينما كان يوعز إليّ بكتابة تقرير، كنت أعلم أنه سينقل ذلك الى الملك فهد أو الأمير سلطان.

مظلّة أمان

لا أنكر أن علاقتي بالأمير سلمان شكلت لي "مظلة أمان" خلال عملي في المملكة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أثار إنفرادي عام 1992، بنشر خبر في جريدة "الحياة" عن إعتزام المللك فهد إعلان أنظمة الحكم الثلاثة، إنزعاج الأمير وأبلغني أن الملك نفسه إستاء من نشر الخبر، فقلت له إنني ذكرت في ما نشرت "أن السعوديين ينتظرون أن يُعلن الملك فهد أنظمة الحكم الثلاثة اليوم، من دون أن أجزم الأمر". فقال لي: "ثمة غضب ملكي من تصرفك هذا، وليس بوسعي أن أفعل شيئًا بموضوعك"، فذكّرته بحديث الرسول "من اجتهد منكم فأصاب فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد"، فردّ، "إن أخبار الملك يجب أن تستقيها من وكالة الأنباء السعودية الرسمية"، وبالتالي لن يكون بمقدوري أن أدافع عنك إذا ما راجعك أحد أو جهة ما بسبب هذا الخبر"، فقلت له: "إن رفعت حمايتك عني فلن أبقى في المملكة يومًا واحدًا"، فعقب: لم يعد لي علاقة بالأمر".

كلامه هذا دفعني للتوجه الى مدير مكتبه الخاص، عساف أبو اثنين ومصارحته بالأمر، قائلًا: "أرجوك أن تُبلغ سموّ الأمير أنني قررت مغادرة المملكة لأنه ليس بمقدوري أن أستمر فيها بعدما رفع حمايته عني"، وبعدها بساعتين اتصل بي أبو اثنين، وأبلغني أن الأمير يقول لك "اطمئن وتعال عنده لتناول العشاء غدًا".

رأيه في تعدّد الزوجات

وفي مجلسه المختصر (عادة كل يوم ثلاثاء) الذي يحضره الأصدقاء المقرّبون ولا يتجاوز عددهم عشرة أشخاص، كان الحديث يأخذ طابع الخصوصية والترفيه عن النفس.

أذكر أنه في إحدى المرات عندما استضافني الأمير في بيته في جدة، بحضور الوزير الأديب غازي القصيبي، وناشر جريدة "الشرق الأوسط" هشام علي حافظ، تحدث عن تعدّد الزوجات، وكان حينها متزوجًا فقط الأميرة سلطانة السديري، فقال: "أعتقد أن الذي يجمع بين زوجتين أو أكثر في وقت واحد منافق... فكيف أول يوم يقول للأولى بحبك، وثاني يوم يقول للأخرى بحبك؟"، فقلت له: "ممكن يكون قلبه كبير ويتوسع (يتسع)"، فردّ عليّ: "خلاص نجوزك واحدة ثانية يمكن تلهيك عنّا وعن الصحافة".

كان الأمير سلمان من غير المؤيدين للزواج بأكثر من زوجة، ولا سيما أنه كان يحب ويحترم زوجته الأولى الأميرة سلطانة المعروفة بأنها "أميرة الخير"، وهي والدة أبنائه الكبار الستة (الأميران فهد وأحمد اللذان فجع بوفاتهما، والأمير الطيار سلطان – أول رائد فضاء عربي – الذي كان رئيس الهيئة العليا للسياحة والآثار، وأعفي من منصبه عام 2018، وعيّن رئيسًا للهيئة السعودية للفضاء، والأمير عبد العزيز وزير دولة للبترول والطاقة والأمير الدكتور فيصل أمير منطقة المدينة المنورة، والأميرة الدكتورة حصة).

لكن حين اشتدّ المرض على الأميرة سلطانة، طلبت منه أن يتزوّج وتزوّج بالفعل من الأميرة سارة بنت فيصل أبو اثنين السبيعي (والدة الأمير سعود)، ولكنّه طلّقها، وتزوج بعدها الأميرة فهدة بنت فلاح بن سلطان آل حثلين (والدة الأمراء محمد وتركي وخالد ونايف وبندر وراكان).

غزو الكويت

لا أذيع سرًا إذا قلت إنني نقلت وجهة نظري في بعض السياسات والمواقف التي كانت تنتهجها المملكة إبان غزو نظام صدام حسين الكويت في آب/ أغسطس من عام 1990، ردًا على المواقف المؤيدة لهذا الغزو الغاشم التي اتخذها الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والعاهل الأردني الراحل الملك الحسين بن عبد الله، ثم الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح، ونتيجة لذلك ساءت علاقات المملكة مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع الأردن واليمن والسودان أيضًا، وأخذ الإعلام السعودي يهاجم هذه الدول.

وفي هذا الشأن، أبديت رأيي بقرار وزارة الداخلية السعودية الذي يفرض أن يحصل كل يمني يقيم ويعمل في السعودية على كفيل سعودي (كان هناك استثناء لليمنيين المقيمين من هذا الشرط)، ما أدى الى تسفير نحو مليون يمني كانوا يعملون في المملكة. كانت وجهة نظري التي أبديتها للأمير سلمان تتمثل بأن هؤلاء العاملين اليمنيين تضررت مصالحهم جراء هذا القرار، وهو ما سيدفع الرئيس علي عبد الله صالح والدوائر المعادية للمملكة في اليمن – وهي متعددة – لإثارة عداء الشعب اليمني للسعودية.

ولم يخفِ الأمير سلمان استغرابه للتأييد الأردني لغزو صدام حسين الكويت ولا سيما الرأي العام الأردني،

لم يخف الامير سلمان إستغرابه للتأييد الاردني لغزو صدام حسين للكويت

ففسرت له ذلك. وبالتالي عبّرت له عن رؤيتي بأن ليس من مصلحة المملكة استعداء الأردن وقطع شعرة معاوية مع حكومته، لأسباب تتعلق بأمنها، لأنه إذا غضّت السلطات الأردنية الطرف عن مراقبة حدودها مع السعودية، سينشط مهربو المخدرات والسلاح، ما يشكل تهديدًا حقيقيًا لأمن المملكة.
وبالنسبة الى الفلسطينيين، قلت للأمير سلمان "إن اتخاذ موقف معاد لهم، سيجعل المملكة تبدو وكأنها تخلت عن الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية"، فقال لي: "إن المملكة لن تتخلى عن الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، تحت أي ظرف من الظروف".
يوم حدث الغزو العراقي للكويت في عام 1990، وقبل بدء معركة تحرير الكويت، توجه الأمير اليّ قائلًا: "المهم بالنسبة إليّ عند قيامك بمهمتك الصحافية ألا تنشر أخبارًا أو تقارير من شأنها أن تثير مخاوف المواطن السعودي، واذهب على بركة الله". إثر ذلك توجهت الى مدينة الظهران، حيث مقرّ المركز الصحفي الذي من خلاله يُعتمد الصحفيون لتغطية أخبار المعارك والتطورات العسكرية.
وفي أحد تقاريري لإذاعة الــ "بي.بي.سي" تحدثت عن سقوط صاروخ عراقي على ميناء الدمام، وبعد إذاعة التقرير بساعتين او ثلاث ساعات، اتصل بي الأمير سلمان طالبًا منّي ألا أحدد أماكن سقوط الصواريخ، حتى لا يوفر ذلك معلومات للجانب العراقي عن إحداثيات إطلاق الصواريخ".
لكن الواقعة التي كانت لها تداعيات خطيرة، هي التي تتعلق بتقرير أعددته لــــ"إذاعة لندن" بعد قيامي بجولة في مدينة الخفجي، وهي مدينة سعودية حدودية مع الكويت، وكنت الصحفي الوحيد الذي قام بهذه الجولة بصحبة القائد العسكري للمنطقة العقيد تركي الفرم.

وحين عدت الى الظهران أرسلت تقريرًا عن الوضع في مدينة الخفجي الى الإذاعة، أذيع صباحًا، ذكرت فيه "أن المدينة هادئة ولا تشهد أي مظاهر عسكرية، غير أن السكان أُجلوا خشية هجوم عراقي عليها"، وفي مساء اليوم ذاته من إذاعة تقريري، هاجمت القوات العراقية المدينة واحتلتها، فأرسل بعض زملاء المهنة تقريرًا عني الى الاستخبارات العسكرية السعودية ينبههم من تقريري في إذاعة لندن، ووصل الأمر الى حدّ اتهامي بتوفير المعلومات للعراقيين لاحتلال المدينة، فاتصل بي الأمير سلمان وحدثني عن التقرير، فسألته: ما رأي سموّك؟ فقال لي: "طبعًا أنا لا أصدق ذلك، ولكن كن حريصًا في المرّات المقبلة". فقلت له: "إن سموّك اوصيتني ألا أنشر أخبارًا تثير خوف المواطن السعودي، وبناءً على هذه التوصية ذكرت في تقريري لإذاعة لندن أن مدينة الخفجي هادئة".
وبعد تحرير الخفجي من القوات العراقية بيومين، اختار المركز الصحفي الذي أقامته وزارة الإعلام السعودية في مدينة الظهران عشرة صحافيين لتفقد المدينة، وفوجئت بأن اسمي لم يرد بينهم، وبأني مُستبعد بسبب تقريري الشهير لإذاعة لندن، فتوجهت الى المسؤول عن المركز، وهو العقيد إبراهيم شرف فأبلغني بأن هذه تعليمات وزارة الإعلام. عندها سارعت الى الاتصال بالأمير الراحل فهد بن سلمان، وكان نائبًا لأمير المنطقة الشرقية، لأخبره بما جرى، فما كان منه إلا أن اتصل بالعقيد شرف وأمره على الفور بأن أكون ضمن مجموعة الصحافيين الذين سيتوجهون الى الخفجي، وعندما توجهنا إليها، التقينا بالفريق خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة لتحرير الكويت، فأخذ يشرح لنا تفاصيل تحرير المدينة من القوات العراقية ثم بعد ذلك انفرد بي وأخبرني بأنه تلقى تقريرًا من الاستخبارات العسكرية عن رسالتي بشأن مدينة الخفجي في "إذاعة لندن"، وأنه تضمن اتهامًا لي بأني عميل لصدام حسين، وأنه ألقى بالتقرير في سلّة المهملات، ثم قال معقبًا: "إني أتابع كل زياراتك وتحركاتك وجولاتك التي تقوم بها أنت وزميلتك العجوز (يقصد فرانسواز شيبون مراسلة صحيفة لوموند الفرنسية)، وعندما كانوا يبلغونني بها – الكلام للأمير خالد – كنت أقول لهم دَعُوه".

التقدير لوكالة الصحافة الفرنسية

في الوقت الذي كان فيه الأمير سلمان يقدّر عملي مع "وكالة الصحافة الفرنسية" و"هيئة الإذاعة البريطانية" ويدرك أهميته، وأهمية كسب ودّهما من خلال مساعدة مراسلهما في عمله، كانت وزارة الإعلام السعودية لا تنظر بارتياح الى عملي مع هاتين الوسيلتين الإعلاميتين العالميتين، لأنها كانت تفضّل أن يكون مراسلهما سعوديّ الجنسية.
تجلّى تقدير الأمير سلمان لعملي، تحديدًا مع وكالة الصحافة الفرنسية، من خلال رسالة بعث بها الى إدارتها في باريس، بتاريخ العاشر من نيسان / أبريل من عام 1985، أشاد فيها بالوكالة وباهتمامها بأخبار السعودية، جاء فيها: "إن المجهود الذي تقوم به وكالة الأنباء الفرنسية لتغطية أخبار المملكة ينال تقديرنا، ونأمل أن يستمر ويتضاعف، ونود أن ننوّه بالمجهود الذي يقوم به مراسل وكالتكم في المملكة الأستاذ سليمان نمر الذي يتمتع بكامل ثقتنا، آملين أن ينعكس هذا التقدير على علاقة مراسلكم بالوكالة".

وقد أرسل الأمير سلمان هذه الرسالة عبر السفير الفرنسي بالرياض، وحازت تقديرًا كبيرًا من الوكالة، ما جعلها تعطي المزيد من الاهتمام لأخبار سموّه ولأخبار المملكة بشكل عام، وطلبوا مني العمل على فتح مكتب للوكالة في الرياض.
تعود النظرة، غير الوديّة، لوزارة الإعلام السعودية تجاهي الى أنني لم أكن بحاجة إليها كمرجع في عملي الصحفي وكمراسل في المملكة. في الواقع، كنت أرى أن وزارات الإعلام في دولنا العربية أدوات لخدمة الحاكم، وليست لخدمة الصحافيين، لذلك كنت دائمًا أبني علاقات قوية مع وزراء الخارجية، لا وزراء الإعلام.
كانت وزارة الإعلام تطلب مني أن أكون "تحت كفالتها" بموجب نظمها ولوائحها التي تنصّ على أن أيّ صحفي مراسل أجنبي أو عربي يجب أن يُعتمد منها ويكون تحت كفالتها، لكني تحاشيت ذلك، وكانت كفالتي على الصديق رفيق الحريري، رجل الأعمال الكبير في ذلك الوقت. وقد أمر الأمير سليمان إدارة جوازات الرياض بالموافقة على ذلك.

غرابة موقف وزارة الإعلام

كثيرًا ما حاولت وزارة الإعلام، عبر أجهزتها التي تُعنى بالمراسلين الصحافيين داخل المملكة، والمتمثلة بإدارة الإعلام الداخلي، عرقلة عملي الصحفي ومنعي من تغطية المناسبات المختلفة، فيما كانت إدارة الإعلام الخارجي تتفهم طبيعة عملي وتساعدني بقدر المستطاع. وعلى الرغم من ذلك، كنت أحضر هذه المناسبات وأتابعها بحكم العلاقات القوية التي بنيتها في الرياض، والأهم من ذلك هو "الخطاب" الذي حصلت عليه من الأمير سلمان "لمن يهمه الأمر"، لتسهيل عملي ومهمتي في المملكة.
وما زاد من حنق المسؤولين في وزارة الإعلام تجاهي، نجاحي في الحصول على موافقة رسمية لافتتاح مكتب لوكالة الأنباء الفرنسية بالرياض، تحت كفالة الصديق علي الشدي (وهو أحد الكتّاب الصحافيين المعروفين بالسعودية) من دون الرجوع الى وزارة الإعلام، وقد حصلنا على هذه الموافقة من وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز الذي كن يرأس المجلس الأعلى للإعلام، ويثق كثيرًا في الصديق الشدي.
كان هذا المكتب أول مكتب لوكالة أنباء عالمية يفتتح في المملكة، وتعمدت أن يكون تحت كفالة الشدي، وبعيدًا عن كفالة وزارة الإعلام، حتى لا يكون المكتب عُرضة لضغوطها، الأمر الذي كان مبعثًا لغضب الوزارة واستيائها.
وحين أبلغت وكالة الصحافة الفرنسية – إجراء روتيني – وزارة الإعلام تأكيد تعييني مديرًا لمكتبها في الرياض، عبر خطاب أرسل في الرابع من شباط/ فبراير 2004، ردّ مستشار الوزير والمشرف على الإعلام الداخلي مسفر بن سعد المسفر على طلب الوكالة بخطاب أرسله إليها بتاريخ 29 نيسان/ أبريل من العام ذاته، يطلب فيه ترشيح شخص آخر غيري بذريعة "أنني أعمل لجهات إعلامية متعددة ولست متفرغًا للوكالة".
بيد أن موقف الوكالة كان مشرّفًا وداعمًا لي، فقد أبدت رفضها لهذا الطلب، وردّ المدير الإقليمي للوكالة على خطاب الوزارة بخطاب بتاريخ العاشر من أيار/ مايو من العام نفسه، أكد فيه أن "الوكالة لم تطلب من الوزارة تعيين مدير لمكتبها في الرياض، بل فقط تثبيت السيد

منذ توليه منصب وزير الدفاع أبعد الامير سلمان كل من كانوا في الدائرة القريبة منه



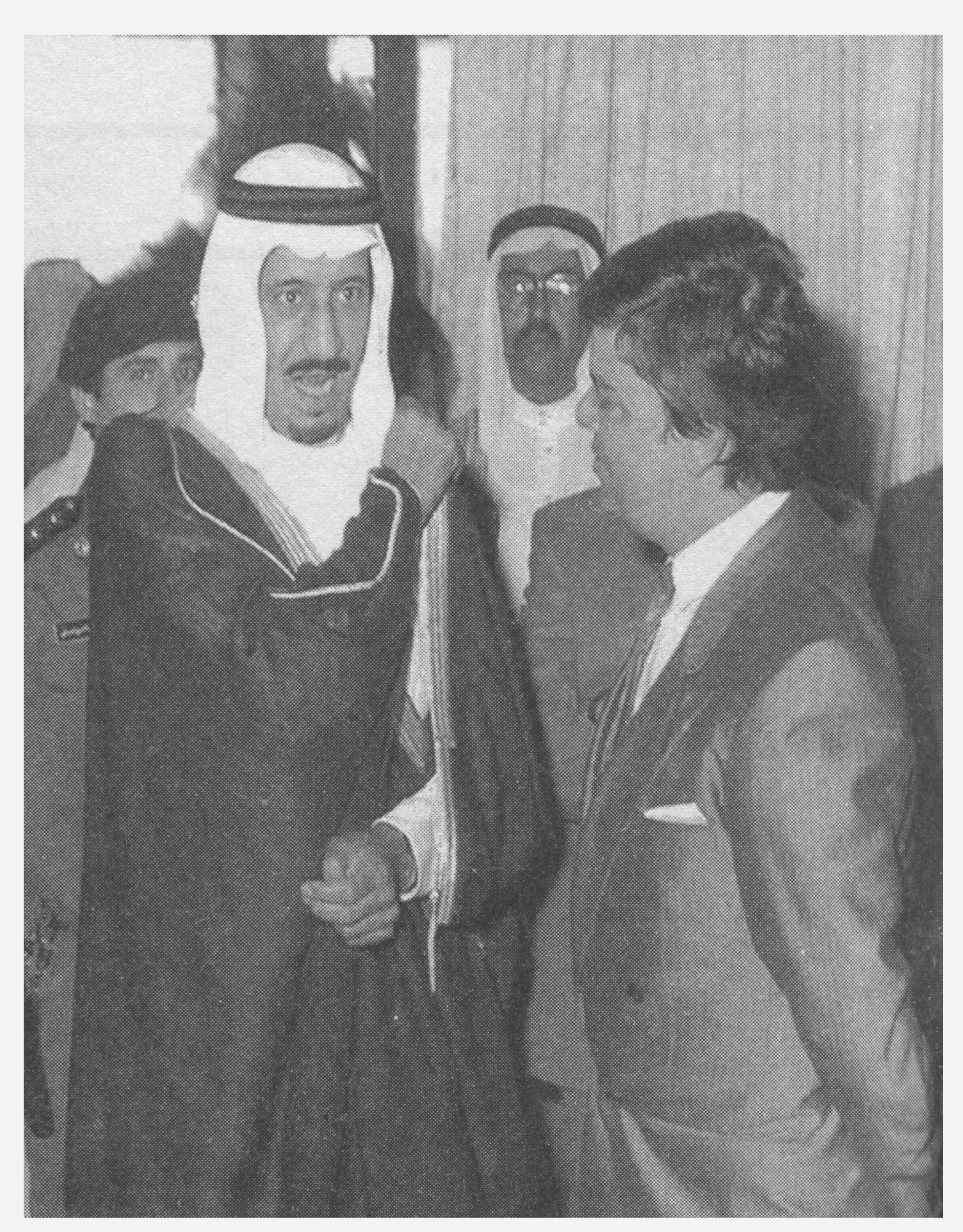
سليمان نمر بهذه الصفة لدى الوزارة".
وأضاف خطاب الوكالة الشديد اللهجة، الذي وجهه مديرها الإقليمي باري باركر: "لقد صُدمت من طلب وزارة الثقافة والإعلام منّا تغيير العاملين لدينا، ومع احترامنا الأكيد لرأيكم، اسمح لي أن أقول إنه في غير محله، وأن أذكرك بأن وكالة الصحافة الفرنسية تعمد الى تعيين الصحافيين الذين يعملون لديها في جميع أنحاء العالم حسب معاييرها. آسف أنك حاولت الضغط على بعض العاملين لدينا في هذا الموضوع، رغم أنه لا يعنيهم، وليس لديهم صلاحية التحدث فيه. كما تعلمون وتعلم السلطات المعنية، فإن السيد سليمان نمر يعمل مع الـ "ا.ف.ب" منذ أكثر من عشرين عامًا، وكان مسؤولًا عن عملها في المملكة طوال هذه الفترة، وتنوي الـــ "ا.ف.ب" الإبقاء على هذا الترتيب في المستقبل المنظور".
وحذّر المدير الإقليمي للوكالة من أنه إذا لم يجر الإسراع في اعتمادي، فإنه سيضطر الى إثارة الموضوع مع كبار المسؤولين.

إذاعة لندن

في عام 1993، تحديدًا في شهر أيار/مايو، أعطت هيئة الإذاعة البريطانية التي كنت مراسلًا لها في السعودية، اهتمامًا لافتًا للنظر للمعارض السعودي الدكتور محمد المسعري، الذي فرّ الى لندن والتجأ إليها.
وفي هذه الفترة، صادفت الأمير تركي الفيصل الذي كان يرأس آنذاك الاستخبارات العسكرية السعودية في احتفال لمؤسسة الملك الفيصل الخيرية بالرياض، وبعدما صافحته سألني عما إذا كنت مستمرًا في عملي مراسلًا لـــ "بي.بي.سي"، فأجبته بنعم، فعقب قائلًا: "لو كنت مكانك لتركتهم!". استوضحته السبب، فقال: "ألا ترى أنها – أي الإذاعة – تتبنى مواقف المسعري"، فكانت إجابتي: "وما شأني أنا؟ أنا مسؤول فقط عن التقارير التي أذيعها بصوتي، ولست مسؤولًا عمّا تذيعه من مواقف مناهضة للمملكة". لكنه استطرد قائلًا: "رغم ذلك، لو كنت مكانك لتركت العمل معها". فهمت من هذا الحديث أنه يطلب مني التوقف عن مراسلة هذه الإذاعة، فاتصلت في الليلة ذاتها بالأمير سلمان ورويت له ما حدث بيني وبين الأمير تركي الفيصل، فسألني على الفور: "هل لك مصلحة في البقاء مع الـ"بي.بي.سي؟"، فأكدت له ذلك. عندها طلب مني أن أبلغ الأمير تركي أن سلمان بن عبد العزيز يرى أن أستمر بالعمل مراسلًا لإذاعة لندن". وبالطبع، لم أتصل بالأمير تركي، لكن علمت بعد ذلك أن الأمير سلمان اتصل به. ومنذ ذلك الوقت لم تعد العلاقة قوية بيني وبين الأمير تركي، برغم أنني كنت مقربًا من شقيقه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، الذي كان مصدرًا مهمًا لي في عملي الصحفي.
وبمناسبة الحديث عن المعارض السعودي الدكتور محمد المسعري، فإن مهندسًا سعوديًا كان يتولى منصبًا رفيعًا في أمانة مدينة الرياض، سلّم على الأمير سلمان في إحدى المناسبات – وكنت أقف الى جواره – وقال له "مستهجنًا" إن سليمان نمر في رسائله لإذاعة لندن يصف المسعري بأنه الدكتور محمد المسعري".
فردّ عليه الأمير فورًا: "أوليس المسعري بدكتور؟".
علاقتي الخاصة بالأمير سلمان وبالأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، كانت مثار غيرة عدد لا يستهان به من الزملاء الإعلاميين السعوديين، لذلك كانوا يعملون على الإيقاع بيني وبينهما. وكثيرة هي الروايات والتقارير التي رفعوها ضدي لأجهزة الأمن السعودية ولوزارة الإعلام، وحتى للأمير سلمان نفسه، فضلًا عن الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في ذلك الوقت، ولكن الأمير نايف كان يردّ ببساطة على هذه الروايات والتقارير بالقول: "إنني على يقين من أن سليمان نمر يُحبنا ويحبّ المملكة، لذلك نحن نثق فيه".
كان لدي ملء الثقة بأن الأمير سلمان ومعظم المسؤولين الكبار، أمثال الأمير سلطان بن عبد العزيز والأمير سعود الفيصل، فضلًا عن الأمير محمد بن نايف، كانوا يقدّرون بدرجة عالية مشاعري الإيجابية ومحبتي لهم وللمملكة. وتأكيدًا لثقته، أعطاني الأمير سلمان في عام 1985 خطابًا منه موجهًا الى "من يهمه الأمر"، يؤكد فيه بأنني موضع ثقته ومعرفته، ويطلب تسهيل مهمتي.
وقبل ذلك بسنوات منحني خطابًا كان بمثابة تصريح اعتماد لي كصحفي ومراسل، يتضمن شهادة إمارة الرياض "بأن الأستاذ سليمان نمر – الأردني الجنسية يعمل مراسلًا ومندوبًا لمجلة "المستقبل" التي تصدر في باريس، ونأمل من الجهات المختصة تسهيل مهمته".

حرب اليمن 1994

ثمة موقف آخر من مواقفه التي دافع فيها عنّي تقديرًا منه لعملي الصحفي، فعند اندلاع الحرب بين شمال اليمن وجنوبه في عام 1994، قررت السفر الى صنعاء، لمتابعة أخبار الحرب التي سعى إليها الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح للتخلص من شركائه في الحكم (الحزب الاشتراكي)، وتحسبًا لأي اتهامات أو أقاويل يمكن أن يثيرها البعض تجاهي، لأن الموقف السعودي الرسمي والإعلامي كان مؤيدًا لجماعة "الحزب



الاشتراكي" الذين طالبوا بانفصال الجنوب، بادرت الى إبلاغ الأمير سلمان بمغادرتي الى صنعاء وليس الى عدن.
وبالفعل، كتبت وأذعت عدة تقارير عن الحرب، وبعد نحو شهر أخبرني أحد الأصدقاء – وكان مسؤولًا مهمًا بالديوان الملكي – أن علي الشاعر وزير الإعلام آنذاك، نقل الى الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران حينها، شكوى بحقي من أنصار الانفصال، وقال له محرضًا عليّ بالحرف الواحد: "إن سليمان نمر المقيم عندنا يقوم بتغطية الحرب اليمنية من صنعاء وليس من عدن التي نؤيدها، وكان الشاعر يهدف الى تأليب الأمير سلطان عليّ، فسارعت الى الاتصال بالأمير سلمان وأبلغته بالأمر، فعقّب قائلًا: "لا تهتم.. واصل عملك ولا تقلق".
إن الأمير سلمان، في حقيقة الأمر، كان يوفّر لي الحماية في عملي وفي مهماتي الصحفية، ممّن ينظرون إليّ بغيرة وحسد، حتى لا أقول بنظرة عداوة، وكثيرًا ما دافع عني عندما كانت ترد إليه تقارير بشأن ما يعتبره البعض تجاوزات من قبلي. ومن دون أن يكلفني الرد عليها، كان يتابعها ويقوم بالرد عليها، لأنه كان مدركًا أهمية كوني مراسلًا لأهم وسيلتين إعلاميتين عالميتين في المملكة، وكان متفهمًا بدرجة كبيرة أنهما تحتاجان سقفًا عاليًا من الحرية والتعاطي مع الأخبار والتقارير السياسية، بل إنه كان يتفهم كتاباتي في بعض الصحف التي كانت تتخذ موقفًا مناهضًا للسعودية، وكان يقول لي "إنه مكسب أن يكتب صديق لنا مثلك في صحف معارضة لنا" مثل صحيفة "الأسبوع" القاهرية، التي كانت تتلقى في ذلك الوقت تمويلًا من الرئيس العراقي صدام حسين، ومن بعده من العقيد الليبي معمر القذافي.
لقد كتبت في صحيفة "الأسبوع"، بدعوة من رئيس تحريرها مصطفى بكري الذي ربطتني به زمالة عمل منذ أن كان يعمل في مكتب صحيفة "الحياة" اللندنية في القاهرة، وكانت مقالاتي فيها تتناول القضايا القومية، وفي صدارتها القضية الفلسطينية.
ولأن الأمير سلمان لديه حسّ إعلامي مميّز كان يعرف أهمية أن تغطي وكالة الأنباء الفرنسيّة أحداث المملكة ومواقفها، لذا كان يوجّه بتسهيل مشاركتي في متابعة الأحداث والمؤتمرات، بالإضافة الى اصطحابي معه في زياراته، وفي بعض زيارات العاهل السعودي الراحل الملك فهد...

المواجهة مع مبارك

وفي زيارته لمصر في شهر آذار/ مارس 1987 كنت أحد صحافيين اثنين اصطحبهما معه للقائه والرئيس محمد حسني مبارك في قصر الاتحادية. وبعدما انتهى اللقاء، كنت أقف على باب غرفة الاجتماع التي خرج منها الرئيس مبارك والأمير سلمان، فسلمت على الرئيس وقدّمني له الأمير، معرّفًا: "هذا سليمان نمر مدير مكتب مجلة "المستقبل" في الرياض"، فردّ الرئيس المصري: "مجلة المستقبل بتاعة باريس إنتو اللي بتهاجموا مصر"، فأجبته: "إحنا ما بنقدر نهاجم مصر لأن لا أحد عربي يستطيع أن يهاجم مصر فهي أكبر من الجميع". فقال ضاحكًا: "أمال الكلام الهجص اللي بتكتبوه بتسميه إيه؟"، فأجبته بأدب: "نحن كتبنا في "المستقبل" ننتقد توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل التي أبعدت مصر عن محيطها العربي"، وهنا تدخل الأمير بفطنته المعهودة وقال للرئيس مبارك: "خلص أي شكوى على مجلة "المستقبل" بلّغني أنا".

ناقل رسائل

قربي من الأمير سلمان، وكذلك من الأمير سعود الفيصل، سهّل لي إقامة علاقات مع العديد من المسؤولين الخليجيين والعرب، بل حتى إن بعضهم كان حين ألتقيه يحمّلني رسائل – طبعًا غير رسمية – للأميرين.
في هذا المجال أذكر أنه في عام 1981 شاءت الصدف أن أكون أول صحفي يغطي أحداث انقلاب رئيس اليمن الجنوبي السابق علي ناصر محمد ونائبه وزير الدفاع علي عنتر، على عبد الفتاح إسماعيل، وقد قابلتهما في عدن بعد أسبوع على الانقلاب، وأبلغني الرئيس علي ناصر أنه سيعمل على بناء علاقات إيجابية مع الرياض، التي لم تكن علاقاتها جيدة مع عدن. ولتأكيد ذلك، قابلني وزير خارجية العهد الجديد الدكتور عبد العزيز الدالي، وحمّلني رسالة لنظيره السعودي الأمير سعود الفيصل، معربًا فيها عن رغبته في زيارة السعودية، وأبلغت الأمير سعود بذلك بعد عودتي الى الرياض، وبالفعل زار الدالي السعودية بعد ذلك بنحو شهرين.

مع الكباريتي

أذكر أيضًا أنني التقيت مصادفة في فندق شيراتون الدوحة في شهر كانون الأول/ديسمبر 1991، وزير الخارجية الأردني آنذاك عبد الكريم الكباريتي، وتناولت العشاء معه في جناحه، وحدثني عن أسباب زيارته لقطر في الوقت الذي لم تكن فيه العلاقات السعودية

قال لي وليد المعلم: «نحن مستعدون لأن نبلّغ السعودية بالمعلومات التي لدينا، ومستعدون لإرسال مبعوث يطلعهم على كل ما لدينا من معلومات جمعناها، وأرجو أن تبلغ الأميرين سلمان وسعود بهذا الأمر»

– القطرية على ما يرام، وطلب مني أن أنقل رسالة الى الأمير سعود الفيصل يذكّره فيها بوعد الأمير له بزيارة الأردن، التي كان يرى أنها تعزز موقفه عند الملك حسين، لأنه نجح في استعادة العلاقة مع السعودية، وقال لي بالحرف الواحد: "أبلغ الأمير سعود بأنك وعدت صديقك أبو عون بالحَلَقْ (أي زيارة الأردن) وخزّقت أنا وداني (أذناي)".
بعد عودتي اتصلت بالأمير سعود ونقلت له رسالة الكباريتي، وطلب مني أن أكتب للأمير سلمان بما حدث وكتبت للأمير سلمان بالفعل.
وبعدها بيومين اتصل بي الأمير سعود الفيصل قائلًا: "بلّغ صديقك الوزير أبو عون بأني سأزور الأردن في الأسبوع الثاني من شهر يناير المقبل"، وأبلغت الوزير الكباريتي برسالة الأمير سعود، فأبدى سروره وشكره الشديدين، وأعلمني أنه سيبلغ جلالة الملك حسين بالأمر .
وبالفعل، قام وزير الخارجية السعودي بزيارته للأردن، وكانت أول زيارة لمسؤول سعودي بعد فتور العلاقات بين الرياض وعمّان بسبب الموقف الأردني المؤيد للرئيس صدام حسين خلال أزمة غزو الكويت.
وبعدها بنحو شهرين، عيّن الملك الراحل حسين الكباريتي رئيسًا للوزراء ليرضي السعوديين، وحين اتصلت به من الرياض لأهنئه، قال لي: "كان لك فضل بذلك".

رسائل من دمشق

في هذا الصدد أذكر أيضًا أن السعودية قاطعت مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في دمشق في شهر آذار/ مارس عام 2007 على مستوى عالٍ، وأرسلت مندوبها في الجامعة العربية السفير أحمد قطان لتمثيلها، بسبب تدهور علاقات الرياض مع دمشق نتيجة الاقتناع السعودي بأن للنظام السوري علاقة بجريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.
عندما وصلت الى دمشق لمتابعة أعمال القمة العربية، التقاني وزير الخارجية السوري وليد المعلم، وهو صديق لي منذ أن كان سفيرًا لبلاده في واشنطن، فأبدى حزنه وأسفه لعدم مشاركة الأمير سعود الفيصل والملك عبد الله في هذه القمة، وحين أبلغته بحقيقة السبب والشبهات في علاقة دمشق باغتيال الرئيس رفيق الحريري، نفى بالطبع أن تكون لبلاده علاقة بالأمر، فأجبته: "السعوديون لا يصدقون ذلك، بسبب وجودكم الأمني والاستخباري القوي في لبنان. أكيد لديكم معلومات عمّن دبّر هذه الجريمة ومن يقف وراءها"، فقال لي: "نحن مستعدون لأن نبلّغ السعودية بالمعلومات التي لدينا، ومستعدون لإرسال مبعوث يطلعهم على كل ما لدينا من معلومات جمعناها، وأرجو أن تبلغ الأميرين سلمان وسعود بهذا الأمر".
وعند عودتي الى الرياض، أبلغت الأميرين سلمان وسعود بما قاله لي وزير الخارجية السوري وليد المعلم، ولاحظت أن الأمير سلمان لم يطلب مني أن أكتب له – كما جرت العادة – إذا كان يريد أن يبلغ الملك بما نقلته له، وهذا ما جعلني على يقين بأن الأمير سلمان لم يصدّق ما قاله الوزير وليد المعلم. إذ لم يكن يثق بالنظام السوري، فضلًا عن غضبه مما كان يراه من دور سوري باغتيال صديقه رفيق الحريري.
لكن بعد ذلك بفترة قصيرة وافقت الرياض على استقبال علي المملوك، أحد كبار قادة أجهزة الأمن السوري، ولم أعرف شيئًا عمّا جرى خلال هذه الزيارة.
أكتب هذه الروايات حتى أُظهر أن الصحفي الناجح والقوي وصاحب العلاقات السياسية العالية المستوى يكون محور سعي المسؤولين السياسيين للاستفادة من علاقاته مع الأطراف كافة.

هل استفدتُ ماديًا؟

هنا يتبادر الى الأذهان سؤال عن المنفعة المادية التي جنيتها من علاقاتي مع الأمير سلمان.
سؤال مشروع، لكني أؤكد أني لم أسع يومًا للاستفادة المادية من الأمير، بقدر ما كنت أشعر بالزهو والاطمئنان، حتى إنني كنت أخبر عائلتي بأنه إذا حدث لي مكروه، فإن الأمير سلمان لن يتخلى عني وعنهم، لإيماني بوفائه لأصدقائه من أجل ذلك، حرصت على ألا أحتاج الى أيّ من الأمراء أو المسؤولين السعوديين وغير السعوديين، حتى إن مدير مكتب الأمير سعود الفيصل السفير حسان الشواف، قدّم لي في إحدى المناسبات شيكًا من سموه، ولكني اعتذرت عن عدم قبوله وقلت له: "أنا لا أريد شيئًا أكثر من أن أبقى صديقًا للأمير سعود، فصداقته تساعدني على النجاح بعملي".
وأيضًا عرض عليّ وزير خارجية دولة خليجية، عبر مستشاره الصحفي، مبلغ عشرين ألف دولار "هدية" لأني كتبت عدة تقارير في "إذاعة لندن" أعادت إحياء مشكلة حدودية لبلده مع دولة مجاورة، لكني اعتذرت عن عدم قبول "الهدية"، فردّ المستشار ممازحًا: "طبعًا من يعطيه الأمير سلمان 200ألف دولار سنويًا لا يحتاج للعشرين ألفًا".
هذا كان اعتقاد الكل في السعودية والخليج، ولكن حقيقة الأمر أن الأمير سلمان كان يمنحني مبلغاً سنويًا في إطار المبالغ الممنوحة كمساعدات لأصدقائه الصحافيين العرب.
كان إيماني وشعوري بأن الأمير سلمان سيقف الى جانبي عند أي مكروه يصيبني، وأنه لن يتخلى عن مساعدتي إذا اضطرتني الظروف. ولكن شعوري هذا تغيّر بعدما أصبح وليًا للعهد، حيث شكوت له في آخر لقاء لي معه عام 2014 أنني أبحث عن عمل، وكل أملي أن يساعدني للعمل أو الكتابة في صحيفة "الشرق الأوسط" التي يملكها، كما حصل قبل ذلك عام 1994 حين تركت العمل في صحيفة "الحياة"، وعملت بتوجيه منه في جريدة "الشرق الأوسط" لنحو عام ونصف عام قبل أن أتركها بعد تسلّم عبد الرحمن الراشد رئاسة تحريرها. وحين طلبت منه دعمي للعمل ثانية في الشرق الأوسط"، أوكل الى ابنه الأمير محمد أن يلبّي مطلبي، لكن لم يحصل شيء من هذا القبيل، ولم أعد أتمكن من لقائه.

استبعادي بعد توليه العرش

في آخر مرّة التقيته بمكتبه – حين كان وليًا للعهد ووزيرًا للدفاع – كان ابنه الأمير محمد بن سلمان موجودًا، فأشار نحوي قائلًا لابنه: "سليمان من أصدقائي التاريخيين فاحرص عليه".
وبعدها لم تتح لي فرصة أن ألتقيه، وحتى عندما كنت أطلبه هاتفيًا في قصره أصبح يردّ عليّ موظف الهاتف الجديد ويسألني من أكون، ليردّ ويقول: "سموّ سيدي مش قريب من التلفون دالحين – الآن – وسنطلبك إنشاءالله"
في الحقيقة أنه منذ توليه منصب وزير الدفاع في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2011، خلفًا للأمير سلطان بن عبد العزيز، لاحظت أنه أبعد كل من كانوا في الدائرة القريبة منه خلال فترة توليه إمارة الرياض، بدءًا بعساف أبو اثنين سكرتيره ومدير مكتبه الخاص، الذي يختزن ذاكرة الأمير سلمان، وحافظ أسراره وأسرار علاقاته مع الآخرين، ولا سيما الصحافيين والإعلاميين، وانتهاء بمرافقيه الشخصيين مثل اللواء عبد الله الصحابي مرافقه العسكري، وموظفي الاتصالات في قصره، وعلى رأسهم سلطان العتيبي، وكذلك استبعد من كانوا يعتبرون أنفسهم أصدقاء له وللمملكة، وأنا منهم.
رغم انقطاع التواصل بيني وبين الأمير سلمان بعدما اعتلى العرش، ما زلت أكنّ لهذا الرجل الوفاء، وما زلت أجزم بأنه وصل في وقت متأخر الى حكم المملكة، وأنه لو تسلّم الحكم قبل عشر سنوات، لقاد علمنا العربي، ولأصبح زعيمًا عربيًا، لا ملكًا للسعودية فقط. لكن الظروف العربية المتردية في هذا الزمن أكبر من طاقته ووضعه الصحي.

كتاب «الوضع الإستراتيجي الراهن في سوريا وإنعكاساته على أمن إسرائيل»

منى سكرية



"الوضع الاستراتيجي الراهن في سوريا وانعكاساته على أمن إسرائيل ومصالحها" عنوان كتاب هو السابع في سلسلة "قضايا استراتيجية: وجهات نظر إسرائيلية"، الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت. يعالج الكتاب وجهة نظرة إسرائيل إزاء المتغيرات الأمنية والإستراتيجية في سوريا، بأقلام عدد من كبار الباحثين في معاهدها الإستراتيجية وصحفها، بالنظر إلى إنعكاس هذه المتغيرات على أمنها ومصالحها.

منذ إندلاع الأحداث في سوريا في العام2011، وما شهدته من تمتين لتحالفات إستراتيجية قديمة- جديدة، (إيران وروسيا وحزب الله)، ومن تراكيب لقوى محلية وإقليمية ودولية انخرطت في هذه الأحداث (أميركا وإسرائيل وتركيا ودول عربية وغربية وأكراد وحركات إسلامية متطرفة أمثال داعش والنصرة وغيرها...)، ثمة أسئلة طرحت وتطرح عن موقف إسرائيل من هذا المشهد؟

في هذا الكتاب، يبدو واضحًا قلق إسرائيل على أمنها القومي، وإستشعارها الخطر تحديدًا من إيران وحليفها "الركن" حزب الله في ضوء المتغيرات التي شهدتها الساحة السورية.

في القسم الأول من الكتاب الذي يحمل عنوان "الساحة الشمالية على مفترق طرق"، يرى أودي ديكل، وعنات بن حاييم، الباحثان في معهد دراسات الأمن القومي الاسرائيلي أن "هناك فجوة كبيرة بين التوقعات بشأن سوريا والواقع على الأرض"، مع تركيزهما على مقولة أنه "مع رحيل الولايات المتحدة عن الساحة السورية، ستُترك إسرائيل وحدها فى حملة إبعاد إيران ووكلائها عن سوريا. فالإتجاه المقلق بالنسبة إلى إسرائيل هو أن تفوق العناصر الداعمة للرئيس السوري بشار الأسد، يوفر أرضاً خصبة لمزيد من تحصُّن إيران في هذا البلد على طريق فرض نفسها، جنبًا إلى جنب وكلائها بقيادة حزب الله في الجنوب السوري ولبنان، وهذا يعد بمثابة

تهديد مباشر ومكثف وقوي لإسرائيل.

ويعدد الباحثان المذكوران "مخاطر التموضع الإيراني في سوريا"، من توقيع إتفاقية مشتركة للدفاع والتعاون وإستثمارها في ثلاثة مستويات في وقت واحد هي:

أولًا، بناء قدرات هجومية عسكرية ضد إسرائيل في سوريا ولبنان من خلال منظومات من الصواريخ لا سيما صواريخ أرض - أرض الدقيقة، وصواريخ بر- بحر، وطائرات من دون طيار. وتعمل إيران أيضًا على تحقيق الهدف نفسه في لبنان من خلال تزويد حزب الله بالأسلحة المتطورة؛ صواريخ دقيقة وطائرات هجومية من دون طيار، وبناء أنفاق على طول الحدود اللبنانية – الإسرائيلية. كذلك في العراق (الذي أرسلت اليه مؤخرًا صواريخ باليستية قصيرة المدى تشكل تهديدا لإسرائيل).

ثانيًا، مساعدة نظام الرئيس الأسد في بناء منظومة قوات الأمن الداخلي، على أساس ميليشيات محلية ووطنية تخضع له وللسيطرة الإيرانية.

ثالثًا، العمل على تعزيز "المحور الشيعي" جزئيًا من خلال توسيع النفوذ الشيعي في سوريا.

يلخص ما ورد في هذه المقالة قلق إسرائيل على أمنها القومي إذ يقول الباحثان ديكل وبن حاييم: "في الخلاصة من الممكن أن يستوجب على إسرائيل في سنة 2019 أن تعالج أو أقله أن تنظر في سبعة تحديات مركزية في سوريا والساحة الشمالية الكبرى:

أولًا، لن تعود سوريا إلى سابق عهدها، وقد يكون نموذج الحكم أكثر صعوبة على السكان السنّة وخصوم النظام بل ربما أكثر تطرفًا من الماضي.

ثانيًا، لن تنجح روسيا في تثبيت نظام مستقر وفعّال في جميع أنحاء سوريا ومعالجة مشكلات البلد كافة.

ثالثًا، إن خروج الولايات المتحدة من الساحة هو قبول ضمني بنظام الأسد والنفوذ الإيراني في سوريا.

رابعًا، ستواصل إيران وحزب الله تعزيز وضعهما العسكري في سوريا ولبنان. ولا أحد يستطيع إخراج إيران من سوريا، حتى لو تمكنت إسرائيل من تأخير وتعطيل عملية التموضع باستخدام القوة العسكرية.

خامسًا، سيكون مجال إسرائيل للعمل في سوريا محدودًا أكثر، وإذا قررت إعادة توجيه الجهود نحو إحباط مشروع حزب الله بشأن صواريخ أرض - أرض الدقيقة في لبنان وقدراته الهجومية الأخرى، فإن هذا سيزيد في خطر التصعيد على الجبهة اللبنانية، الأمر الذي يمكن أن يمتد إلى جميع أنحاء الساحة الشمالية، أي لبنان وسوريا معًا.

سادسًا، عدم وجود المصادر أو الموارد الداخلية أو الخارجية الضرورية لإعادة إعمار سوريا.

سابعًا، لن تنجح القنوات السياسية وخصوصًا آستانا وجنيف في ردم الفجوات الهائلة بين جميع الأطراف المتشددة، أو بين القوى الإقليمية والعالمية المنخرطة في أحداث سوريا.

تدخل إيران وحزب الله

في القسم الثاني من الكتاب، الذي يحمل عنوان : "تدخل إيران وحزب الله وردة الفعل الإسرائيلية" هناك

إفرايم كام: «حزب الله تكبّد خسائر أثناء قتاله في سوريا، لكنه اكتسب خبرة عسكرية قد تفيده في اي قتال مع اسرائيل»

تركيز على إيران ودورها في سوريا. يتحدث إفرايم كام، كبير باحثي معهد الأمن القومي الاسرائيلي في جامعة تل أبيب، عن "التدخل العسكري الإيراني في سوريا: نظرة مستقبلية"، فيقول "إن إحدى المسائل الأمنية المركزية التي تشغل مختلف الأجهزة الأمنية الاسرائيلية، هي إحتمال إستغلال إيران مشاركة قواتها وقوات حلفائها في القتال الدائر في سوريا من أجل تكريس وجود عسكري طويل الأمد في سوريا وعلى مقربة من الحدود مع إسرائيل خاصة".

ويعالج الكاتب النفوذ الإيراني المستقبلي، بطرحه السؤال التالي: "هل سيكون نظام الأسد معنيًا بإستمرار الوجود العسكري الإيراني في سوريا لفترة طويلة، أم أنه سيفضّل في مرحلة ما زواله أو تقليصه إلى أقصى حد ممكن على الأقل، كي لا يكون مكبلًا بالإرادة الإيرانية زيادة عن اللزوم"؟ ويسلط الباحث الضوء على "مستقبل التدخل الإيراني في سوريا: نقاط القوة ومكامن الضعف"، ليستنتج أنه "خلال أعوام طويلة وخصوصًا بعد حرب لبنان الثانية، نجحت إسرائيل في إيجاد حالة من الردع القوي جدًا في مقابل حزب الله".

وكما في المقالتين السابقتين، يكتب الباحثان أودي كيتل وعاميت فالنسي عن "التهديد الإيراني في سوريا: ما مدى خطورته"، فيخلصان إلى أن "إسرائيل تنظر بقلق إلى التمركز الإيراني في سوريا، ففي القدس، لا يكتفون بالتعهدات الروسية بإبعاد القوات الشيعية التابعة للقيادة الإيرانية عن هضبة الجولان". ويركز الباحثان على تعداد ما يسميانه ميليشيات إيران الشيعية في سوريا، ويقولان في هذا المجال إن "الذي يجري تداوله مؤخرًا هو تشكيل وحدات من المتطوعين لتحرير هضبة الجولان تقوم بعمليات حرب عصابات عسكرية على الحدود، وتزعزع إستقرار الأردن، وتفتح جبهة سوريا في سيناريو نشوب حرب بين اسرائيل

وحزب الله إلى جانب الميليشيات الشيعية في جنوب سوريا تحت غطاء التعاون مع الجيش السوري الموالي للرئيس بشار الأسد، وذلك على مسافة تسمح بالوصول سريعًا إلى منطقة الحدود في هضبة الجولان، الأمر الذي من شأنه إيجاد جبهة إضافية في المواجهة المحتملة بين حزب الله وإسرائيل، في موازاة الجبهة اللبنانية، وهذا ما لا تريده إسرائيل، مما يقتضي – حسب الكاتبين - "توفير رد متشابك يتضمن مكونات من قوة ناعمة وقوية، عمليات مستقلة، التعاون مع لاعبين من القوى العظمى والإقليمية ومن القوى الداخلية السورية، إقناع الإدارة الأميركية بضرورة إقامة فاصل في الهلال الشيعي ودعم حكومة العراق". وينصح الباحثان الاسرائيليان "بالإستثمار الإسرائيلي في تعزيز الصلات بالقوى السنية والدرزية والكردية في الداخل السوري وتوثيقها، بهدف تحدي الوجود الإيراني من النواحي السياسية والإقتصادية والعسكرية، وتبني موقف واضح من مسألة مستقبل سوريا يتضمن تأييدًا للتحرك الروسي في اتجاه حل يستند إلى هيئة فيدرالية تتلاءم مع موازين القوى الداخلية في البلد، وبذلك يمكن لجم سعي إيران للهيمنة على سوريا".

رباط ثلاثي لا ينكسر

يضم القسم الثالث من الكتاب مقالات بعنوان "إيران - روسيا - سوريا: رباط ثلاثي لا ينكسر بسرعة". يشدد الكاتب إفرايم كام، على أن "الوجود العسكري لإيران ووكلائها في سوريا يشكل تهديدًا لإسرائيل"، مع إشارته إلى أن "حزب الله تكبّد خسائر فادحة نسبيًا في أثناء قتاله في سوريا، لكنه في الوقت نفسه اكتسب خبرة عسكرية مهمة، يمكن أن تكون مفيدة في أي قتال قد ينشب في المستقبل ضد إسرائيل، كذلك هو الحال بالنسبة لإيران التي اكتسبت خبرة قتالية مهمة".

من جهته، كتب الباحث في معهد السياسة والاستراتيجية في هرتسيليا إيلي كرمون عن "روسيا في الشرق الأوسط - الصلة السّنية"، فرأى "أن روسيا الآن هي في وضع من القوة يؤهلها لأن تكون وسيطًا للسلام في بعض المناطق، وللمشاركة في الحفاظ على الاستقرار في الشرق الاوسط، وهو الاستقرار الذي يخدم بصورة رئيسية مصالحها وأهدافها الكبرى". ويضيف أن "أولويات موسكو الحالية تشمل هندسة إتفاق سلام سوري، وتوسيع العلاقات مع إيران، وتعزيز العلاقات مع مصر والعراق والأكراد (في كل من سوريا والعراق) ودول الخليج وغيرها من الدول العربية السنية، والبقاء على إتصال وثيق بإسرائيل. وبالتالي فإن الدوافع الرئيسية لسياسات الكرملين في الشرق الأوسط هي دوافع جيوسياسية".

وفي مقالة بعنوان "الأزمة الروسية - الإسرائيلية بشأن سوريا تفتقر إلى استراتيجية مخرج"، يعالج يعقوب لابين الباحث في معهد "بيغن-السادات" للدراسات الاستراتيجية العلاقة بين روسيا وإسرائيل حول سوريا. ويقول "إن المصالح الإسرائيلية والروسية بدأت تتصادم وتتعارض في سوريا، فالموقف الروسي الجديد مناوىء للحملة الإسرائيلية ضد إيران، وبالتالي

أودي ديكل: «مع رحيل أميركا عن الساحة السورية، ستُترك إسرائيل وحدها في حملة إبعاد إيران ووكلائها عن سوريا»

فإن موسكو والقدس لم تتمكنا حتى الآن من نزع فتيل الأزمة"، معتبرًا "أن التطور الوحيد الذي يبدو أنه قد ينزع فتيل الأزمة الإسرائيلية - الروسية سيكون إنسحابًا إيرانيًا من سوريا".
أما تسفي برئيل المعلق السياسي في صحيفة "هآرتس"، فكتب تحت عنوان "بعد الإنتصار الكبير في سوريا: بوتين يواجه حقل الغام دبلوماسيا".

خوذ بيضاء وأعلام صفراء

حمل القسم الرابع من الكتاب عنوان "تدخل إسرائيلي مُعلن"، وقد تضمن ثلاث مقالات، أبرزها ما كتبه نير بومس الباحث في مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط، بعنوان "خوذ بيضاء وأعلام صفراء: نهاية حملة "جيرة حسنة". المهم في ما كتبه أنه يؤكد ما يتردد عن دعم إسرائيلي لجماعة الخوذ البيضاء في الأحداث السورية، وعن دعم أميركي تجلى بتبرع الرئيس دونالد ترامب لهؤلاء مؤخرًا بمبلغ 4 مليون ونصف المليون دولار.
كتب نير بومس أن حملة المساعدات التي نظمها الجيش الإسرائيلي في جنوب سوريا، بلغت نهايتها في أواخر تموز/ يوليو من العام 2018، حين نجح الجيش الإسرائيلي في عتم الليل، وبعد أسابيع من التنسيق، في إجلاء بضع مئات من أعضاء "الخوذ البيضاء" (وهي منظمة الإنقاذ السورية التي إشتهرت بتقاريرها عن إستخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية). فمن تم إجلاؤهم بعد التعرف عليهم بالإسم وفق لوائح أُعدّت مسبقًا نُقلوا إلى الأردن ومن هناك إلى كندا وبريطانيا والمانيا، وهي الدول التي وافقت على إستقبالهم. وكانت عملية الإنقاذ هذه التي تمت في إطار عملية "جيرة حسنة" إلى حد كبير بمثابة "أغنية البجعة"وهو إسم الوحدة (العسكرية) التي أدارت عمليات الجيش الإسرائيلي في سوريا.
ويضيف الكاتب: "حظيت عملية "الخوذ البيضاء" خلافًا لعمليات إجلاء سابقة نفّذها الجيش الإسرائيلي بأصداء إعلامية واسعة تخللها بعض الأصوات المنتقدة سواء من أعضاء المنظمة أنفسهم أو من المتمردين السوريين الذين إدّعوا أن إسرائيل تخلّت عنهم".

ويشير الكاتب إلى أن "إسرائيل أعلنت أنها مستعدة للقيام بمهمة إنسانية لمساعدة المواطنين السوريين في الجنوب، علمًا بأن نشاطها في الجنوب شمل تقديم مساعدات عملية لوحدات المتمردين، إلى جانب توزيع الأغذية والمعونات الطبية".
في أعقاب إغلاق المديرية وإنتهاء العمليات الإنسانية، سمح الجيش الإسرائيلي بنشر بعض التفصيلات بشأن حجم المساعدات والعمليات العابرة للحدود. منها أن أكثر من 5000 جريح سوري تلقوا العلاج الطبي في إسرائيل، وبعضهم بقي فيها أشهرًا طويلة لاحقة للتأهيل. وتم افتتاح نحو 15 عيادة ميدانية في الجانب السوري من الحدود بمساعدة إسرائيلية، بينها العيادة النهارية "مازور لدخ" أو "علاج للمتألم"، وهو إسم مستعار من إسم المستشفى الذي يقال إنه أنشىء في القدس القديمة في القرن التاسع عشر وبقي فيها حتى مطلع القرن الحادي والعشرين." وقد عمل هذا المستشفى نحو سنة كاملة وقدم العلاج الطبي لنحو 7000 جريح سوري، فضلًا عن مستشفى الولادة في بريقة (وهي قرية سوريا في الجولان- المترجم) وعيادة أخرى في جباتا الخشب (وهي قرية سوريا في محافظة القنيطرة في الجولان- المترجم). كما نظمت إسرائيل حملات "زيارة طبيب" التي جرى في إطارها نقل ما يزيد على 1300 طفل سوري ومعالجتهم في المستشفيات الإسرائيلية. وشاركت في هذه الحملات المستشفيات الإسرائيلية في الشمال، التي إستقبلت أطفالا من منطقة القنيطرة والجنوب السوري، خلال الليل، ثم أعيدوا في أغلبيتهم، إلى بيوتهم في اليوم التالي بعد تلقيهم العلاجات الطبية اللازمة.
يشير الكاتب الى أن منطقة الجنوب كانت الأقل تأثرا بالسياسات الإيرانية ونشاطات حزب الله، والتي بدأت تتسع وتتصاعد مع تراجع سيطرة قوات المتمردين على معاقلهم حتى إنحسارها أواخر سنة 2017. ويرى أن ثمة عامل آخرعجّل في إنحسار سيطرة المتمردين هو التغيير الديموغرافي الذي شهدته المنطقة، و تراجع حجم الكتلة السنية، التي كانت تشكل أغلبية السكان، جراء موجات الهروب الجماعي وإرتفاع أعداد الجرحى والقتلى في صفوفها. ويتابع أن الجيش السوري عاد إبتداء من تموز/ يوليو 2018 بالتدريج إلى مواقعه القديمة في جنوب سوريا، مع فارق أن الألوية السوريا باتت اليوم مدعومة من ميليشيات موالية لإيران، تتموضع على بعد نحو 40 كيلومترًا في معسكرات حول مدينة دمشق، بينما ينشط رجال الإستخبارات التابعون للحرس الثوري الإيراني إنطلاقا من التلال البركانية المرتفعة الخاضعة لسيطرة الجيش السوري.

ترامب "الحائط المائل"

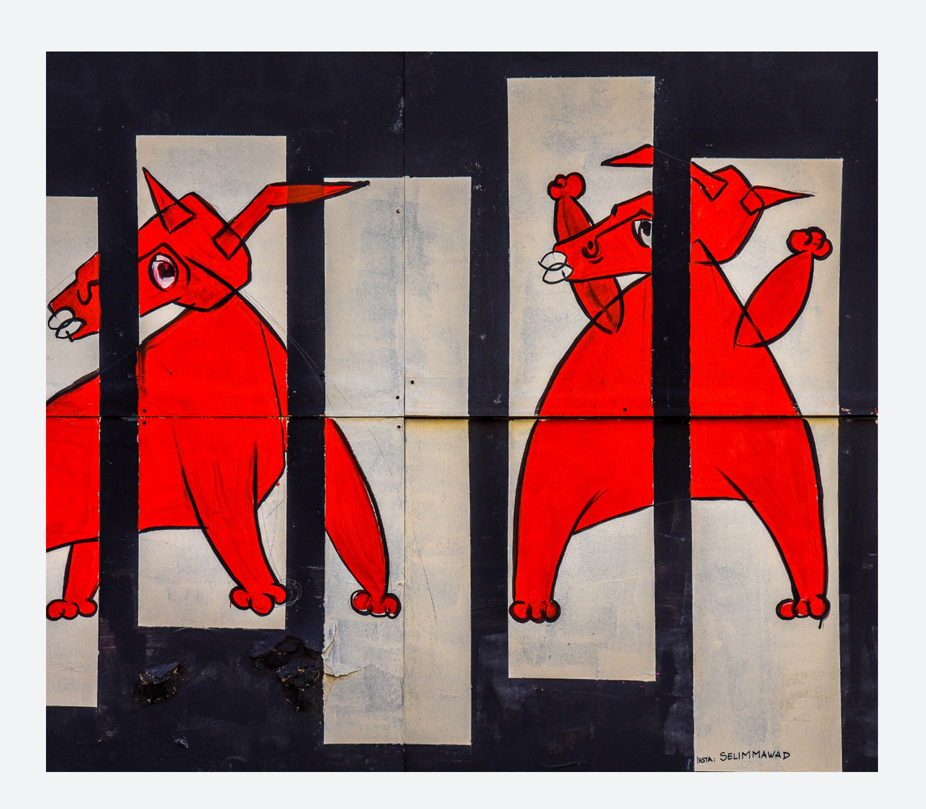
القسم الخامس من الكتاب حمل عنوان "التدخل الأميركي - قرار الإنسحاب"، وتضمن مقالتين الأولى، بعنوان "قرار الولايات المتحدة بسحب قواتها من سوريا: الدلالات بالنسبة إلى إسرائيل" للباحثين إلداد شافيط وأودي ديكل، والثانية، بعنوان "بعد الانسحاب الأميركي من سوريا: إبعاد الإيرانيين عن المنطقة لا يلوح في الأفق" للمحلل العسكري في صحية "هآرتس" عاموس هرئيل.

لقد كانت إيران وخطرها على إسرائيل حاضرة في المقالتين توجسًا وريبة. إذ يعتبر شافيط وديكل أن "الخطوة الأميركية بالانسحاب تخدم إيران التي يُعدّ أحد أهدافها الإستراتيجية تقليص الوجود الأميركي قدر الإمكان في الشرق الأوسط، وبصورة خاصة في سوريا"، ويشيران إلى أن "إسرائيل بقيت وحدها في المعركة ضد تمركز إيران في سوريا، وأكثر ما يمكن أن تحصل عليه هو دعم سياسي من الولايات المتحدة في إدارة النزاع".
أما هرئيل، فقد نَضَحَت من مقالته مشاعر الغضب من قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من سوريا فكتب بلهجة التهكّم: "من هو الحكيم الذي يستطيع أن يعرف السبب وراء قرار ترامب هذا؟ هل كان نتيجة أمر ما شاهده على شبكة "فوكس نيوز" التي يمضي جزءًا غير قليل من وقته في متابعة برامجها؟ أم أنه ربما أراد حرف النقاش الإعلامي سريعًا إلى موضوع آخر بعد أسبوع مأسوي بدا فيه كأن الحلقات تستحكم عليه أكثر فأكثر؟ أم ربما تذكّر وعده الإنتخابي بأن يعيد إلى أميركا هيبتها وعظمتها من خلال تقليص توظيفاتها في حروب بعيدة عن حدودها أيضًا"؟.
ويضيف "بالنسبة إلى إسرائيل، ثمة إستنتاج فوري وعبرة بعيدة المدى بهذا الشأن، هو أن التطلع إلى إبعاد القوات الإيرانية والميليشيات الشيعية عن سوريا لن يتحقق خلال الفترة القريبة المقبلة، إذ يتضح أن روسيا قطعت لإسرائيل وعودًا وهمية تتبدد بعد مضي ستة أشهر فقط، بينما لا تبدي الولايات المتحدة أي حماسة لتقديم المساعدة"، واصفًا ترامب بأنه أصبح "حائطًا مائلًا لا يمكن الاتكاء عليه، حتى لو ظل يبدي تعاطفًا كبيرًا تجاه إسرائيل"، مقارنًا "خيبة الأمل الإسرائيلية بأنها مسألة صغيرة نسبيًا إذا ما قورنت بالخيانة التي يشعر بها الأكراد الذين قدموا آلاف الضحايا من مقاتليهم من أجل دعم المعركة الأميركية ضد داعش، والذين سيبقون من دون أي ظهر عسكري سوري". ويستنتج أن "التوقعات التي صدرت عن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، والتي قالت إن روسيا ستغرق في المستنقع السوري الذي سيكون بمثابة فيتنام لها، تبددت جميعها أدراج الرياح".
وإذ تناول القسم السادس عنوان "الدولة السورية"، والقسم السابع عنوان "مستقبل سوريا"، فإن لتساؤل نائب رئيس جامعة تل أبيب في مقالته "لماذا إنتصر بشار في الحرب السوريا" ميزة مختلفة قد يجدها المتابع في مقالة الباحثين عنات بن حاييم وروب غايست بنفولد من أن "الهدف الإسرائيلي في هذا الوقت هو عرقلة ترسُّخ إيران ووكلائها في سوريا، ومنع تطوير ونقل القدرات الاستراتيجية والبنى التحتية العسكرية المتقدمة إلى الحكومة السورية أو حزب الله"، مستشرفًا أن "مستقبل سوريا هو في توزيع القوى العسكرية على الأرض".
*** كتاب "الوضع الاستراتيجي الراهن في سوريا وانعكاساته على أمن إسرائيل ومصالحها" الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، إشراف وتحرير أحمد خليفة، إعداد رندة حيدر، ترجمة عدد من المختصين، وتقديم العميد الركن السابق في الجيش اللبناني الدكتور هشام جابر.**

(*) صحافية لبنانية

عن كتابة تاريخ الفـترة الصليبية: الحاضر كمؤسـس لذاكرة الماضي

سليمان مراد



تعـرف الحقبـة التاريخيـة الواقعـة بيـن أواخـر القـرن الحـادي عشـر ومنتصـف القـرن الرابـع عشـر للميـلاد بحقبـة الحـروب الصليبيّـة، وهـذه التسـمية تُعطـي فكـرة خاطئـة جـدًّا عنهـا. لا يمكـن إنـكار أنّهـا شـهدت صراعـا مريـرا بيـن المسـلمين والفرنجـة، ولكـن ثمـة أبعـاد أخـرى لهـا.

في سنة 1218، وبعد جهد جبّار للبابا إنوسانت الثالث (1198-1216) وخليفته البابا أونوريوس الثالث (1216-1227) لتحفيز أو إجبار الملوك والأمراء الأوروبيين على الانضمام إلى حملة صليبيّة جديدة غايتها تحرير مدينة القدس وإرجاعها إلى حضن الكنيسة، وصلت فلول جيوش الصليبيين إلى سواحل فلسطين. كان هدفهم الأولّ احتلال عسقلان واستخدامها للانقضاض على مصر، إذ كانت قناعتهم أنّ احتلال مصر يؤدّي إلى انهيار الدولة الأيوبيّة، فيصبح استرجاع القدس والأهمّ الاحتفاظ بها مهمّة يسيرة.

عند وصول الصليبيين إلى مشارف عسقلان، أرسل الملك المعظّم، حاكم دمشق والشام وأخ السلطان الأيوبي الملك الكامل، إلى مستشاره المقرّب سبط إبن الجوزي يأمره بحث الدمشقيين على الجهاد والإتيان بهم إليه في عسقلان لمحاربة الفرنجة. ألقى سبط ابن الجوزي خطبة نارية في الجامع الأموي عن الجهاد وميزاته وما يحصّله المجاهدون من ثواب في الدنيا والآخرة، فعلا التكبير من الحشد العظيم الذي اكتظّ في المسجد الضخم موافقًا ومهللًا. ولكن ما إن انتهى من خطبته النارية ونزل عن المنبر حتّى انفك من حوله الجمهور العريض وبقي سبط ابن الجوزي وحيدًا غير مصدّق. بعد كلّ هذا الجهد الذي بذله وتهليل الناس له، لم يبقَ منهم رجل ليذهب معه إلى عسقلان. ركب بغلته وتوجّه إلى سيّده المعظم الذي كان ينتظر بفارغ الصبر الحشود الشاميّة تتقاطر إليه من كلّ حدب وصوب. صعق الملك بوصول سبط ابن الجوزي يدًا إلى الوراء ويدًا إلى الأمام (كما يقال في اللهجة اللبنانية). سأله: أين أهل دمشق؟ فأجابه: أهل دمشق يحبّون سماع الخطب عن الجهاد، لكن المجاهدة ليست من شأنهم!

هذه القصة ليست فريدة، فالمسلمون تاريخيًّا لم يكن لهم ود تجاه الجهاد، ونجد لهذا أمثالًا كثيرة في التاريخ الإسلامي، وحتّى في القرآن حيث يتوعّد الله تكرارًا أتباع النبي محمّد بعقاب مرير لتقاعسهم عن جهاد المشركين (سورة التوبة مثلًا).

لم تكن الحملات الصليبية مجرد كر وفر عسكري بين الفرنجة والمسلمين، بل شهدت أيضًا كثيرًا من التبادل التجاري والعلمي؛ تحالفات سياسية وعسكرية ضدّ عدو مشترك أكان مسلمًا أم فرنجيًا. مثلًا، في سنة 1148، قاد ملك الألمان ما تعرف بالحملة الصليبيّة الثانية وكان هدفها الأساس مدينة الرها (أو اديسّا، وهي أورفا في تركيا اليوم). ما إن وصل إلى عكّا حتّى أقنعه الفرنجة المحليّون بأن يهاجم دمشق التي هي عقدة السبحة في الشرق؛ إذا سقطت دمشق يسقط كل ما في الشام وبلاد الجزيرة. فكانت الحملة على دمشق التي استمرتّ بضعة

أيام ولم تحقّق مبتغاها، إذ صمد أهلها بوجه حصار الفرنجة (والذاكرة الشعبية في بلاد الشام تروي طرفة عنها مفادها أنّ زاد الفرنجة نفدَ، فبحثوا في غوطة دمشق عمّا يأكلوه وكان موسم المشمش، فأكلوا عن جوع حتّى اتخموا، فأصابهم داء الإسهال فوهنوا ولم يقدروا على القتال فعادوا إلى فلسطين، ومرارة الهزيمة بدّلت حلاوة المشمش. فاستيقظ أهل دمشق ليجدوا أنّ الفرنجة قد رحلوا وتركوا خلفهم متاعهم وسلاحهم، فنهبوه كلّه).
لكن لم تمضِ أسابيع قليلة على هذه الحادثة حتّى سارع حاكم دمشق معين الدين أُنُر والسلطان نور الدين لنجدة كونت طرابلس ريموند الثاني في أيلول 1148 والذي كان في صراع مع غريمه الصليبي بيرتراند التولوزي، فكانت معركة شارك فيها المسلمون والفرنجة جنبًا إلى جنب ضد رهط آخر من الفرنجة.
كذلك يروي لنا الرحّالة ابن جبير عند مروره من دمشق إلى عكّا عن قرى ومزارع لا يمكن تعدادها يقطنها مسلمون يعيشون بسلام مع الفرنجة، وهو شيء أزعجه كثيرًا إذ

- فرنسوا ميشو (Joseph-François Michaud) وكتابه الكبير "تاريخ الصليبيين" الذي نشرت أجزاؤه بين 1820 و1840. وهناك اتّجاه أوروبي آخر، نقيض لهذا، أخذ مفهومه للتاريخ من فكر عصر التنوير (Enlightenment) أو كان مولعًا بما يعرف بالرومنسية المشرقية (Oriental Romanticism). فقرأ تاريخ الصليبيين كحروب عبثية بربرية أججها الدين والتعصب والعنجهية الذكورية. لذلك نجد مثلا كتاب "التعويذة" (The Talisman) لوالتر سكوت (Sir Walter Scott) الذي طبع في سنة 1825 والذي استلهم منه عملاق الصناعة السينمائية الأمريكية سيسِل ديميل (Cecil B. DeMille) فيلمه الكبير "الصليبيون" في سنة 1935.

والفلسطيني، الخ، بصرف النظر عن أنّ هذه البلدان لم تكن موجودة كدول آنذاك، وأنّ معظم سكانها الحاليين لم يكونوا فيها أصلًا، بمعنى أنّ أجدادهم إنتقلوا إلى هذه الأماكن بعد تلك الأحداث بكثير، ومع ذلك، فهِموا تلك الأحداث كجزء من تاريخهم.
وهناك عامل إضافي يجب ذكره هو ولع مجتمعاتنا الحديثة بالعنف والحروب، بعكس ما نتشدق به عن مبادئ السلام والعيش المشترك والحرية. وهذا ينطبق خصوصًا على الفترة الصليبية، إذ أننا ندرسها من أجل "معرفة" العنف والصراع الملحمي الذي حصل بين المسلمين والمسيحيين، بين العرب والأوروبيين، بين

لم تكن الحملات الصليبية مجرد كر وفر بين الفرنجة والمسلمين، بل شهدت أيضًا كثيرًا من التبادلات

برأيه أن المسلم الحقيقي عليه الرحيل ورفض العيش تحت حكم "الخنازير".

إشكاليّة الرواية الحديثة

إشكاليّة الرواية الحديثة للفترة الصليبية أنّها كتبت وتكتب منذ أواخر القرن الثامن عشر وفقًا لتوظيفات إيديولوجية معاصرة، فأصبحت بذلك أداة تستخدم في الصراع الأوروبي الداخلي، وأيضًا في الخصومة بين أوروبا والعرب-المسلمين. أسّست هذه القراءة لتاريخ الفترة الصليبيّة وفقًا لرؤيتين مرجعيتهما التاريخ الأوروبي. من جهة هناك من أبرز الصليبيين كرواد وكقدوة للمستعمرين الأوروبيين الحديثين الذين يقومون بخدمة عظيمة للإنسانية عبر غزوهم العالم الإسلامي وجعله " متمدنًا " كأوروبا. مثال على ذلك المؤرّخ الفرنسي جوزيف

هناك أيضًا القراءة التاريخية العربيّة - الإسلامية التي ترى الفترة الصليبية كمشروع إستعماري لا يختلف إلا بالتوقيت عن الاستعمار الأوروبي الحديث، فيصبح إذًا جزءا من الصراع الحالي بين الغرب والعالم العربي - الإسلامي. أهمّ مثل على هذا هو كتاب "الحركة الصليبية: صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطى" للمؤرخ المصري سعيد عاشور، الذي طبع في سنة 1963. ومثله يذهب كثير إن لم يكن كل من كتب عن الصليبيين من مسلمين وعرب منذ القرن التاسع عشر.
عدم فهم هذين العاملين له أثر ضخم في عدم فهم التاريخ بشكل عام، أو عدم فهم استخدام التاريخ لأغراض سياسية وقومية ووطنية وعرقية، الخ. عندما نقرأ تاريخ الفترة الصليبية كامتداد خلفي لعصرنا الحاضر، يصبح هذا التاريخ جزء من "تاريخنا" وليس جزءا من التاريخ العام. فبدل أن يكون تاريخ الذين عاشوا في تلك الفترة، يصبح جزءا من التاريخ الفرنسي والايطالي واللبناني والسوري

الإسلام والمسيحية، كأننا نريدها إمتدادا خلفيا للعلاقة الحالية بين الشرق والغرب.
هذه المشاكل ليست عفوية، بل على العكس، هي نتاج استراتيجية أو نزعة تُستَخدم كثيرًا في العصر الحديث، تقوم على إخضاع التاريخ لأجندة الحاضر وإعادة قراءته وكتابته كي يسرد الرواية التي نريد، لا ما حدث فعلا، بغض النظر عما إذا كان بالإمكان رواية ما حصل بموضوعية علمية مؤسسة على حقائق وقرائن لا على معتقدات وآراء ونزعات.

العلاقات بين المسلمين والصليبيين

من دون شك، شهدت الفترة الصليبية كثيرا من الحروب بين المسلمين والفرنجة، لكنها شهدت أيضا كثيرا من التحالفات ، وتبادلا للفلسفة والعلوم والتجارة والصداقات والتأثيرات في مجالات أخرى كفن العمارة. وهذه التأثيرات

لم تكن في اتجاه واحد، بل استفاد منها الطرفان بطريقة أو بأخرى. فمثلا، عندما بنى صلاح الدين قلعة القاهرة، لجأ إلى أسرى فرنجة إستخدموا تقنياتهم التي تعلموها في أوروبا وأدّى ذلك - بالإضافة إلى تفحص المسلمين القلاع والمباني التي هجرها الصليبيون - إلى تعرف المسلمين على فن العمارة الأوروبية في العصور الوسطى، خصوصا بناء الأبراج والتحصينات والقاعات الكبرى المفتوحة، فأدى ذلك إلى الفورة المعمارية في زمن دولة المماليك. وكان هناك تأثير آخر نحو أوروبا في تلك الفترة من قبل الحضارة العلمية والفلسفية الإسلامية التي صقلها مسلمون ونصارى ويهود وشعوب أخرى عاشت في كنف الحضارة الاسلامية، حيث إستخدم الصليبيون شبكة العلاقات التي طوروها مع المسلمين للتعرف على هذه العلوم وترجمة كتبها. كانت مدينة أنطاكيا أحد أهم مراكز هذا الجهد، اذ إستفاد بعض طلاب العلم من أهل بيزة من التسهيلات التجارية التي حصلوا عليها، وترجموا كتبا عن الطب والفلسفة والرياضيات وعلم الفلك. ولكن هذا الموضوع، أي دور الصليبيين في نقل المعرفة والعلوم الإسلامية والإغريقية إلى أوروبا، لم يعره المؤرخون المعاصرون أي إهتمام، وذلك لأنّهم أصروا على أنّ الصليبيين كانوا طلاب حرب لا طلاب حضارة. وهذا رأي ينطبق على بعض الصليبيين وليس عليهم جميعا.

في الحقيقة هناك أمثلة ومصادر كثيرة تثبت قيام الصليبيين بهذا الدور. مثلا، شهد بلاط الامبراطور فريدريك الثاني (من سلالة الهوهنشتاوفن) في مدينة باليرمو في صقلية ترجمة أو تأليف كثير من كتب العلوم. فمثلًا، كان لفريدريك شغف بعلم البيزرة (الصيد باستخدام الطيور الجارحة، كالباشق والصقر)، فطلب من بعض المسلمين عنده ترجمة أهم كتاب عن الموضوع والمعروف بكتاب المتوكلي، والمنسوب إلى الخليفة العباسي المتوكل على الله (حكم 867-841). وعلى أساس هذا الكتاب، ألف فريديرك كتابه "فن الصيد بالطيور الجارحة" (De arte venandi cum avibus)، والذي يعتبره المؤرخون الأوروبيون أول كتاب علمي عن الموضوع، وهو رأي نابع، ككثير من الأمور المشابهة، من نظرة الأوروبيين الاستعلائية التي قادتهم إلى تعريف الاكتشافات بدءًا من عملهم عليها. فمثلًا نقول اكتُشفت أمريكا سنة 1492، بينما الصحيح القول: إكتشف الأوروبيون الجنويون أمريكا سنة 1492، كونها كانت مسكونة ومعروفة لشعوب أخرى، منهم الاوروبيون في شمال القارة، كشعوب الفايكينغ.

وللعودة إلى فريديرك الثاني، فقد أرسل له الملك الكامل في سنة 1226 مستشاره المقرّب الأمير فخر الدين ابن شيخ الشيوخ، يقترح عليه صلحًا بين الدولة الأيوبية والامبراطورية الرومانية المقدسة (التي كانت بيد سلالة الهوهنشتاوفن) على أساس إعادة الجزء المسيحي للصليبيين والحفاظ على الجزء الإسلامي (خصوصًا الحرم المقدسي والقرى الإسلامية حول القدس)، فقبل الامبراطور، لكن ما بهره أكثر كان سعة علم فخر الدين، وإلمامه القوي بعلم المنطق والشعر، فسماه خيالًا. ومنذ ذلك الوقت، زاد الأمير فخر الدين شعار الدولة الرومانية المقدسة إلى بيرقه وأبقاه حتّى وفاته. أدت هذه العلاقة المميزة بين الكامل وفريديرك إلى رفض الأخير قتال المسلمين حتّى عندما قاد "حملة" صليبية (تعرف بالحملة السادسة)، فأثار ذلك غيظ بابا روما الذي رمى عليه الحرم.

التلاعب بالتاريخ

كذلك تردد بعض العلماء المسلمين إلى بلاط فريديرك أو من جاء بعده بمهمات دبلوماسية فأغنوا أوروبا بالعلم بطرق مباشرة وغير مباشرة. مثلًا، في سنة 1240، أرسل الصالح أيوب، الفقيه الشافعي سراج الدين الأرموي، الذي كان نابغة عصره في المنطق إلى صقلية، حيث مكث فيها سنة، ألّف خلالها كتابا في المنطق وأهداه إلى فريديرك. بعد ذلك بعشرين عاما، في سنة 1261، انتدب السلطان الظاهر بيبرس، المؤرخ والقاضي ابن واصل الحموي إلى بلاط الامبراطور مانفريد (ابن فريديرك) بمهمة دبلوماسية لتجديد السلام بين دولة المماليك والامبراطورية الرومانية المقدسة، فبقي ابن واصل هناك في جنوب إيطاليا سنتين ألّف خلالها كتابه "الرسالة الامبراطورية في المنطق". وابن واصل كان أيضًا من أهم العلماء في هذا المجال في وقته.

إشكاليّة الرواية الحديثة للفترة الصليبية أنّها كتبت وتكتب منذ أواخر القرن الثامن عشر وفقًا لتوظيفات إيديولوجية معاصرة

هذه العلاقة المميزة بين الأيوبيين والمماليك في بادئ أمرهم وسلالة الهوهنشتاوفن أسست لنظرة إيجابية وودية عند البعض في أوروبا في تلك الفترة حيال المسلمين، قادتهم إلى رفض المشاركة في حملات صليبية، وهو برأيي أدّى في أواخر القرن الثالث عشر إلى إنهيار المشروع العسكري الصليبي في فلسطين وبلاد الشام.

إذًا، تاريخ الفترة الصليبية تاريخ متشعب غير قابل لأن نختصره بالحرب. أمّا إذا اختصرناه كصراع ملحمي بين المسلمين المشرقيين والمسيحيين الأوروبيين، فهذا يدلّ على تلاعبنا بالتاريخ وما نتمناه منه لا عما هو.

(*) أستاذ في جامعة سميث، الولايات المتحدة

أحلام شباب لبنان.. بين سارقي الثروة والثورة!

زاهي وهبي

بعيدًا من الهتافات البذيئة، والأغنيات المسيئة، وبعيدًا من محاولات أخذ الانتفاضة الشعبية اللبنانية إلى مسار آخر خدمة لأجندات سياسية محلية وإقليمية ودولية معروفة، ولا صلة لها بحقوق اللبنانيين الذين خرجوا وثاروا لاستعادتها من سارقيها، وأيضًا بعيدًا من الأفعال الغوغائية التي مارسها البعض ضد المعتصمين هنا أو هناك، أو من بعض السلوكيات المسيئة عند حواجز قطع الطرقات.. بعيدًا من كل التصرفات السلبية التي ترافق غضب الشعوب في كل بلدان العالم، والتي يسلط الاعلام الضوء عليها أكثر من سواها، يمكننا التوقف عند حالة وعيٍ لافتة للإنتباه لدى الجيل الجديد من اللبنانيين.

مَن إستمع وأصغى إلى ما يقوله الشباب اللبناني، ومنهم مَن لم يتجاوز بعد العشرين من عمره، سوف يُصاب بالدهشة، لا لإنعدام ثقته بالجيل الجديد، بل بفعل صورة نمطية تكرّست طوال سنوات، فحواها أنه جيل هامشي لا يبالي بشيء ولا يهتم لأوضاع بلده، أو أنه جيل يائس محبط، لا همّ له سوى الحصول على جواز سفر وتأشيرة دخول إلى هذه الدولة أو تلك من دول العالم، هربًا من دولته التي ظلمته وخذلته وحطمت أحلامه، بسبب سوء إدارتها على يد حفنة من اللصوص المتسترين بطوائفهم واللاعبين على الغرائز والعصبيات المذهبية والمناطقية والفئوية.

يستطيع المتابع لوقائع غضبة الشعب اللبناني وثورته على سارقيه بعد نفاد صبره الطويل، تلّمس ملامح الوعي لدى هؤلاء الشابات والشبان الذين تركوا أعمالهم وجامعاتهم ومدارسهم، أو أولئك العاطلين عن العمل أساسًا، وذلك خلال ردودهم على أسئلة مراسلي وسائل الاعلام المختلفة (وبعضها كما أسلفنا لعب للأسف دورًا نافرًا في أخذ الحراك إلى أمكنة خطرة وبعيدة من هموم الناس وحقوقهم)، أو من خلال الإصغاء إليهم في بعض البرامج التلفزيونية التي اضطرت لتخصيص مساحة لهم بعد أن كانت على مدى عقود منبرًا حصريًا للساسة إياهم الذين ثار عليهم هؤلاء الشباب، والأهم دورهم البارز في حلقات النقاش التي تدور في خيم الاعتصامات، وتُطرح على بساط بحثها مختلف العناوين والقضايا الشائكة التي تعني اللبنانيين عمومًا والأجيال الجديدة خصوصًا.

صحيح، ثمة كثيرون لا يزالون أسرى عصبياتهم الطائفية والمناطقية والحزبية، ثمة دهماء وغوغاء تطلق الكلام على عواهنه، لكن هذا لا يتناقض مع ما ذهبنا إليه. فالخلاص من تركة الماضي الثقيلة ومن إرث الطائفية العمياء لا يتحقق بين ليلة وضحاها. المهم أن ثمة محظورًا تم تجاوزه، ومحرمات تم تخطيها. فالشباب اللبناني كسر حاجز الخوف، ونهض من حالة الخنوع والتردد، وبيّنت له الأحداث أنه قادر على إحداث فارق، وفتح فجوة في جدار التعصب والانغلاق، وملاقاة المختلفين معه أو عنه لأجل حلمه الجميل بوطن طبيعي ودولة عادلة.

على الجيل الجديد، الذي لا تزال أحلامه حيةً حُرَّة نضرة، التعلّم جيدًا من تجارب أسلافه، وعدم السماح لأحد بتمييع ثورته وتضييع حقوقه في متاهات المذهبية والطائفية

كم مرة سمعنا جملة: لا نريد أن نعيش كما عاش أهلنا في الذل والهوان، أو لا نريد الوقوع مرة أخرى في الحرب الأهلية، أو نحن لم نخرج ضد جهة بعينها بل ضد الفاسدين والمفسدين أيًا كانوا، فضلًا عن تشخيصهم السليم الواضح الجلي للمعضلة اللبنانية المستعصية على الحل منذ عقود، ورفضهم محاولات وضع ثورتهم في وجه المقاومة التي واجهت الاحتلال والإرهاب على السواء، ولا غرابة في ذلك.

جيل اليوم بات أكثر وعيًا وإدراكًا، لأسباب كثيرة منها الانفتاح الهائل الذي وفرته التكنولوجيا الحديثة والميديا البديلة بحيث صار عارفًا ومدركًا لكل ما يدور من حوله في هذا العالم. إنه يشاهد بأمّ العين، أو بأمّ الموبايل (!) كل ما يحدث على وجه البسيطة. يرى كيف تحيا الشعوب وتدار الدول وتتقدم المجتمعات، لذا لم تعد تجدي معه المسكنات والمهدئات والوعود العرقوبية، والشعارات الفضفاضة التي يطلقها المسؤولون ولا تعدو كونها حبرًا على ورق أو كلامًا في الهواء.

لمخاطبة جيل اليوم والتحاور معه، تلزم لغة جديدة غير متكلّسة، تنفذ إلى باطن وعيه وتلامس وجدانه عِوَضَ تلك اللغة المحنطة التي دأب السياسيون على ترادادها في كل مناسبة، وهي لا تُسمِن ولا تغني من جوع. لغة جديدة أساسها الصدق والشفافية وعدم اللعب على الغرائز والعصبيات، أو محاولة التعمية على جوهر الأزمة التي يعيشها لبنان، وأخذ حماسة الشباب واندفاعهم إلى مطارح لا علاقة لها بوجعهم وبأحلامهم الجميلة النبيلة، بل على العكس تمامًا الذهاب معهم إلى حيث أحلامهم وإشراكهم في إدارة الدولة والحكم كي يحققوا تلك الأحلام. بغير ذلك، ستبقى الهوة واسعة بينهم وبين كل مَن يحكمهم أو يخاطبهم ويسعى لجذبهم إلى ناحيته.

ولئن كان جيل الأباء قد أصيب بالإحباط والانكسار والخيبة بعد أن خاض حروبًا وعاش أهوالًا، وضاعت تضحياته في أزقة الطائفية وزواريب المذهبية، وعلى مذبح الصراعات الإقليمية والدولية التي جعلت وطنه ساحة لتصفية الحسابات، فإن على الجيل الجديد، الذي لا تزال أحلامه حيةً حُرَّة نضرة، التعلّم جيدًا من تجارب أسلافه، وعدم السماح لأحد بتمييع ثورته وتضييع حقوقه في متاهات المذهبية والطائفية، ولا بحرقها في أتون الصراع الإقليمي والدولي المدمر، وأن يبقى يقظًا كي يفوِّت الفرصة على محاولي سرقة أحلامه كي لا يُصاب بما أُصيب أسلافه به.

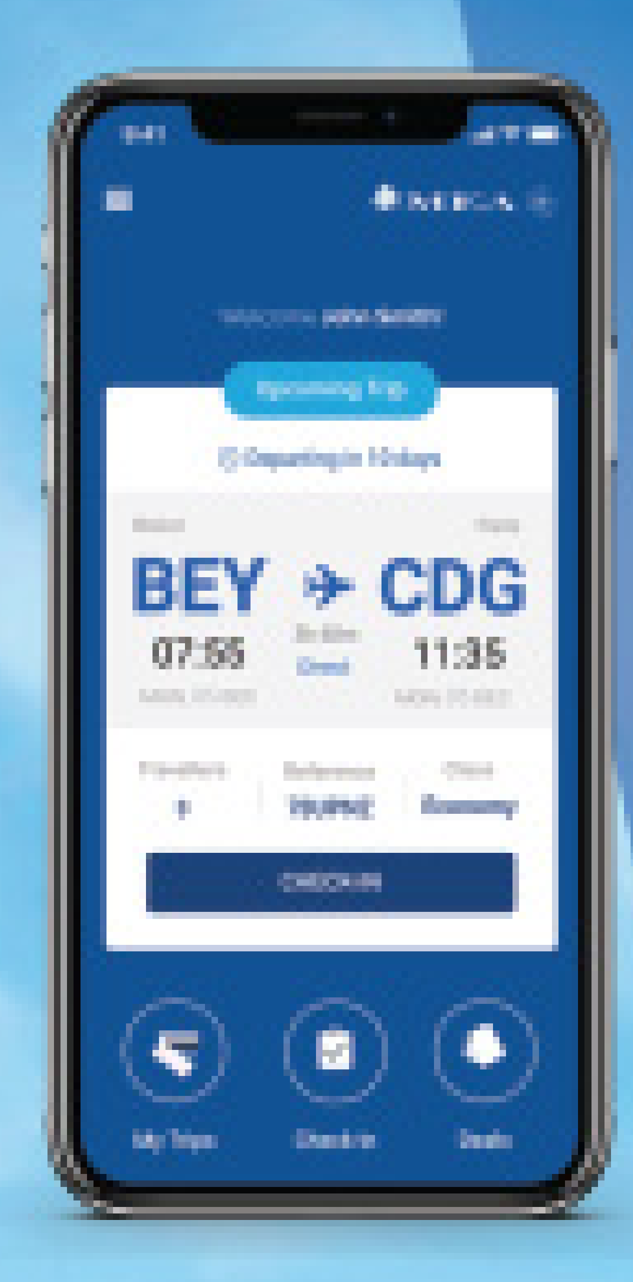
وحدة المطالب الشعبية هي الأساس الصلب الجامع لكل اللبنانيين. وبما أن البداهة تقول إن الجيل الجديد (وكل جيل) ليس كتلة صمّاء ولا جماعة واحدة متجانسة، من الطبيعي أن لكل مجموعة منه آراءً وأفكارًا وأيديولوجيات مختلفة ومتباينة، لذا تبدو وحدة المطالب (وهي أصلًا حقوق بديهية) صمام الأمان لوحدة الناس الذين هبّوا وثاروا، وضمانة استعادة الحقوق من سارقيها. أما القضايا والعناوين الخلافية الكبرى بين اللبنانيين فيمكن طرحها على بساط حوار حريص وواعٍ يكون عنصر الشباب جزء محوري منه.

بغير وحدة المطالب (الحقوق) يُخشى أن يبقى الشعب اللبناني عالقًا بين فكّي سارقي ثروته وسارقي ثورته!


ثورة
حيّ على

MEA MOBILE APP

A great app for your travels





KEY FEATURES

- Book a trip with only 4 steps
- Choose your seat & check in
- View your trips & check your miles
- Check your flight status
- Check your baggage allowance
- Login to passenger profile

AVAILABLE ON:

